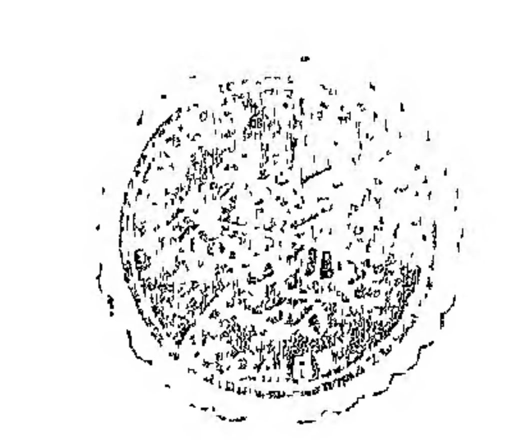




لجنة التأليف والترجمة والنشر

النتائج السياسية للحرب العظمى

تأليف

رمزى ميور

RAMSAY MUIR

أستاذ التاريخ الحديث بجامعة منشستر سابقاً

ترجمه إلى العربية

محمد بدران

ناظر مدرسة بنباقادن الابتدائية

وبه فصل بقلم المترجم فى الحوادث التى وقعت فى العالم

بين يونيه سنة ١٩٣٠ ويونيه سنة ١٩٣٦

سلسلة المعارف العامة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٦

الفهرس

صفحة

صفحة

الفصل الثالث — تقدم الدمقراطية

الفصل الرابع — أوربا والعالم غير الأوربى

الفصل الخامس — تقدم النزعة الدولية

صفحة

الفصل السادس — تبدل مركز بريطانيا والإمبراطورية البريطانية

الفصل السابع — العالم بين يونيه سنة ١٩٣٠ ويونيو سنة ١٩٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الترجمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين ، وعلى جميع أنبيائه ورسله . (وبعد) فإن خير ما يقدم به هذا الكتاب للقراء هو ما قدمه به مؤلفه ، وهو أنه « خلاصة تاريخ العالم فى دور من أدوار الانتقال لا يكاد يختلف عن الفوضى فى شىء » . وقد يظن القارئ أن الست السنين التى مضت بعد تأليفه قد غيرت شيئاً من آراء المؤلف ، أو كذبت شيئاً مما تنبأ بوقوعه . لكن الحقيقة أن الحوادث الخطيرة التى شهدها العالم فى هذه المدة قد عززت آراءه وحققت نبوءاته . فقد ظلت الدول المغلوبة فى خلالها تعمل لتحطيم الأغلال التى قيدتها بها معاهدات الصلح ؛ فنقضت ألمانيا الشروط العسكرية فى معاهدة فرساى ، وتحررت تركيا من قيود معاهدة

لوزان ، وصدق ما تنبأ به المؤلف من خطر الفاشستية ومن تجدد القلاقل فى فلسطين . ولذلك فان الكتاب رغم هـذه الحوادث الخطيرة لم تخلق جدته . على أنى رأيت أن لايخلو من ذكر هذه الحوادث وعللها ونتائجها ، فأضفت إلى فصوله الستة فصلا موجزاً ، شرحت فيه بقدر ما أستطيع من الدقة والأمانة النزاع بين الصين واليابان والمسألة الحبشية والحركة النازية ، وما أثارته هذه الحادثات من مشاكل ، وما وقع فى البلقان والشرق الأدنى من أحداث . ولم يكن ذلك العمل بالأمر الهين ، لأن مصادر البحث قليلة ، ولأن هذه الحادثات « إما قريبة العهد منا أو لا تزال تقع أمام أعيننا » ، فالحكم عليها من أصعب الأمور وأقربها إلى الزلل .

كذلك أضفت من عندى تعليقات قليلة شرحت بها بعض العبارات الغامضة ، أو الحوادث التاريخية التى ربما خفيت على القارئ العادى .

أما فيما عدا هذا فالكتاب الذى فى يد القارئ

صورة صحيحة من كتاب الأستاذ رمزى مِيور ، لأن مذهبي فى الترجمة هو التقيد الشديد بالأصل المترجم .

ولعلى أكون بما بذلت من جهد قد وفقت إلى خدمة لغتى وبلادى العزيزة .

محمد بدران

يوليه سنة ١٩٣٦

تمهيد

هذا الكتيب هو خلاصة تاريخ العالم فى دور من أدوار الانتقال لا يكاد يختلف عن الفوضى فى شىء . والحوادث التى يعرضها إما قريبة العهد منا أو لا تزال تقع أمام أعيننا ، ولذلك لم يكن فى استطاعتنا أن نرى هذه الحوادث المروعة على حقيقتها ، أو أن نتنبأ بما سيكون لها من نتائج ، ولهذا أيضاً لم يكن فى مقدور أحد أن يحكم على أى تفسير لها بأنه خطأ أو صواب . لكننا مع ذلك لا نستطيع أن نعرضها عرضاً يدركه القارئ ، من غير أن نفسرها تفسيراً قد يرى فيه غيرنا أثراً من آثار الغرض أو التحامل . نعم قد يكون من المستطاع أن نتجنب خطر التحيز إذا اكتفينا بسرد الوقائع سرداً موجزاً جافا خالياً من كل شرح أو تعليق ، ولكننا حتى إذا فعلنا ذلك كان علينا أن نختار الحوادث ونرتبها ، والاختيار والترتيب يتطلبان تقدير أهميتها ، وهو أمر موكول إلى

حكم الإنسان الشخصى . ولهذا رأيت أن أكتب ، بقدر ما أستطيع من الأمانة ، آرائى الشخصية فى الحادثات السياسية التى وقعت ولا تزال تقع فى العالم بعد الحرب الكبرى وبسببها . ولذلك أطلب إلى القارئ أن يأخذ هذا الكتاب على حقيقته ، وأن لا يعده كتاباً جامعاً مقطوعاً بصحة آرائه ، مسلماً بها من جميع الناس ، بل يعده مجرد بسط لآراء فرد من الناس فى الحوادث التى لا تزال ريحها الهوجاء تعصف بالعالم فى الوقت الحاضر .

رمزى ميور

رتشمند سرى

الفصل الأول

القوى العاملة

كلما قدم العهد بالحرب الكبرى التى دارت رحاها بين ١٩١٤ ، ١٩١٨ تبين لنا بوضوح أنها كانت نقطة انقلاب فى تاريخ الجنس البشرى ، انتقل العالم بعدها إلى عهد تاريخى جديد يختلف ما فيه من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية اختلافاً بينا عما كان عليه فى ذلك الوقت القصى الذى نسميه « ما قبل الحرب » . فقد شهدت الستة عشر عاماً التى أعقبت اليوم الرابع عن شهر أغسطس سنة ١٩١٤ من التطورات فى النظم السياسية ، وفى علاقة العالم بعضه ببعض ، مالم تشهده فترة أخرى من الزمن مساوية لها ؛ وتلك التطورات هى التى نسميها « النتائج السياسية للحرب » وهى التى يعنى هذا الكتاب بتحليلها وإظهار كنهها .

ولا يظنن القارئ أن التطورات التى سنعرضها

عليه قد كانت كلها أثراً من آثار الحرب ، وأنها لم تكن لتحدث لو لم تدر رحاها . لا شك فى أنه لولا الحرب لبقى بعض التطورات ناقصاً ، أو سار سيراً بطيئاً ، ولا تخذ بعضها الآخر أشكالاً غير أشكاله الحاضرة ؛ لكن معظمها قد أحدثته قوى عظيمة كانت منذ زمن بعيد تختمر فى أوربا وفى العالم أجمع ؛ وكانت هذه القوى حتى قبل الحرب عبئاً تنوء به نظم العالم المتمدين وآراؤه السياسية . وكان لابد لها أن تحدث فيه تطورات هائلة ، حتى ولو لم تشتعل نار الحرب . فكأن الحرب فى الحقيقة لم تكن إلا نوبة أهاجتها هذه القوى ؛ أو بمعنى أعم كانت هذه القوى هى الأسباب الحقيقية للحرب .

غير أنه لا يفهم من هذا أن الحرب كانت قضاء محتوماً ، لا تقع تبعته على أحد . كلا ليس فى الحروب كلها حرب « محتومة » بل كل حرب يمكن تجنبها إذا أوتى الرجال المسئولون من الجانبين المتحاربين حظًّا كافياً من الحكمة والأناة وضبط النفس . لكن القوى

التى سنتكلم عليها قد أنقضت ظهر بعض الساسة المسئولين فى أوربا، فلم يقووا على تحملها فانطلقت الحرب من عقالها . ومن حقنا أن نلوم أولئك الساسة الذين ناءوا بالعبء، ولكن علينا مع ذلك أن نفهم كنه تلك القوى التى أخضعتهم لسلطانها . لقد ظلت هذه القوى تعمل عملها فى العالم قبل الحرب حتى هيأت لها الأسباب ولا تزال تعمل الآن وإن تغيرت أساليب العمل . وقد شكلت ولا تزال تشكل الصور الجديدة لنظم العالم وآرائه التى نسميها « النتائج السياسية للحرب » .

لذلك كان أول ما يجب علينا هو أن نحلل هذه القوى لكى ندرك كنه هذا العصر الجديد الذى دفعتنا إليه حوادث الأيام دفعاً .

١ — الروح القومية

إن أقوى العوامل التى كانت تعمل فى سياسة أوربا والعالم أجمع قبل الحرب ، ولا تزال تعمل فيهما

بعدها هى الروح القومية ، ونعنى بها تلك الروح التى تجعل الشعوب ، التى تشعر بما بينها من روابط اللغة والجنس والتقاليد وأساليب الحياة ، تُحِس « بوحدتها » وتعتز بقوميتها ؛ وإذا ما تغلغل هذا الشعور (أيا كان منشؤه) فى شعب من الشعوب ، وكان هذا الشعب مشتتاً أو خاضعاً لسلطان غيره ، دب فيه روح القلق والتذمر ، وأخذ يعمل دائباً للم شعثه ونيل حريته ، حتى إذا ما نال وحدته وحريته ، دفعته العزة القومية لأن يفرض أفكاره وأساليبه على غيره من الشعوب . ولذلك كانت النزعة القومية فى العصر الحديث أكبر أسباب الحرب ، فالأمم المشتتة لا تنفك تعمل لوحدتها ، والأمم المغلوبة على أمرها تسعى لنيل حريتها ، والأمم الظافرة ترجو أن تسيطر على غيرها .

ولذلك يرى كثير من الناس أن النزعة القومية شر محض ، ولكنها ليست كذلك ، لأن الدول التى نظمت على أساس قومى ، ووحدها الشعور القومى ، كانت

دائماً ثابتة الدعائم ، موطدة الأركان ، مطاعة القانون أكثر من الدول التى لا توجد بين أجزائها إلا رابطة الخضوع لسلطة واحدة.. وزيادة على ذلك فان نظم الحكم الذاتى لم تفلح إلا فى مثل هذه الدول القومية ، لأنها وحدها التى يبلغ فيها عطف الناس بعضهم على بعض مبلغاً يحملهم على الرضا بالخضوع لسلطان الأغلبية ؛ ولهذا كان من الخير أن تقوم الدول على أساس القومية ، لأن فى هذا النظام من المزايا ما يرجح الأخطار التى تنشأ عن تصادم الآمال القومية المتنافسة .

لقد جرت العادة أن يعتقد الناس أن الدولة والأمة لفظان مترادفان ، وقل منا من يعلم أن « الدولة القومية » لم توجد إلا فى فترات قليلة من تاريخ البشر ، وفى أجزاء قليلة من سطح الأرض . فقد نشأت فى غرب أوربا خلال العصور الوسطى ؛ وكانت أول دولة من هذا النوع شعرت بقوميتها هى إنجلترا ، ثم تبعتها فرنسا واسكتلنده . وبعد ذلك نالت كل من أسبانيا والبرتقال

وهولندة قوميتها . ولما كانت الدول ذات الوحدة القومية أشد بأساً من غيرها ، امتلأ التاريخ الحديث بالمنافسات القائمة بين هذه الأمم ؛ وكانت هى أيضاً السابقة إلى امتلاك البلاد غير الأوربية ، ونشر المدنية الأوربية فى أنحاء الكرة الأرضية .

واستهل القرن التاسع عشر ولم يكن فى العالم دول قومية إلا دول غرب أوربا ، إذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية التى ظهرت فى الوجود فى ذلك الوقت عبر المحيط الأطلنطى . لكن الفكرة القومية كانت تعمل عملها فى ذلك الوقت فى أوربا الوسطى والشرقية كما تعمل الخميرة فى العجين . وكانت هى أهم أسباب الحروب الكبرى التى استعرت فى ذلك القرن ، والتى كان أعظم ما تمخضت عنه الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية . ذلك بأن ألمانيا وإيطاليا قد بقيتا عدة قرون مجزأتين ضعيفتين ، ولكنهما ما كادتا تستكملان وحدتهما حتى تبوأتا مكانهما فى مصاف دول العالم الكبرى ، واتسعت

آمالهما وأخذتا تلعبان دوراً هامًّا على مسرح العالم السياسى . وكذلك تحررت الأمم المسيحية الصغرى فى جنوب أوربا الغربى خلال القرن التاسع عشر نوعاً ما من سيطرة الترك الذين أخضعوها لسلطانهم منذ قرون ؛ ثم أخذت تجاهد لاستكمال وحدتها ، وكان جهادها أهم العوامل فى اضطراب شؤون أوربا جيلاً من الزمان . لكن تألب الدول الأوربية عليها قد كبح جماح هذه الآمال حيناً من الدهر . وفى أثناء ذلك كانت اليابان فى خارج أوربا قد نظمت أمورها وأنشأت من نفسها دولة قومية من طراز الدول الأوربية ؛ فلما آذن القرن التاسع عشر بالرحيل كانت قد أصبحت من دول العالم الكبرى . كذلك كانت المستعمرات البريطانية الكبيرة وهى كندا وأستراليا وزيلندة الجديدة وإفريقية الجنوبية ، قد أخذت تعمل لإثبات قوميتها وإن كانت قد ظلت أجزاء من مجموعة الأمم البريطانية ، لأن بريطانيا لم تحاول أن تقف فى سبيلها أو تقضى على أمانيها . ثم قامت

جمهوريات أمريكا الجنوبيـة وكونت من نفسها دولاً قومية بعد عهـد من الاضطراب والفوضى . وهكذا أخذت الفكرة القومية تنتشر من مهدها ، وتمد لواءها على أجزاء العالم التى كان للمدنية الأوربية فيها أثر كبير .

بقى بعـد ذلك جزء كبير من أوربا لم تنتصر فيه الحركة القومية ، لـكنها كانت تختمر فى جميع أجزائه منذ عهـد طويل . وأخذت تشتد فيها منذ بداءة القرن العشرين إلى قيام الحرب الكبرى عام ١٩١٤ . ولم تـكن هـذه الحركة لتنتصر إلا بتفكك ثلاث دول كبرى غير قومية ، هى الروسيا والنمسا وتركيا ، كما كانت قوة ألمـانيا العظيمة عقبة أخرى فى سبيلها ؛ وذلك لسببين : أولهما أن ألمانيا كانت تضم أجزاء من هـذه القوميات المشتتة ، وثانيهما أنهـا كانت مصممة على الاحتفاظ بوحدة الامبراطورية النمساوية . وليس أدل على قوة الروح القومية وحيويتها من أن جميع الدول القومية ، حتى التى خرجت من الحرب مهزومة ، هى التى أمكنها

أن تحتمل أعباء الحرب الباهظة ، فى حين أن الدول غير القومية قد انهارت وتقطعت أوصالها وساعد انهيارها على إعادة تنظيم جزء كبير من أوربا على أساس قومى ، وسترى ذلك فى الفصل التالى .

والحق أن الروح القومية كانت من أكبر أسباب الحرب ، فلم يكن من قبيل المصادفات أن يقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند (Franz Ferdinand) فى سراچيڤو (Sarajevo) ، وأن يكون مقتله السبب المباشر للحرب الكبرى ، بل كان مقتله نتيجة الاضطراب القومى بين الصرب المشتتين ، ذلك الاضطراب الذى كان يهدد كيان الامبراطورية النمساوية المختلفة العناصر . وكانت الروح القومية أيضاً هى التى عينت مصير الحرب إلى حد كبير ، ذلك بأن ثورة الشعوب الخاضعة للنمسا هى التى عجلت انهيار دول أوربا الوسطى ، بعد أن كان الاضطراب الذى ساد هذه الشعوب قد أوهن قوى هذه الدولة منذ بداءة الحرب . ولما كانت الآمال

القومية للشعوب الأوربية المشتتة أو المغلوبة على أمرها ذات أثر كبير فى سير الحرب وفى التسوية التى أعقبتها فسنذكرها بالإجمال فيما يلى :

(١) كان فى شبه جزيرة البلقان أربع دول مسيحية صغيرة قد تخلصت من حكم الترك فى القرن التاسع عشر ولكنها كلها ظلت غير راضية عن حالها أو قانعة بما وصلت إليه ؛ فقد كانت بعض أجزائها لا تزال تحت سلطان الترك لم تستخلص منهم بعد ؛ وكانت الأجناس المختلفة فى بعض هذه الأجزاء الخاضعة لحكم الأتراك (وبخاصة فى مقدونية) مختلطة اختلاطاً نشأ عنه كثير من التشاحن والتحاسد . ثم اتحدت اليونان وبلغاريا والصرب فى عام ١٩١٢ ، وهاجمت تركيا وكادت تخرج الأتراك من أوربا ، ولكنها فى عام ١٩١٣ تنازعت على اقتسام الأسلاب فاتحدت اليونان والصرب وانضمت إليهما رومانيا ، وهاجم ثلاثتهم بلغاريا وحرموها الجزء الأكبر من ثمرة انتصارها ؛ وبعدئذ أعلن استقلال

ألبانيا تحت حماية الدول الكبرى ، وكان المتفق عليه أن تضم إلى الصرب .

وكأن هاتين الحربين البلقانيتين كانتا مقدمة للحرب الأوربية الكبرى ونذيراً باستعار نارها ، فقد تطاير شررها من بلاد البلقان وبسبب آمال البلقانيين القومية التي لم تكن قد تحققت بعد . وذلك لأن إحدى هذه الدول البلقانية وهي الصرب كان لها أماني لا يمكن تحقيقها على حساب تركيا وحدها ، فقد كانت تطمع في أن تكون دولة كبرى تضم تحت لوائها جميع الصرب الخاضعين للامبراطورية النمساوية ؛ وكانت النمسا تظاهرها ألمانيا حليفتها الكبرى ، لكنها كانت ترتعد فرائصها خوفا من دسائس الصرب القومية ، وكثيراً ما توعدتها بالحرب . وتفصيل ذلك أن النمسا كانت تمتلك منذ قرن من الزمان ولاية دلماشيا الممتدة على ساحل البحر والتي كان جل أهلها صربيين ، ثم ضمت النمسا إلى أملاكها بعد ذلك (في عام ١٩١٨) ولايتي

البوسنة والهرسك؛ وكانت الدسائس الصربية فى البوسنة (التى انتهت بمقتل الأرشيدوق النمساوى فى يوليه من عام ١٩١٤) ومخاوف النمسا من النزعة القومية الصربية هما السبب المباشر للحرب الكبرى .

(٢) أما فى شمال نهرى الساف والدانوب فكانت دولة النمسا والمجر يتكون معظمها من خليط من أقوام يرتاب بعضها فى بعض ، وتخضع لسلطان الشعبين الحاكمين، النمساويين الألمان فى الغرب والمجر فى الوسط . فكان يسكن فى الجنوب الغربى مما يلى حدود الصرب الشمالية مباشرة كثير من الصرب النمساويين ، وينتشر الكروات (Croatians) والسلوڤين (Slovenes) فى أرضين واسعة من أملاك هذه الدولة . وهذان الشعبان تربطهما بالشعب الصربى رابطتا اللغة والجنس وإن اختلفا عنه فى الدين . وكان الوطنيون الصربيون يأملون أن يتألف من هذه الشعوب كلها فى يوم من الأيام ، ومن أهل البوسنة ودلماشيا والجبل الأسود ، دولة

الصرب الكبرى ، التى ستكون إحدى دول أوربا العظمى . وكان يلوح فى عام ١٩١٤ أن هذا حلم خيالى عزيز المنال ، لأن النمسا وألمانيا كان لا بد أن تقاوماه بكل مالديهما من قوة ؛ ولكن الحرب قد جعلت هذا الحلم حقيقة واقعة . وزيادة على ذلك فقد كان فى الجنوب الشرقى من إمبراطورية النمسا والمجر ولاية ترنسلفانيا الخصبة الواسعة ، وجل سكانها زراع من أصل رومانى إلا الطبقة العليا والتجار فإن معظمهم من المجر والألمان . فإذا أمكن أن تضم هذه الولاية إلى رومانيا التى تحيط بها من الجنوب والشرق ، أصبحت هذه الدولة أيضاً من كبريات الدول الأوربية . وكان هذا الحلم هو الذى قذف برومانيا فى أتون الحرب إلى جانب الحلفاء عام ١٩١٦ ، وهو أيضاً قد حققته الحرب العظمى . كذلك كان فى الشمال الغربى من إمبراطورية النمسا والمجر ولايتان من أغنى ولاياتها ، هما بوهيميا (Bohemia) وموراڤيا (Moravia) ، وقد كان لسكانهما التشك (Czechs)

شأن عظيم فى التاريخ حتى سحقتهم النمسا فى القرن السابع عشر ؛ ولكنهم لم ينسوا قط ما كان لهم من عظمة وما كانوا يتمتعون به من حرية . ويجاور هاتين الولايتين فى شمال المجر أرض يسكنها السلوڤاك (Slovaks) الزراع شديدو الصلة بالتشك ، وكانوا يبغضون حكامهم المجريين . وكانت حمى القومية تعمل عملها بقوة بين هذه الشعوب أيضاً قبل الحرب الكبرى . فلما شبت نار الحرب وحطمت العوائق التى كانت قائمة فى سبيل هذه الشعوب رأوا الفرصة سانحة فاغتنموها وبرزوا إلى الميدان دولة قومية متحدة . وأخيراً كان إلى الشمال الشرقى من إمبراطورية النمسا والمجر ولاية غاليسيا (Galicia) الغنية التى كانت من قبل جزءاً من مملكة پولنده قبل أن تمزق ؛ ولم تكن أغلبية سكانها من البولنديين بل من الروثينيين (Ruthenians) ، غير أن الطبقة الحاكمة فيها كانت پولندية ، ولذلك فان أهلها كانوا يتحينون الفرصة لينضموا إلى مواطنيهم خارج الحدود النمساوية المجرية .

وكذلك كانت كل هذه الإمبراطورية العظيمة تغلى كالمرجل وتضطرم فيها الروح القومية .

(٣) وكانت مملكة پولندة الواسعة التى تشغل جزءاً عظيما من سهل أوربا الأوسط ذات شأن عظيم فى تاريخ أوربا . لكنها قد عدت عليها مطامع جيرانها فى القرن الثامن عشر ، فاقتسمتها الروسيا والنمسا وبروسيا (Prussia) . غير أن البولنديين لم ينسوا قط مجدهم التالد ، ولم تنقطع مؤامراتهم على حكامهم . وكان الجزء الأكبر من پولندة قبل الحرب خاضعاً للإمبراطورية الروسية التى كانت تسوم أهله سوء العذاب ، وكان جزء صغير منها يشمل مقاطعتى پوزن (Posen) وبروسيا الغربية فى حوزة الإمبراطورية الألمانية ، ولم تنجح كل الوسائل التى تذرعت بها الحكومة الألمانية فى صبغ هاتين الولايتين بالصبغة الألمانية . أما الجزء الثالث من پولندة وهو مقاطعة غاليسيا فكان خاضعاً للامبراطورية النمساوية ، وقد سبق الكلام عليه . تلك هى أقسام

پولندة الثلاثة ؛ ولم يكن أحد يشك فى أنه إذا ما خف
ضغط الدول الحربية الثلاث على البولنديين ، فإنهم
لابد أن يسعوا إلى استرداد حريتهم القومية . وقد
أتاحت لهم الحرب هذه الفرصة . وذلك أنه لما هزم
الألمان الروس بين عامى ١٩١٥ ، ١٩١٧ ، استحوذ
الألمان على پولندة الروسية ؛ ولما دارت الدائرة على
الألمان والنمساويين فى عام ١٩١٨ ، سنحت للپولنديين
الفرصة التى كانوا ينتظرونها طوال عهدهم ، ورأوا
حريتهم ووحدتهم فى متناول أيديهم .

(٤) وكان سقوط القيصرية الروسية فى عام ١٩١٧
أول النتائج السياسية الهامة للحرب الأوربية . وقد
انفجرت على أثره مراجل الشعور القومى التى كانت
تغلى فى صدور الپولنديين ، وفى صدور قوميات أخرى
كانت قد ابتلعتها الامبراطورية الروسية . انفجرت فى
ولاية فنلنده (Finland) الواقعة فى أقصى الشمال ، والتى
كانت فى الزمن السابق تابعة للسويد ، ولكنها لم تكن

سويدية فى الجنس ولا فى اللغة ، ثم استولى عليها الروس ولكنها بقيت غير راضية عن خضوعها لهم ، وكان يسرّها أن تسنح لها فرصة الانفصال عنهم . وانفجرت كذلك فى ولايات البحر البلطى الواقعة إلى جنوبها وهى إستونيا (Estonia) ، لتفيا (Latavia) أو (لتلند Lettland) ولتوانيا (Lithuania) . وكان يسكن هذه الولايات شعوب من أجناس متميزة ذات لغات خاصة . فأما إستونيا ولتفيا فلم تكونا دولتين مستقلتين فى أى عهد من تاريخهما ، ولم تكن لهما فى يوم من الأيام كلمة مسموعة فى تصريف الشؤون الأوربية ، ولكنهما كانتا تشعران بقوميتهما الخاصة ، وقد هيأت لهما الحرب فرصة إثبات وجودهما . وأما لتوانيا فقد كان لها بعض الخطر فى التاريخ خلال القرن الرابع عشر ، ولكنها لم تكن تطمع فى الاستقلال قبل أن تتيح لها الحرب الفرصة التى تريدها . وأخيراً انفجرت مراجل الشعور القومى فى ولاية بسرابيا (Bessarabia) الروسية فى

أقصى الجنوب وكان معظم أهلها من عنصر رومانى يتكلمون لغة أهل رومانيا المجاورة لهم والتى كانت تتوق إلى ضم بلادهم إليها .

(ه) كذلك كان الشعور القومى يضطرم حتى فى الولايات الروسية التى لم تغزها الجيوش المحاربة . ذلك بأنه لم تكد ثورة عام ١٩١٧ تقوض أركان النظام القديم ، حتى قامت تطالب بالاستقلال طوائف جنسية مختلفة ، قلما كان يعرف الغرب لها وجوداً من قبل ، ومن هذه الطوائف الأكرانيون (Ukraine) فى الجنوب الغربى والشعوب الصغيرة التى تسكن جبال القوقاز والقبائل الإسلامية الضاربة فى أواسط آسيا . ولذلك اضطرت حكومة الثورة إلى أن تعترف بعض الاعتراف بهذه المطالب ، فسمحت بإقامة « جمهوريات سفييتية » (Soviet) داخل نظام الاتحاد الذى أنشئ وقتئذ . ولما سكنت ريح الثورة وما أعقبها من فوضى بعض السكوت ، أنشئت من

تلك البلاد دولة تعاهدية بالاسم أطلق عليها رسمياً « اتحاد جمهوريات السڤييت الاشتراكية » (U. S. S. R)

ومن ذلك البحث نرى أن الشعور القومى كان يضطرم فى مساحات واسعة من أوربا الوسطى والشرقية تمتد من المحيط الجامد الشمالى إلى بحر إيجة (Ægean) ؛ ففى بعضها كان هذا الشعور ثائراً يعمل عمله من قبل الحرب ، وفى بعضها الآخر قد أثارته الحرب وما أعقبها من زوال السلطة التى طال خضوعه لها . ولولا الحرب لما استطاعت بعض هذه الشعوب أن تحتفظ بكيانها ، ولهضمها على طول الزمن جيرانها . أما البعض الآخر وهو أهمها فقد كان هذا الشعور فيه قويا صاخباً ، وكان هو أكبر أسباب القلق فيها . وأكبر الظن أن الأمن والسلام ما كانا ليستقر لهما قرار ، ما بقيت هذه الأمانى القومية غير محققة . ولسنا ندرى أكانت تنال هذه الأمانى لو لم تتقد نار الحرب وتقلب كيان العالم ، أم كانت تبقى مجرد آمال تجيش فى الصدور ؛ ولكن مهما يكن

من أمرها فإن الحرب قد ألقت على كاهل الساسة الذين كانوا يصرفون شؤون أوربا عبئاً ثقيلاً ، هو إنشاء عدة دول قومية في نصف القارة الأوربية وتنظيم علاقاتها وتحديد تخومها .

ولم يكن الشعور القومي مقصوراً على شرق أوربا ، بل كان يضطرم أيضاً في غربها ، فإن غرب أوربا الذي نالت فيه القومية أولى انتصاراتها لم يخل هو أيضاً من مشاكل لا يسهل حلها ، وإن كانت أقل خطراً مما في شرقها . فمنها مشكلة الألزاس واللورين (Alsace & Lorraine) ، الولايتين اللتين اقتطعتهما فرنسا من جسم ألمانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم عادت ألمانيا فاستولت عليهما في عام ١٨٧١ . وقد أصبحت عواطف هاتين الولايتين فرنسية وإن كان غالب أهلهما يتكلمون الألمانية ؛ وظلوا طوال عهدهم لا يرضون عن الحكم الألماني . فلما قامت الحرب سنحت الفرصة لإعادة النظر في التسوية التي تمت عام ١٨٧١ ، والتي لم توافق

عليها فرنسا فى يوم من الأيام . وكذلك كانت هناك ولايات إيطالية هى جنوب التيرول (Tyrol) وتريستا لم تحرر بعد ؛ وكان أمل إيطاليا فى الاستيلاء على هـذه الولايات هو الذى حدا بها إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء فى عام ١٩١٥ . وكان فى ولاية شـلزوج (Sehleswig) القائمة على الحدود بين ألمانيا والدنمرقة ، والتى اغتصبتها بروسيا فى عام ١٨٦٤ ، كثير من الدنمرقيين الذين هيأت لهم الحرب أسباب إنصافهم ورفع الظلم عنهم ، ولولاها لبقوا على حالهم .

على أن الشعور القومى لم يكن يضطرم فى أوربا فحسب ، فقد أخذت جذوته تشتعل قبل الحرب بجيل من الزمان فى بلاد غير أوربية لم تكن طوال تاريخها تدرك للقومية معنى ؛ كان هذا الشعور القومى يعمل عمله فى مصر تحت الحماية البريطانية المفروضة عليها ، وكان يبعث فى نفوس الترك فى آسيا الصغرى روحا جديداً مكنهم من أن يواصلوا الحرب بعد هزيمتهم ، وكان

يحرك العرب فى جزيرتهم وفى الشام وأرض العراق ، ويدفعهم إلى الثورة على السيادة التركية . وكان الحلفاء يغذون هـذا الشعور بين العرب ويشجعونه لمآربهم الحربية ، حينما كانت رحى الحرب دائرة ، فلما وضعت الحرب أوزارها كان لابد من إرضاء هذا الشعور نوعا ما . كذلك كانت الروح القومية تعمل عملها فى الهنـد التى جعلها الحكم البريطانى لأول مرة وحـــدة سياسية ، وأوجد فيها عاطفة وطنية لم تعرفها من قبل فى أى عصر من تاريخها الطويل . وكان الشعور الوطنى ثائراً أيضاً فى بلاد الصين الواسعة يبعث فى أهلها من ناحية الرغبة فى التخلص من نفوذ الغرب وسلطانه ، والعمل من ناحية أخرى على تنظيم شؤونهم على الطراز الأوربى مما أوقع البلاد فى مهواة الاضطراب والفوضى .

والحق أن انبعاث الأمانى القومية فى بلاد آسيا ذات المدنيات الجامدة القديمة ، كان من أقوى العوامل فى أحوال العالم السياسية . لقد بدأت هذه الأمانى تنبعث

فى الصدور قبل الحرب ، ثم أطلقتها الحرب من عقالها وضاعفت من سرعة سيرها ، حتى أصبحت خطراً داهما ينذر الغرب بزوال سلطانه على الشعوب غير الأوربية ، ذلك السلطان الذى كان يلوح أنه سلطان مطاق لا منازع له . وربما كانت هذه الآمال دلائل اتجاهات جديدة ، ستؤدى إلى انقلاب خطير فى حياة القسم الأكبر من سكان الكرة الأرضية .

ولا جدال إذن فى أن الروح القومية كانت أقوى العوامل السياسية فى العالم عند ما اشتعلت نار الحرب الكبرى ، وأن عملها كان له أكبر الأثر فى تعيين ما نسميه « النتائج السياسية للحرب » ، لكن هناك عوامل أخرى لا يقل أثرها عن أثر الروح القومية فى إشعال نار الحرب العظمى ، وقد أثرت فى الفكرة القومية وتأثرت بها .

٣ — المدنية الصناعية

حدث الانقلاب الصناعى فى القرن السابق للحرب الأوربية ، فقلب نظام المجتمع البشرى رأساً على عقب . بدأ هذا الانقلاب فى إنجلترا كما بدأت فيها الحركة القومية ، وكان مِلاكه ولُبابه استخدام الآلات التى ضاعفت قدرة الإنسان على الإنتاج عشرين مرة ، وأنقصت أثمان ما يشتهيه من البضائع نقصاً كبيراً .

وقد بنى هذا الانقلاب على ثلاث قواعد : أولها استخدام أنواع جديدة من القوى — قوة البخار الناتجة من الفحم ثم قوة الكهرباء وقوة الانفجار التى تحدثها الآلات ذات الاحتراق الداخلى ؛ وثانيها استخدام وسائل النقل الجديدة وهى السكك الحديدية والسفن البخارية ثم السيارات فيما بعد ؛ وثالثها قيام النظم المالية الحديثة التى أمكن بواسطتها جمع موارد الآلاف من صغار المستثمرين والانتفاع بها فى المشروعات الكبرى تحت

إشراف مهرة الماليين ، أعنى تأليف الشركات المحددة المسئولية والنقابات التى تضم الكثير من هذه الشركات .

وقد ظلت إنجلترا زمناً طويلا مبرزة على غيرها من الدول فى هذا المضمار ، ولكن منذ عام ١٨٤٠ انتشرت هذه النظم انتشاراً سريعاً فى غرب أوربا بل وفى العالم أجمع . وما كاد يبدأ القرن العشرون حتى استحالت المدنية الغربية كلها مدنية صناعية بحتة .

وكانت النتيجة الأولى لهذا الانقلاب الخطير أن قويت الروابط بين أجزاء القارة الأوربية ، بل بين العالم أجمع ، وأنشئت شبكة من السكك الحديدية فى كل البلاد الراقية ، وأخذت آلاف السفن تمخر عباب البحار جميعها بلا انقطاع ، تنقل غلات كل بلد إلى كل بلد آخر ، وغدا الصناع يطلبون المواد الأولية فى كل صقع من أصقاع الأرض ، وتوالت المخترعات بعضها فى إثر بعض ووجدت منافع جديدة لكل غلة من الغلات ، وجد التجار يبحثون عن أسواق فى أنحاء العالم المختلفة لتصريف

بضائعهم ، وتضاعفت التجارة العالمية مئآت المرات ، وأصبح العالم كله فى زمن وجيز وحدة اقتصادية متماسكة الأطراف ، وأخذت أزياء الشعوب جميعها وعاداتهم وطعامهم وملاهيهم تتقارب وتتشابه ، وحاكت التجارة العالمية حول العالم خيوطاً لا يحصى عديدها ربطت الشعوب جميعها بعضها ببعض ، وجعلت كل شعب يستند إلى الآخر ويعتمد عليه . ولاح أن قوة الصناعة والتجارة الموحِّدة ستتغلب بالتدريج على قوة القومية المُشَتِّتة . والحق أن هذه نتيجة محتومة لا بد أن تتحقق مهما طال عليها الأمد ، إذا صمدت المدنية وقُدِّر لها البقاء .

لكن الأمم كلها أوجلها قد روعها ذلك وأقلق بالها ، لأنها خشيت أن يكون نمو التجارة الدولية واعتماد الشعوب بعضها على بعض تبعاً لهذا النمو ، خشيت أن يكون ذلك مانعاً لها من الاكتفاء بنفسها والاستغناء عما ينتجه غيرها ، كما خشيت أن تصبح أقوى الأمم من الوجهة الاقتصادية أقواها أيضاً من الوجهة الحربية ؛

ولذلك شرعت تعمل للاستغناء بحاصلاتها عن حاصلات غيرها من الأمم المنافسة لها . وكانت فى الوقت نفسه ترجو أن تجعل هؤلاء المنافسين يعتمدون على غلاتها ، مستعينة على ذلك بسلاح الضرائب الجمركية . ولهذا قامت الحرب الجمركية العنيفة بين الأمم بعضها وبعض ، وكثيراً ما اتخذت الخصومة القومية الناشئة من أسباب سياسية شكل عراك اقتصادى ، كما حدث فى الحرب الاقتصادية الشهيرة (بحرب الخنازير)[1] التى حاولت فيها النمسا أن تقضى على الصرب اقتصاديا بعدم السماح لها بمنفذ لحاصلاتها المهمة .

وجاءت فترة قصيرة فى منتصف القرن التاسع عشر ، بدا فيها أن الأمم الأوربية ستثوب إلى رشدها ، فتخضع لمنطق الحوادث وتوقن بضرورة اعتماد كل منها على الأخرى ، ثم تعمل على إحكام الروابط بينها إلى

(١) أرادت النمسا أن تنتقم من الصرب فضاعفت الضريبة على الخنازير التى كانت أهم صادراتها ، ولم تسمح لها بمنفذ لتصريف متاجرها المهمة . ومعروف أن الصرب كانت قبل الحرب دولة داخلية بعيدة عن البحار .
المترجم

أقصى حد مستطاع ، وذلك بإطلاق حرية التجارة إطلاقاً تاما . لكن ذلك الأمل أخذ يضعف شيئاً فشيئاً منذ عام ١٨٧٠ ، واتبعت معظم الأمم سياسة الاكتفاء بالنفس من الوجهة الاقتصادية ، أى سياسة التجارة المحمية ، بدل أن تعترف باعتماد كل منها على الأخرى ، وتسير على السياسة التى يقضى بها هذا الاعتماد ، وهى سياسة الحرية التجارية . وما كاد يبدأ القرن العشرون حتى لم يبق بين دول العالم الكبرى دولة تسير على مبدإ الحرية التجارية إلا بريطانيا العظمى ، التى أصبحت بفضل اتباعها هذا المبدإ سوق العالم التجارى ، ومركزه المالى ، تنقل الجزء الأكبر من تجارته ، وتمتلك نصف سفنه التجارية ، وتسيرها إلى أطراف المعمورة . أما غيرها من الأمم فكانت ترى فى ميدان التجارة الدولية ميداناً للكفاح الدائم بين بعضها والبعض . وبذلك أصبح قيام الصناعات الكبرى ، واتساع نطاق التجارة الدولية ، بتأثير الروح القومية ، من أكبر أسباب

النزاع ، بدل أن يكونا من القوى العاملة على تأييد السلام ، وأيقنت الدول جميعها ، إلا قليلاً منها ، أن السبيل إلى الغنى والثراء هى إقامة الحواجز الجمركية التى تحول دون حرية تبادل الحاصلات ، مع أنه لا توجد على ظهر الأرض أمة يصل بها الحمق إلى حد الاعتقاد بأن فى قدرتها أن تثرى بإقامة الحواجز الجمركية بين أجزائها الداخلية .

٣ — النزعة الاستعمارية

والعامل الثالث من العوامل القوية التى كانت تغير شكل العالم ، والتى أدت إلى إشعال نار الحرب العالمية ، هو ما كانت تبذله الدول الغربية من جهود لبسط سلطانها على البلاد غير الأوربية . وقد استمرت على ذلك أربعة قرون كاملة ، أى من عهد الاستكشافات الجغرافية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، تلك الاستكشافات التى أظهرت لأوربا عالم الغرب

الجديد وعالم الشرق القديم .

وكانت الدول القومية فى غرب أوربا وهى أسبانيا والبرتقال وهولندة وإنجلترا هى السابقة فى هذا المضمار العالمى ، ولم يكن عملها فيه إلا مظهراً من مظاهر قوتها وعزتها القومية . وكانت بريطانيا العظمى هى أكثر الدول بسطاً لنفوذ أوربا على العالم ؛ فقد كانت الراية البريطانية ، بعد أن سكنت سورة الاستعمار ، تخفق على ربع سطح الكرة الأرضية وتظل ربع عامرها ؛ ولم يصل هذا الاستعمار إلى غايته فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلا بعد أن قام بين دول أوربا نزاع شديد ، وحمى وطيس المنافسة بينها على امتلاك البلاد التى بقيت بعيدة عن سيطرتها . وفى جيل واحد اقتسمت هذه الدول بينها قارة إفريقية وجميع جزائر المحيط الهادى ، وكادت الصين أيضاً تقع فريسة هذا التقسيم ، وبسطت بريطانيا وروسيا نفوذهما على بلاد فارس ، ولاح أن تركيا تخضع شيئاً فشيئاً لنفوذ ألمانيا وأشرافها ، ولم يكد يحل

عام ١٩١٤ حتى لم يبق على سطح الكرة الأرضية بلاد غير خاضعة لنفوذ أوربا خضوعا مباشراً أو غير مباشر ، واجتمع العالم كله فى نظام سياسى واقتصادى واحد .

وكان ثمة عاملان هما اللذان دفعا العالم دفعاً سريعاً إلى الحال التى كان عليها بين عامى ١٨٨٠ ، ١٩١٤ : أولهما أن الدول القومية فى أوربا قد رسخ فى ذهنها أن عزتها القومية تحتم عليها امتلاك بلاد وراء البحار ، وأنها تُعد ضعيفة صغيرة إذا قيست بالإمبراطوريات الثلاث الكبرى وهى الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت تأمل أن ترقى إلى مصاف الدول الكبرى فى العالم . وقد أفلحت فى الوصول إلى هذه الغاية فى أثناء ذلك الصراع الأرعن ، الذى حدث فى ذلك الجيل . لكن ألمانيا وإيطاليا — وهما الدولتان اللتان دخلتا الميدان بعد سائر الدول الكبرى ، لأن وحدتهما لم تتم إلا منذ عهد قريب — قد قامت فى سبيلهما عقبات كثيرة تحول

دون توسعهما الاستعمارى ، فأخذت كلتاهما وبخاصة ألمانيا تطالب بأن يكون لها مكان « تحت الشمس » يتناسب مع مركزها بين الدول الكبرى . وكانت هذه الآمال التى لم تحقق مما أثار ثائرة القلق الذى أدى إلى نشوب الحرب . أما العامل الثانى فهو حاجة الصناعة الحاضرة إلى مورد من المواد الغفل فى خارج أوربا لا ينضب معينه . وقد أصبحت بعض المواد التى تنتجها البلاد الحارة ، وأشهرها المطاط والزيوت المختلفة ، من ألزم الأشياء للصناعة ، ولذلك سعت الدول الصناعية الكبرى فى أوربا إلى امتلاك البلاد التى تجد فيها حاجتها من تلك المواد ، مدفوعة إلى ذلك برغبتها فى الاكتفاء بنفسها من الوجهة الاقتصادية ؛ وبذلك اتحدت النزعة القومية والمدنية الصناعية فى خلق الروح الاستعمارية الملتهبة ، التى سادت الجيل السابق للحرب .

ولم يحل عام ١٩١٤ حتى كانت طائفة من الدول العالمية الضخمة تسيطر على شؤون العالم ، تلك هى

الإمبراطوريات البريطانية والروسية والأمريكية والفرنسية والألمانية واليابانية والإيطالية. وكانت حدود هذه الدول متلاصقة ومصالحها متضاربة فى معظم أجزاء الأرض ، وكان كل نزاع يشتجر بينها فى أى مكان فيها لابد أن يعرضها لخطر الحرب . كذلك كانت مصالح هذه الدول الضخمة ، التى وَقَدَت جمرة التنافس الصناعى بينها ، مشتبكة اشتباكا يجعل الحرب إذا نشبت حربا عالمية لا محالة . وذلك ما حدث بالفعل ، فان الحرب لما استعرت لم تترك بلداً من البلدان ولا شعبا من الشعوب مهما بلغ من تأخره وضآلة شأنه إلا اكتوى بنارها إلى حد ما ، وعرف أنه قد اكتوى بها . وهكذا كانت الحرب الكبرى بفضل الروح الاستعمارية القوية التى سادت الدول القومية الأوربية ، هى أول حادث فى تاريخ الانسانية اجتمعت له شعوب الأرض قاطبة ، وتبينت فيه أن مصالح الأجناس البشرية عامة ، والشعوب على اختلافها ، مرتبطة ارتباطا لا انفصام لعراه .

وتلك غاية تجعل العهد الذى وصل فيه العالم إليها من أهم العهود فى تاريخ البشر ، على ما فيه من خطر داهم وبلاء عظيم . ولا ندرى أكتب البقاء أم العدم للدول العالمية الكبرى التى قامت بين عشية وضحاها ؟ وهل قدر للشعوب الأوربية أن تدوم لها السيطرة على غيرها أو قدر لهذه السيطرة أن تزول ؟ تلك مسائل كانت قبل الحرب ، ولا تزال حتى اليوم موضعا للجدل ومثاراً للخلاف ، ولكن مهما يكن المخبأ لهذه الدول والشعوب فى عالم الغيب ، فإن الآمال القومية التى كانت تضطرم فى نفوس الدول القومية الغربية ، والنشاط الصناعى الذى كان يضيق به صدرها ، قد قربا الوحدة العالمية أو ما يشبهها ، وأوجبا أن تكون التسوية التى تعقب الحرب شاملة للعالم أجمع . ومعنى هذا أن « النتائج السياسية للحرب » قد قدر لها أن تكون عالمية غير مقصورة على القارة الأوربيه .

الروح العسكرية

إن الذى جعل الروح القومية فى الشعوب الأوربية شديدة الخطر ، هو اعتقاد هـذه الشعوب أن القوة الحربية هى مصدر كل قوة وعظمة . لقـد كانت جميع تقاليد التاريخ الأوربى توحى إلى الدول بأن قوتها وثروتها إنمـا تعتمدان على مواردها العسكرية ، وأن الحق فى النهاية لا يكون إلا فى جانب القوة ، وأن العناية لا تلحظ بعينها إلا الفيالق الضخمة . تلك هى المبادئ العسكرية يعتقد المؤمنون بها أن عظمة الإمبراطورية البريطانية منشؤها طول عهد بريطانيا بسيادة البحار وقدرتها على تنفيذ مشيئتها فيما وراءها ، وأن أعظم عصور التاريخ الفرنسى عصر لويس الرابع عشر وعصر نابليون حينما كانت جيوش فرنسا تسيطر على القارة الأوربية ، وأن بسمارك لم يشق لألمانيا طريق القوة والوحدة إلا « بالدم والحديد » . ولم تتغير هذه الأفكار تغيراً جوهريا بحلول

عصر الصناعة إلا فى إنجلترا ، حيث طرأ عليها تغير قليل ، وتبينت الأمة أن التجارة لا قوة السلاح هى دعامة قوة الإمبراطورية . أما فيما عدا هذا فقد كانت الحرب تسخر الصناعة لخدمتها ، كما كانت الصناعات الكيميائية تلقى معظم التشجيع لأنها تعد الذخائر الحديثة .

وقد كان لاعتقاد الناس بأن الأمم لا تنال المجد إلا بقوة السلاح ، آثار اجتماعية ميزت عهد ما قبل الحرب عن غيره من عهود التاريخ الأوربى . وأول هذه الآثار أن الدول الأوربية جميعها ، عدا بريطانيا وحدها ، كانت تدرب جميع الذكور من أهلها على حمل السلاح . وأخذت ألمانيا عن فرنسا نظام الخدمة العسكرية الإلزامية الذى أدخلته هذه الدولة فى بلادها لأول مرة فى عصر الثورة الفرنسية ، لكنها نظمته تنظيما علميا ، ثم نهجت معظم الدول نهجها فيه . ولا يخفى أنه إذا ما خضع جميع الرجال فى أمة من الأمم إلى النظام العسكرى فى أشد سنى حياتهم تأثراً وانفعالا ، تعودوا

احترام الضباط وطاعتهم . ولذلك كان لضباط الجيش في كل البلاد الأوربية عدا إنجلترا نفوذ كبير ، كما كانت لمثلهم العليا وآرائهم فيما يجب أن تكون عليه السياسة القومية أكبر الأثر في بلادهم . وكان ذلك الأثر أظهر ما يكون في ألمانيا ، حيث كانت طبقة الضباط هي الطبقة الحاكمة الحقيقية في البلاد .

وبذلك اندفعت أوربا في تيار من التنافس القومي والاستعماري والصناعي ، ساد فيه الاعتقاد بأن القوة هي الملجأ الأخير للفصل في شؤون البشر . وكان من الطبيعي أن تحيا كل أمة حياة رهبة وخوف دائم من جيرانها ، وأن تقف مواردها على تجييش الجيوش وإعداد العدة لما عساه يقوم بينها وبين غيرها من الحروب . وأخذ التنافس في التسليح يزداد هولاً وتثقل وطأته على الشعوب عامة ، إلا بعض الشعوب الصغيرة التي رأت أن ليس في مقدورها أن تنافس الأمم القوية ، فألقت عن كاهلها بعض هذا العبء

واتخذت من ضعفها دعامة لقوتها ؛ وأما سائر الشعوب الأوربية فكانت تنفق على التسليح معظم الثروة الجديدة التي جاءتها عن طريق الصناعة .

ودفع الخوف الأمم الكبرى أيضاً إلى العمل على تقوية نفسها بالتحالف مع غيرها ، وبدأت ألمانيا أقوى الدول العسكرية تلك السياسة بتكوين التحالف الثلاثى منها ومن النمسا وإيطاليا . وكانت أراضى هذا الحلف تمتد فى أوربا من البحر البلطى إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتفصل سائر الدول الكبرى بعضها عن بعض . فكانت النتيجة المحتومة أن الدول التى فصل بينها هذا التحالف أخذت تتقرب بعضها من بعض ، حتى إذا ما حل عام ١٨٩١ كونت فرنسا وروسيا حلفاً ثنائيا ، انساقت إليه بريطانيا شيئاً فشيئاً لخوفها من ألمانيا فى العشر السنين الكدرة السابقة للحرب ، وإن كانت بريطانيا قد رفضت دائماً أن تقيد نفسها بأى تحالف ثابت . وكانت نتيجة ذلك كله أن انقسمت

الدول الأوربية الكبرى طائفتين متعادلتين فى القوة تقريبًا ، كلتاهما مدججة بالسلاح من رأسها إلى أخمص قدميها ، وكلتاهما ترقب الأخرى بعين الريبة والحذر ، والدول الصغرى واقفة بين هاتين الطائفتين لا حول لها ولا قوة . وكانت كل مشكلة من المشاكل الأوربية تحل بطريق المساومة بين هاتين الطائفتين القويتين .

وكان انقسام أوربا وانقسام الجزء الأكبر من العالم المرتبط بالدول الأوربية الكبرى على هذا النحو حدثًا جديداً فى التاريخ ، رأى فيه البعض نوعاً من التوازن الدولى ؛ لكنه كان يختلف كل الاختلاف عن التوازن الدولى القديم ، الذى كانت غايته أن تتحد سائر الدول لصد كل اعتداء يقع من إحداهن على الأخرى ؛ ولم يكن فى هذا التحالف الجديد سلطة عليا تعترف بها هذه الدول القوية المتنافسة ، ولا محكمة تفصل فيما يشجر بينها من خلاف . وبذلك كانت السياسة العالمية فى حال من القلق والاضطراب لاح معها أن لابد لها من

الاصطدام فى يوم من الأيام عاجلاً كان ذلك أو آجلاً .
وكان ذلك هو أشد العوامل هولا فى حال العالم قبل الحرب ، كما كان نتيجة لازمة لانتشار المبادئ العسكرية والاعتقاد بأن القوة لا القانون هى الملجأ الأخير للفصل فى شؤون الخلق . وكانت أعظم المشاكل التى واجهت العالم بعد الحرب إيجاد وسيلة تمنع عودة هذه الحال المرعبة ، وتجعل الكلمة العليا فى شؤون العالم للقانون وضمير الإنسانية لا للقوة الغاشمة .

٤ — الدمقراطية

ومن أسباب القلق الذى ساد العالم قبل الحرب فى أوربا وخارجها نمو الدمقراطية وكفاحها للوصول إلى أغراضها فى عالمى الاقتصاد والسياسة .

ذلك أن نظام الحكم النيابى الذى ولد فى إنجلترا لم يكن يوجد فى أوائل القرن التاسع عشر إلا فى إنجلترا نفسها ، وفى أمريكا وليدة إنجلترا ؛ بل إنه فى بريطانيا

لم يكن إلا وسيلة لسيطرة الطبقة الأرستقراطية التى لم تكن تشعر بحاجات العصر وتطوره . لكن الحكم النيابى أخذ ينتشر بسرعة عجيبة فى خلال ذلك القرن ، وبخاصة فى نصفه الأخير ، فى بلاد المدنية الغربية وفى كل البلاد التى خضعت لنفوذ الدول الغربية . فإنجلترا مثلاً وسعت دائرة حق الانتخاب ، لكنها فعلت ذلك بتؤدة وحذر حتى أصبحت دمقراطية حقاً ، وإن لم تعط هذا الحق لجميع السكان . أما معظم الدول الأوربية الأخرى فقد أعطت حق الانتخاب جميع سكانها الذكور دفعة واحدة من غير تدرج ؛ وحاولت الروسيا وتركيا فى العشر السنين التى سبقت الحرب أن تسير فى ذلك التيار . ولم يقتصر الأمر على أوربا نفسها ، بل إن جميع المستعمرات البريطانية الكبيرة فى خارجها وكذلك جمهوريات أمريكا الجنوبية أصبحت كلها دمقراطيات تحكم نفسها بنفسها إما حقيقة وإما اسما . واقتبست الامبراطورية اليابانية فيما اقتبسته من النظم الغربية نظام الحكم البرلمانى ؛

وكذلك أنشأت بلاد الفرس شبه برلمان فى العشر السنين التى قبل الحرب ؛ وألقت الصين عن كاهلها نير الاستبداد القديم ، وكادت تتردى فى هاوية الفوضى فى ظل أشكال من الحكم الجمهورى الدمقراطى ؛ وساد القلق الهند ومصر ، لأن هذين البلدين قد حيل بينهما وبين نظم الحكم الذاتى . ولم ينصرم من هذا القرن جيلان حتى أصبحت الدمقراطية النيابية من المميزات الضرورية لكل دولة متمدينة ، حتى أن التاريخ كله لم يشهد قط مثل هذا الاندفاع الفجائى العام فى اتجاه سياسى واحد .

وصحب هذا التطور السياسى انتشار التعليم الشعبى العام فى جميع بلاد العالم المتمدين ، فعمت الصحافة الشعبية كل البلاد ، وزاد انتشار الكتب زيادة تفوق حد الإدراك ، وأصبح فى مقدور الدمقراطيات الجديدة إذا شاءت أن تدرس الشؤون العامة وتجعل سلطانها حقيقة لا وهما . وبذلك حدث انقلاب خطير فى شؤون الناس الاجتماعية لا يفوقه إلا ما كان يحدث من انقلاب فى

حياتهم المادية بسبب تغلب المدنية الصناعية .

ولم يكن ممكنا أن ترسخ قواعد هذا النمو السريع وتتوطد دعائمه ، بل أخذت الشكوك تحوم حول الدمقراطية فى السنين التى سبقت الحرب . ففى البلاد المتأخرة لم تكن الدمقراطية إلا ستاراً تحتمى وراءه زمرة فاسدة تتمتع بالسلطة الحقيقية ؛ وفى الروسيا سحقت الدوما سحقاً وعادت السلطة الاستبدادية المطلقة تحكم البلاد بنظام بيروقراطى عاجز ليس أهلاً للحكم ؛ وفى إمبراطورية النمسا والمجر جعل تصادم القوميات الحكم النيابى وهما من الأوهام وبقيت السلطة الفعلية فى يد الملكية ؛ وفى ألمانيا لم يعط الرشتاغ المنتخب على قاعدة الانتخاب العام أية سلطة حقيقية ، وبقى القيصر وضباطه وأعوانه البيروقراطيون يسيطرون على شؤون الدولة ويتصرفون فى أقدارها ؛ وفى فرنسا كانت تبدو على الحكومة كثير من أعراض الضعف والفساد ؛ وحتى فى بريطانيا نفسها لاح قبيل الحرب أن سلطة الحكومة

آخذة فى الزوال . وكانت نتيجة هـذا الضعف البادى فى حكومات البلاد التى يسـودها الحكم الدمقراطى الصحيح ، أن قوى أمل الحـكومات العسكرية فى الانتصار القريب . والحق أن الدمقراطية لحداثة عهدها لم تـكن تستطيع أن تثبت أمام تيار المنافسات القومية والاسـتعمارية والعسكرية ، تلك المنافسات التى كانت تسيطر على شؤون أوربا والعالم أجمع ؛ وذلك لأن العالم ، كما قال الرئيس ولسن ، لم يكن « مكانًا آمنًا للدمقراطية » . وكان من أهم واجبات رجال السـياسة أن يجعلوه آمنًا . ومع ذلك فإنه لمـا ابتلى العالم ذلك البلاء العظيم صمدت الدمقراطية وحدها وانهـارت الأوتوقراطيات ؛ أما الدول ذات النظم الدمقراطية فقد خرجت ظافرة قوية البنيان .

وأهم من قيام الدمقراطية السياسية ومشاكلها ، أن الشعوب التى نالت حريتها أخذت تسعى لـكى تعم الروح الدمقراطية كل نواحيها الاجتماعية والاقتصادية .

ذلك بأن التعليم ، رغم ما فيه من نقص ، قد جعل الناس يستنكفون الخضوع والاستسلام ، وعلّم العمال كيف يجمعون أمرهم وينشئون النقابات وغيرها من الهيئات لتوحيد جهودهم ، وانتزاع شروط من أرباب الأعمال أوفق لهم وأعود عليهم بالخير . وكان العمال فى إنجلترا فى السنين المضطربة التى أعقبت حروب نابليون قد أخذوا يطالبون الحكومة جهرة بأن تستخدم سلطانها لمكافحة أسباب الفاقة ، وتقليل الفروق الواسعة بين الثروات ، وإعطاء العمال نصيبا أكبر من الثروة التى يرجع الفضل فى وجودها إلى جدهم . ومما زاد هذه الحركة قوة تلك العواطف الإنسانية التى كانت فى القرن التاسع عشر أقوى منها فى أى عصر قبله من تاريخ البشر . وقد أدت هذه الحركة فى جميع الدول ، وبخاصة فى إنجلترا ، إلى سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية ، وإلى قيام الحكومات بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل . وزادت هذه الحركة شدة وذيوعا باتساع دائرة الدمقراطية ، حتى أن الحكام

فى البلاد التى قاومت الدمقراطية ولم تسمح بأن يكون لهـا سلطان حقيق، لم يجدوا بدا من مجاراتها ، فأظهرت حكومة بسمارك فى ألمـانيا من النشاط والابتكار فى هذا الصدد الشىء الـكثير . وقد يكون أعظم مظاهر هذا الاتجاه وأعجبها ما أقدمت عليه كل من بريطانيا وأستراليا وزيلندة الجديدة قبل الحرب من تدابير لإصلاح الحال الاجتماعية بها .

وكان أشـد هذه الحركات تطرفا حركة كارل ماركس الألمـانى . كان كارل ماركس يقول إن النزاع على السـيادة لا بد أن يقوم يوما ما بين طبقة الرأسماليين الحاكمة فى الوقت الحاضر ، وطبقة العمال المحرومين من حقوقهم . وكان أشـياعه يعتقدون أنه لا يرجى خير مطلقًا من الوسائل البطيئة التى يتذرعون بهـا لتحسين حال العمال ، بل لا بد من قيام ثورة عنيفة تنقض النظام الاجتماعى من أساسه ، وتقيم مكانه نظاما جديداً تحت إشراف « دكتاتورية الـكتلة العاملة » أى الاجراء الذين

لا ملك لهم . وكان لمـاركس شيعة فى كل بلد، ولـكنهم كانوا أشد قوة تحت ظل أقل الحـكومات حرية . وكانت الأحزاب الاشتراكية أو أحزاب العمال قد تـكونت فى جميع الدول البرلمـانية فى الجيل السابق للحرب أو الجيل الذى قبله ، فتـكون حزب العمال فى إنجلترا مثـلا فى عام ١٩٠٠ . وهذه الأحزاب وإن قل منها من اعتنق مبادئ ماركس المتطرفة ، فانها كلها كانت تعمل للقضاء على سيطرة الطبقات الحاكمة القديمة ووضع السلطة فى يد طبقات العمال وممثليها الحقيقيين .

ومن ذلك نرى أن ثورة اجتماعيـة هائلة كانت تختمر فى أوربا . وسواء كان الانقلاب الناشئ عنهـا سيحدث تدريجا وعلى مهل أو فجاءة وبعنف ، فقد كان فى المدنية الغربية عوامل قوية أوجبت أن تعدل نظم الحياة الاجتماعية فى أوربا تعـديلا شاملا ، وألا يقتصر سلطان الدمقراطية على الشؤون السياسية ، وقد أخـذ المتطرفون من أصحاب هذه الآراء يتعاونون فيما بينهم ،

فأصبحت حركاتهم دُولية شاملة ، وكانت تنطق بلسانهم هيئات دولية أيضا . وكان كثير من الناس قبل الحرب يرجون أن تبلغ حركات العمال فى العالم من القوة مبلغا يمكنها من منع الحرب بعمل متحد تقوم به ، أو بالإضراب العام عن العمل . وكانت الحرب الوحيدة التى كان المتحمسون من زعماء هذه الحركة يهتمون بها ، هى الحرب التى لابد من وقوعها بين « الكتلة العاملة » (Proletariat) فى جميع الأمم و بين طبقة «البورجوازى» (Bourgeoisie) [(١)] ، ولكن هذه الآمال لم تلبث إلا قليلا حتى قضى عليها نشوب الحرب الأوربية ، فقد أظهرت لأول وهلة أن الشعور القومى أقوى كثيراً من العاطفة الطائفية .

لكن الحركات الشعبية التى بعثها نحو الدمقراطية والنظم الصناعية كان لها أثر بالغ فى سير الحرب من نواح عدة . وقد رأت كل الحكومات حتى التى كانت

---

(١) الطبقة الوسطى من التجار وأصحاب الأملاك (المترجم)

تسيطر عليها الطبقات القديمة التى تعتقد أنها تكافح فى سبيل بقائها أن هذه الحركات لابد أن يحسب لها حساب.
ومما قوى هذه العقيدة أن الحرب الكبرى قد اختصت بما لم تختص به حرب أخرى من قبل، إذ اشتركت فيها أمم بأجمعها رجالها ونساؤها؛ وكان ما بذلته النساء فيها من المجهودات، وما تحملنه من الضحايا، معززا لمطالبهن فى أن يشتركن مع الرجال فى الحقوق السياسية اشتراكا تاما. كذلك قد أخرج جميع الرجال فى الأمم المحاربة مما كانوا يزاولونه من الأعمال العادية، وتزعزع إيمانهم بصلاح النظام القائم وقتئذ، وعادوا من ميدان القتال وهم أكثر استعداداً لأن يطالبوا بقسط أوفر من نعيم الحياة، يتكافأ مع ما تعرضوا له من الأخطار، وما تحملوه من الضحايا فى الدفاع عن أوطانهم. وكان معقولا أن يأمل الناس سرعة قيام «نظام اجتماعى» جديد، فى الوقت الذى كانت تثل فيه العروش وتدك فيه أركان الدول. وكان من أشق الواجبات التى عاناها الساسة

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أن يحققوا هذه الآمال الكبيرة المتعددة .

ولقد قوضت الحرب دعائم النظام القديم فى بلاد الروسيا ، التى بلغ فيها الفساد غايته . وكانت نتيجة ذلك أن قام الشعب فيها دون غيرها من الدول يحاول أن يقيم على أنقاض النظام القديم نظاماً اجتماعيا جديداً منطبقاً على تعاليم ماركس نبى الاشتراكية ؛ فقامت فى الروسيا فى عام ١٩١٧ ثورة بلشفية ألقت فى قلوب الدول الأوربية من الرعب وفى عقولها من الذهول ، ما ألقته الثورة الفرنسية من قبل . ولما ضربت الفوضى أطنابها فى أوربا فى السنين الأولى التى أعقبت الهدنة ، ظن الناس بل توقعوا ، أن العدوى البلشفية ستنتقل إلى البلاد الأخرى ولاسيما البلاد المغلوبة — ألمانيا والمجر وبلغاريا — التى كان أهلها يعانون أشد ضروب البؤس والشقاء . ومع أن هذا الخطر قد أمكن تجنبه ، فقد كان جليا أن الحركة الدمقراطية والرغبة فى إزالة الفوارق الاجتماعية

قد أكسبتهما الحرب قوة جديدة ، وسلكت بهما سبيلاً جديدة . وكان ذلك من أهم « النتائج السياسية للحرب »

٦ — النزعة الدولية

لقـــد كانت هناك طائفة أخرى من المعتقدات والآمال تعمل عملها وسط الآمال القومية والصناعية والاستعمارية والعسكرية والدمقراطية والاجتماعية ، التى عمت أوربا قبيل الحرب وجاشت فى صدور أهلها . تلك هى أن المدنية فى حقيقة أمرها وحدة لا تتجزأ ، وأنها يجب أن تكون كذلك ، وأن الحرب ليست إلا جنونا وخراباً ، وأن حكم القانون يجب أن يسود العلاقة بين الدول كما يسود العلاقة بين أفراد الدولة الواحدة ، وأنه لابد من وجود سلطة مشتركة قادرة على حسم النزاع بين الأمم ، وأن ليس فى مقدور الأمم أن تجنى من مجهودها أعظم الثمرات ما لم تتمتع بالأمن والسلام اللذين لا يهيئهما لها إلا نظام دولى مستقر .

وكانت تلك الحركة التى نسميها الحركة الدولية قائمة تعمل عملها بدرجة ما طوال العصر الحديث ، أى منذ أن حَرَمت حركة الإصلاح الدينى هـذه القارة السلطة العليا الوحيدة التى كانت تدين لهـا بالطاعة من قبل ، وهى سلطة البابوية . لـكن هـذه الحركة قد زاد نشاطها فى القرن التاسع عشر . ذلك أن الدول الـكبرى حاولت بعد حروب نابليون أن تضع لأوربا نظاما للسلم الدائم ، وأعلنت فى عام ١٨١٩ أن أملها قد تحقق . ومع أن هذا الأمل قد خيبته الحروب القومية التى شبت فى منتصف ذلك القرن ، فقد بقى على الأقل شىء كان يطلق عليه اسم « التضامن الأوربى » تستطيع به مجموعة الدول الأوربية الـكبرى أن تتشاور فيما بينها لفض المنازعات ومنع الحروب . وبفضل هـذا التضامن نَعِمت أوربا بعهدين من السلم أطول من أى عهدين آخرين فى العصر الحديث . فقـد داما من عام ١٨١٥ إلى عام ١٨٤٨ ومن عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٤ . وقد أعانها هذا الاتفاق أيضا

على اقتسام قارة إفريقية من غير أن يؤدى هذا التقسيم
إلى احتكاك خطير ، وكثيراً ما اتقت به أوربا خطر الحرب
عن طريق المؤتمرات التى عقدتها فى السنين السابقة
للحرب الكبرى . وبفضل هذا أيضاً تمكنت فى الدول
عادة فض المنازعات بطريق التحكيم ؛ وبلغ من قوة هذه
العادة أن حلت بطريقة التحكيم ثمان مشاكل دولية
بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٤٠ ، وثلاثون مشكلة بين عامى
١٨٤٠ و ١٨٦٠ ، وخمس وأربعون مشكلة بين عامى
١٨٦٠ و ١٨٨٠ ، وتسعون مشكلة بين ١٨٨٠ و ١٩٠٠ ،
ثم أخذت الدول تعقد فيما بينها معاهدات للتحكيم
تفرض بها على نفسها أن تحل بواسطتها كل المنازعات
التى لا تمس « شرفها أو مصالحها الأساسية » ، فعقدت
عشرات من هذه المعاهدات فى العشر السنين السابقة
لإعلان الحرب . وحتى فى الوقت الذى انقسمت فيه
أوربا معسكرين مسلحين عقد مؤتمران مهمان فى مدينة
لاهاى أحدهما فى عام ١٨٩٩ والثانى فى عام ١٩٠٧ للبحث

فى أمر التنافس على التسليح وفى إمكان تقليل هـــذا التنافس . نعم إن المؤتمرين قد عجزا عن إدراك هذه الغاية لـكنهما أقاما محكمة أو هيئة لفض المنازعات التى تشجر بين الدول الراغبة فى حسم الخلاف بينها بهذه الوسيلة . وإن مجرد الدعوة إلى عقد هذين المؤتمرين واحتوائهما على ممثلين رسميين لـكل دولة من الدول المهمة ، لدليل على أن الحركة الدولية لم تـكن مقصورة على الشعراء والخياليين ، بل أنها أصبحت مسألة من مسائل « السياسة العملية » . يضاف إلى هذا أن الدول كانت تتعاون فيما بينها من وجوه أخرى كثيرة ؛ فقد وضعت قواعد عامة للحرب ، ونظاما مشتركا للملـكية الأدبية ، ونظم أمر البريد بواسطة اتحاد البريد الدولى ، وقامت لجنة بتنظيم الملاحـة فى نهر الطونة . والحق أن آراء العالم المتمدين كانت تسير فى اتجاه دُوَلى ، وأن هـذه النزعة كانت تزداد قوة ومضاء على مر الأيام كلما اقتربت طرق الاتصال من الـكمال ، وزادت الروابط التجارية إحكاما

وفوق هذا وذاك كلما زادت قوة العلم ، لأن العلم لا وطن له .

وبدا فى أول الأمر أن الحرب قد قضت على هذه الحركة القوية . لكن الحقيقة أن الخراب الذى جرته على العالم أظهر لجميع الدول مقدار اعتماد كل منها على الأخرى ، وعلم الشعوب الأوربية — أو كان يجب أن يعلمها — أن ما قاسته من جراء قطع العلاقات بينها ، يفوق كثيراً كل ربح يمكن أن تجنيه بانتصارها مهما كان هذا النصر حاسما . وعرفت هذه الشعوب أيضاً أنها لا تستطيع أن تستغنى عن البلاد غير الأوربية ، وأن آسيا وإفريقية ، بله أمريكا ، كلها ضرورية لحياتها وحفظ كيانها . والخلاصة أن الحرب كشفت للعالم أنه قد أصبح وحدة اقتصادية وسياسية متماسكة الأجزاء ، وأن المدنية لابد أن تعفو آثارها من الوجود إذا لم تجد وسيلة لاقامة العلائق بين الشعوب على قاعدتى السلم والعدالة ، وتجنب آثام الحرب وفظائعها ، وما تجره من خراب وهلاك .

وكانت الدول المحاربة تبث فى روع شبابها الذين حشدتهم للقتال حشدا أنهم « يحاربون للقضاء على الحرب » وذلك لكى تشجعهم على تحمل أهوالها . ولم تكد تبدأ تلك المجزرة البشرية حتى أخذ المفكرون والساسة فى جميع البلاد ، وبخاصة فى بريطانيا وأمريكا ، يتشاورون لوضع قواعد نظام عالمى ، يدفع عن المدنية ما تتعرض له من خطر داهم ينذرها بسوء المصير . فكأن الحرب والحالة هذه لم تقض على الحركة الدُّولية بل زادتها قوة على قوتها . ولما وضعت الحرب أوزارها ، لم يجد ساسة العالم من بين الواجبات الثقيلة التى ألقيت على عاتقهم ، واجباً أعظم أهمية وأولى بالعناية من إنشاء نظام دولى ، يستطيع أن يستبدل حكم القانون بحكم القوة والجبروت .

كانت كل هذه القوى والحركات والميول تعمل عملها فى أوربا قبل الحرب ، وكلها قد بلغت أوجها أو ما يقرب منه لما قامت الحرب . وهى التى عينت الاتجاه العام الذى سارت فيه نتائجها السياسية . أما شكل

هذه النتائج الحقيق فكان موقوفاً بعضه على مزاج الشعوب التى شملتها هذه النتائج ، وبعضه على أخلاق الساسة الذين عهدت إليهم هذه الشعوب وضع قواعد التسوية النهائية . ولما اجتمع هؤلاء الساسة ، الذين هدت الحرب قواهم وأحفظت صدورهم ، فى عام ١٩١٩ ليعيدوا بناء العالم المتهدم أتيحت لهم فرص لم تتح لغيرهم ، وألقيت عليهم تبعات رهيبة لم تلق على سواهم من الساسة فى أى عهد من عهود التاريخ .

الفصل الثانى

التسوية التى أعقبت الحرب

١ — مؤتمر الصلح

إن القوى المتنازعة التى حاولنا أن نحللها فى الفصل السابق هى التى أوقدت نار الحرب ، ثم زادتها الحرب قوة على قوتها . ولما آن وقت عقد الصلح وتسوية مشاكل الحرب ، كانت هـذه القوى هى التى حددت شكل التسوية العام . وقد يظن بعض الناس أن الشروط التى اشتملت عليها معاهدات الصلح قد اخترعها وأملاها أولئك الساسة المسئولون الذين أمضوها ، وأنه كان فى وسعهم إذا شاءوا أن يضعوا شروطاً أخرى تختلف عنها كل الاختلاف . ليس شىء أبعد عن الصواب من هـذا الظن ، فإن أقصى ما كان يستطيع هؤلاء الساسة أن يفعلوه ، هو أن يوجهوا آثار هذه القوى أو أن يعدلوا

قليلاً من سيرها ، أما القوى نفسها فكانت خارجة عن سلطانهم وكان لابد لهم أن يقعوا هم تحت تأثيرها .

كانت شروط الصلح اسميًّا من عمل مؤتمر عظيم عقد فى باريس فى شهر يناير عام ١٩١٩ . وفى هذا المؤتمر مثلت شعوب العالم كلها تمثيلاً أقرب إلى الحقيقة منه فى أى مؤتمر آخر عقد فى أى زمن من تاريخ العالم . نعم إنه لم يكن من الوجهة الاسمية غير مجمع للدول الغالبة ، لأن الدول المغلوبة لم تمثل فيه إلا حينما دعيت لتسمع الحكم عليها ، ولم يسمح للدول المحايدة بحضوره ، ووقفت الروسيا التى كانت تضطرم فيها نار الثورة البلشفية تنظر إليه من بعد ولا تشترك فيه . ذلك كله صحيح لكنه قد اشتركت فيه الدول « الكبرى المتحالفة والمؤتلفة[1] » وهى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان وهى تمتلك نصف مساحة العالم تقريباً . ولما كانت الحرب فى مرحلتها الأخيرة بادرت عدة من الدول التى

---

(١) أصر الرئيس ولسن على استعمال هذه العبارة لكى يظهر للعالم أن أمريكا لا تزال ترفض الاشتراك فى أحلاف .

لم تشترك فى القتال بإشهار الحرب على ألمانيا ، وبذلك مثلت فى المؤتمر أيضاً بلاد الصين وسيام ومعظم جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى . ثم إن الشعوب المهمة التى كانت خاضعة لألمانيا والنمسا وتركيا ثم ثارت عليها قد عدها المؤتمر شعوباً محاربة ، وإن كانت لم تصبح بعد دولاً منظمة . ولذلك اجتمع فى باريس مندوبون عن پولندا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وشعوب البحر البلطى الصغرى وبلاد العرب والعراق والصهيونيين الذين وعدوا بأن تكون فلسطين وطناً قوميا لليهود . مثلت هذه الشعوب كلها فى المؤتمر لكن الذين وقعوا معاهدات الصلح هم مندوبو الدول الثلاث الأولى فقط . وعلى هذا فقد مثل فى هذا المؤتمر العظيم الذى كان فاتحة عهد جديد فى التاريخ ما يقرب من أربعة أخماس مساحة العالم وأكثر من ربع سكانه ، إما بالذات أو بالواسطة .

وكانت أعمال المؤتمر مطبوعة كلها بطابع تكوينه ، ولم يكن عن ذلك محيص ؛ فقد كان الغرض الذى جاءت

من أجله كل طائفة من هذه الطوائف المختلفة الأجناس واللغات أن تضمن كل واحدة منها أحسن الشروط لشعبها ؛ ولكنها كلها كانت تعلم أن من واجبها أن تشترك فى إقامة نظام جديد لأوربا ولشعوب العالم قاطبة. وهذا الواجب ، وإن طغت عليه وأخرجته عن المراد منه مطامع الشعوب والطوائف ، قد ظل ماثلا أمام أنظار المؤتمرين ولم يفتهم أن ينصوا عليه فى ميثاق عصبة الأمم الذى كان جزءاً متمماً لمعاهدات الصلح جميعها . لكن حرمان الدول المغلوبة من الاشتراك فى أعمال المؤتمر هى والروسيا والدول المحايدة قد سلبه إلى حد ما صفته العالمية ، وجعله أداة عقاب وانتقام . وقد غلبت هذه الصفة على أعمال المؤتمر عقب الحرب مباشرة ، ومع أنها قد قضت بها ظروف ذلك الوقت ، فقد كانت مصدراً لجميع المشاكل التى نشأت من قراراته .

وجاء إلى المؤتمر مع الوفود جيش جرار من « الخبراء » المختلفى الأنواع ، من اقتصاديين ومؤرخين

وجغرافيين وعلماء فى الأجناس البشرية ، كما جاء إليه رجال السياسة والجندية والبحرية . وكانت طوائف العلماء فى الدول الكبرى لا سيما فى بريطانيا وفرنسا وأمريكا توالى الاجتماع منذ زمن طويل ، بإذن من حكوماتها ، لكى تجمع المعلومات وترسم الخطط اللازمة للعمل الضخم الذى كان المؤتمر مقدماً عليه ، وهو تنظيم العالم من جديد . وفى أثناء ذلك كانت الشعوب الصغرى وبخاصة « القوميات المغلوبة على أمرها » تجد فى إعداد الوثائق لتبرر بها مطالبها القومية ؛ فكانت باريس تعج عجيجاً بهذه الجيوش الجرارة من الخبراء وبنشاطها وأبحاثها ومجادلاتها . وقد نستطيع إدراك عددها إذا علمنا أن الوفد البريطانى وحده قد نزل فى عشرين فندقاً . ولو شاء المؤتمر أن يبحث كل ما جمع له من المعلومات بحثا وافيا ، وأن يناقش كل ما يُعرض عليه من نظريات ومطالب ، لقضى فى عمله عدة سنين ، ولو فعل لما كان أضاع الوقت سدى لأن قرارات المؤتمر كان لها من الخطر ما تصغر أمامه قيمة الوقت .

لكن أوربا أثناء انعقاد المؤتمر كانت تنحدر مسرعة إلى هاوية الفوضى والدمار ؛ فقد كانت النمسا والمجر وتركيا والروسيا فى حال يرثى لها من التفكك والانحلال ؛ وحدث انقلاب فى ألمانيا قامت على أثره حكومة جديدة لكنها لم تكن قد توطدت دعائمها ، فكان خطر الفوضى إذن يتهدد البلاد . لذلك كان لابد من الإسراع فى إقامة حكومات منتظمة لها من القوة ما يجعل كلمتها مسموعة وأمرها مطاعا ؛ فلم يكن ثمة وقت للنقاش والجدل الطويل . كذلك كان الناس فى أصقاع واسعة من أوربا تتهددهم المجاعات لاضطراب دولاب التجارة والصناعة ؛ ولم يحل بين هذه البلاد وبين الفوضى الشاملة ، حين كان المؤتمر يقوم بواجب تنظيم العالم من جديد ، إلا لجان عدة نظمتها الشعوب الظافرة . وسيطر على جزء كبير من أوربا زمنا ما نوع من الحكومات الدولية المؤقتة ، أعانتها أمريكا وبريطانيا بمعظم ما تحتاجه من النفقات ؛ فكان ذلك العمل العظيم

الذى قامت به هذه اللجان برهاناً قاطعاً على ضرورة التعاون بين الدول ، لأن الشعوب الأوربية اضطرت أن يعنى كل منها بمصالح غيره سواء أراد أو لم يُرِد .

لم يكن التوانى جائزا فى هذه الحال بل كانت العجلة واجبة ؛ ولم يكن فى الوقت متسع لطول الجدل والبحث فى جميع المشاكل الكثيرة التى كان يطلب البت فيها ، بل لم يكن الوقت يسمح بمجرد المناقشة فى هذا المؤتمر الضخم المتعدد الأجناس واللغات ، وبخاصة إذا كان لابد أن يترجم كل ما يلقى فيه من الخطب إلى أكثر من لغة واحدة لكى يفهمه الأعضاء . ولذلك تركزت السلطة الفعلية بطبيعة الحال فى أيدى فئة صغيرة من الرجال تمثل الدول الكبرى — بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . وقد أثار اغتصاب هذه الدول السلطة على هذا النحو شكاوى كثيرة ونتجت عنه أضرار من غير شك ؛ ولكن الدول لم يكن أمامها غير هذه السبيل للبت فى المسائل التى أمامها بالسرعة الواجبة . وكانت معظم

العيوب التى ظهرت فى أعمال المؤتمر راجعة إلى السرعة التى كان لا بد منها لإنجاز العمل ؛ ولكن الذى يدعو إلى الدهشة فى هذه التسوية ليس هو مافيها من عيوب كثيرة ، بل إن هذه التسوية لم تكن أسوأ كثيراً مما هى ، وأن المؤتمر قد استطاع أن ينهض بأعبائها .

ولننتقل الآن إلى تشكيل المؤتمر فنقول : وضعت السلطة أول الأمر فى يد مجلس مكون من عشرة مندوبين يمثل كل اثنين منهم دولة من الدول الخمس الكبرى . ثم رؤى أن تصدر القرارات الرئيسية من الخمسة المندوبين الأول لهذه الدول ، وذلك لضمان سرعة صدورها وسرية بحثها . وكان لهؤلاء الخمسة بطبيعة الحال الحق فى أن يرجعوا إلى معلومات الخبراء التى كانت تحت تصرفهم ، وقد كونوا لهذا الغرض لجانا خاصة لتعالج بعض المشاكل المعينة . ولم تلبث اليابان أن انسحبت من المؤتمر لأن المسائل الأوربية لم تكن تهمها كثيراً ، ولم يضطلع المندوب الايطالى السنيور أورلندو (Signor

Orlando) بدور هام فى أعمال المؤتمر ، وبلغ من أمره أن ترك باريس فى وقت من الأوقات لأنه ظن أن مطالب إيطاليا لم تلق العناية الواجبة . وبذلك أصبحت الكلمة العليا فى تنظيم العالم لثلاثة رجال اجتمع فى أيديهم من السلطة مالم يجتمع فى أيدى ثلاثة غيرهم فى التاريخ كله ، حتى ولا رجال الحكومة الثلاثية الذين أعادوا تنظيم الدولة الرومانية .

وكان أول هؤلاء الثلاثة الشيخ المسن چورچ كلمنصو (Georges Clemenceau) رئيس الوزارة الفرنسية المعروف بالنمر ، وكانت له رياسة المؤتمر ؛ وثانيهم رئيس جمهورية الولايات المتحدة وودرو ولسن (Woodrow Wilson) وهو أستاذ سابق لعلم التاريخ لم تفارقه قط نزعته الأكاديمية ؛ وثالثهم رئيس الوزارة البريطانية داڤيد لويد چورچ (David Lloyd George) وهو الرجل الوحيد من بين ساسة أوربا كلهم الذى تقلد منصباً خطيراً طوال زمن الحرب وفى خلال الثمانى

السنوات الـكَدِرة التى سبقتها . وكانت فى متناول يد هؤلاء الثلاثة العظام بطبيعة الحال كل المعلومات التى جمعها الخبراء ؛ وكانوا يرجعون إلى أعمال اللجان الخاصة الكبيرة التى تكونت لهذا الغرض . وكان عليهم أن يبحثوا الحجج والمطالب التى كان يتقدم بها مندوبو الشعوب الثائرة ، ودعاة النظريات الطريفة ، والمصالح المختلفة ؛ لـكنهم هم الذين اضطلعوا آخر الأمر بذلك الواجب العظيم واجب وضع النظام الجديد .

فأما كلمنصو فكان يمثل العهد القديم لأنه كان قد جاوز السبعين ؛ وكانت عقليته وليدة الظروف التى كانت تسود أوربا طوال حياته . كان شجاعاً صارم القلب تتأجج فى صدره نار الوطنية الفرنسية ؛ وبهاتين الخلتين استطاع أن يذكى نار الحماس فى نفوس مواطنيه فى أشد أيام الحرب وأعظمها محنة . وكانت تطغى على حياته كلها تلك الذكرى المؤلمة ذكرى الحرب الفرنسية الألمانية التى استعرت بين عامى ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ؛ وكان يعد ألمانيا

عدو بلاده الأبدى الألد . ولذلك كان كل همه أن يؤدبها ويقص جناحها حتى لا تعود إلى تهديد فرنسا يوماً من الأيام ؛ وكان يرى أن خير نظام للعالم هو النظام الذى تأمن فيه فرنسا على نفسها وتحتفظ فيه بالزعامة التى كان يراها خليقة بها . ولكنه لم يكن يرى السلامة فى تلك الأحلام الخيالية أحلام السلام العام ونزع السلاح بل كان يفخر بأنه رجل واقعى بعيد عن أمثال هـــذه العواطف .

وأما ولسن فقد قدم من أمريكا وليس فى نفسه شىء من أحقاد أوربا وضغائنها . وكان رجل أفكار ونظريات قبل كل شىء . وقد وقى أمريكا شر الحرب بقدر ما استطاع ، وقبل أن تخوض غمارها نادى فى العالم الحانق اليائس نداء « الصلح من غير انتصار » ، وألقى وهو على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى عدة خطب ذات معان سامية ضمنها قواعد نظام عالمى جـديد ، « لا خوف فيـه على الدمقراطية » ، بعيد عن ويلات

الحروب والنزعات العسكرية . وكانت ألمانيا قد قبلت « المبادئ الأربعة عشر » التى حدد بها شروط الصلح ، ورضيت أن تلقى سلاحها على أساسها . وكان ولسن أول رئيس أمريكى وطئت قدماه أرض الدنيا القديمة وهو فى دست الحكم ، فلما جاءها قابلته شعوبها بحماس شديد ورأت فيه بشيراً بالعهد الجديد ، وكان هو يعد نفسه ذلك البشير ، وتتملكه فكرتان أساسيتان : أولاهما « تقرير المصير » ، وهى عبارة استعارها من بلاشفة الروسيا ، ومعناها أن لكل أمة الحق فى أن تكون حرة وأن تحكم نفسها بنفسها . وكان قبل انعقاد المؤتمر قد أخذ على نفسه أن يدافع عن قضية البولنديين والتشكوسلوفاكيين وغيرهم من الأقوام المظلومين . والفكرة الثانية هى فكرة « الدُّوَلية » ومعناها إيجاد تعاون منظم بين أمم حرة لتسوية المنازعات ومنع الحروب . وبفضل إصراره على هذه الفكرة اشتملت كل معاهدة من معاهدات الصلح على ميثاق عصبة الأمم . لكن

ولسن لم يتبين بوضوح نتائج هذه الأفكار ، فلم يدرك الأخطار الكامنة وراء الفكرة القومية ، ولم يفكر فى وسائل اتقائها ، كما أنه لم يعرف كيف يحقق فكرته المبهمة عن عصبة الأمم ، وذلك كله لأنه لم يكن من رجال السياسة العمليين ؛ ولو كان كذلك لعرف أنه لايستطيع أن يقيد الأمة الأمريكية بالسياسة التى ينادى بها . ولقد بلغ منه أنه لم يأت معه بواحد من الأعضاء البارزين فى الحزب المعارض له فى السياسة الأمريكية ؛ ولذلك قاسى ما قاساه من مذلة ، عند ما رفضت أمريكا تلك الشروط التى أقنع أوربا بقبولها اعتماداً على أن الأمة الأمريكية من ورائه تظاهره وتؤيده ، وعند ما عجز عن تحقيق الآمال الكاذبة التى بعثها فى الشعوب .

أما لويد چورچ فقد كان سياسيا يختلف عن زميليه كل الاختلاف ، كان أكثر منهما ذكاء وحذقا وأسرع بديهة ، لم يتصف بما اتصف به زميلاه من صلابة فى الرأى وجمود فى الفكر . لم يكن كما كان ولسن رجل

مبادئ وعقائد؛ ولم يكن كما كان كلمنصو يرى السياسة العالمية بمنظار ضيق ، فلا يستبين منها إلا ما تراه أمة واحدة ، وذلك لأنه كان يمثل الإمبراطورية البريطانية وهى خليط من أمم مختلفة ، لم تؤلف بينها الأوضاع والقوانين ، بل ألفت بينها وسائل التراضى والتوفيق وتبادل الآراء . وكان مثل ولسن يرى أن كل تسوية لا تبشر بسلم دائم لا يرجى لها بقاء ، وأن مثل هذه التسوية لا يمكن أن يمليها روح الانتقام ، ولا يمكن أن تتفق مع القسوة على الأعداء المغلوبين وإذلالهم . ولذلك عارض فى إخضاع عدة ملايين من الألمان والمجر إلى دول أحدث من دولهم عهداً وأقل منها رقيا ، وإن كانت هذه الدول الحديثة يرعاها ولسن وكلمنصو . ولكنه كان يشعر بما يشعر به كلمنصو من أن الأحقاد التى ولدتها تلك الحرب الطاحنة لا يمكن إغفالها ، بل لابد أن يكون لها أثر فى شروط الصلح . وكان هو قد تورط وهو يخوض إحدى المعارك الانتخابية بعد الحرب فى

عهود غلت يده أثناء انعقاد المؤتمر . وحدث فى أثناء المفاوضات أن اضطر إلى العودة إلى إنجلترا لأن طائفة كبيرة من أنصاره فى البرلمان قد روعها ما عدته ضعفا فى موقفه أمام ألمانيا . وكان لويد چورچ لا يقل عن كلمنصو رغبة فى تخفيض قوة ألمانيا الحربية ، ولكنه من جهة أخرى كان يخشى أن يؤدى هذا التخفيض إلى تفوق فرنسا الحربى على سائر دول أوربا ؛ ولذلك حاول عبثا أن ينص على أن تجريد ألمانيا الإجبارى من السلاح سيتبعه تجريد الدول الأخرى منه باختيارهن . وكان عليـــه أن يحفظ التوازن بين كلمنصو وولسن ، وقد استطاع بدهائه أن يجعل بعض شروط الصلح وأهمها الشروط الخاصة بالتعويضات مبهمة غير صريحة العبارة ؛ وذلك لأنه كان يعرف بغريزته أن الانتقال طفرة إلى نظام عالمى جديد ليس فى الإمكان ، وأن الأحقاد التى ولدتها الحرب يجب أن يترك لها ما يكفى من الوقت للقضاء عليها ، وأن ليس من الحكمة أن تقيد الأمم تقييداً

شـديداً باتفاقات عقدت على عجل تحت تأثير حرب حديثة العهد .

وصيغ النظام الذى وضع قواعـده هؤلاء الرجال الثلاثة ، والذى أنشأته وفصلته طائفة كبيرة من اللجان ، فى خمس معاهدات رئيسية بين « الدول المتحالفة والمؤتلفة » من جهة والدول الخمس المغـلوبة من جهة أخرى . وأول تلك المعاهدات وأهمها معاهدة فرساى (Versailles) بين الدول الأولى وألمـانيا ، وقد وقعت فى ٣ يونيـه من عام ١٩١٩ . وثانيتها هى معاهـدة سان جرمان (St. Germain) بين هذه الدول والنمسا وقد أمضيت فى ١٠ سبتمبر من عام ١٩١٩ . وثالثتها معاهدة نويى (Neuilly) بينها وبين بلغاريا ، وأمضيت فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩١٩ . ورابعتها معاهـدة تريانون (Trianon) بينها وبين المجر ، وأمضيت فى ٤ يونيه عام ١٩٢٠ . وعقـدت معاهدة مع تركيا فى سيفر (Sévres) عام ١٩٢٠ ولـكنها لم يصدق عليها ، لأن حربا

جديدة قد نشبت وانتصرت فيها تركيا انتصاراً باهراً ، فتأخر عقد الصلح النهائى مع تركيا حتى عام ١٩٢٣ حين أمضيت معاهدة لوزان (Lausanne) . وعقدت فى عام ١٩١٩ خمس معاهدات أخرى لحماية الأقليات الجنسية بين الدول الحليفة والمؤتلفة من جهة ، وبين كل من بولندا وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا واليونان من جهة أخرى .

ولا يتسع المجال فى هذا الكتاب الصغير لتفصيل القول فى كل الشروط المعقدة التى اشتملت عليها هذه المعاهدات ، وكل ما دار حولها من الجدل والنقاش ، وحسبنا أن نلقى نظرة عامة على نتائج هذه المعاهدات مجتمعة ، وعلى التغييرات التى أحدثتها فى أحوال أوربا وأحوال العالم أجمع .

٢ — التنظيم الدولى

اشتملت كل معاهدة من المعاهدات الخمس الكبرى على قسمين مهمين امتازت بهما عن أية معاهدة

أخرى عقدت بعد أى حرب من الحروب فى تاريخ العالم أجمع .

فقد كان القسم الأول من كل واحدة من هذه المعاهدات هو عبارة عن الست والعشرين مادة التى يتألف منها ميثاق عصبة الأمم ؛ وينص هذا الميثاق على إنشاء عصبة عظيمة للسلام تضم بعد حين جميع شعوب الأرض . وهذه هى أول محاولة قام بها الإنسان لإنشاء هيئة تمثل الجنس البشرى بأجمعه ، وتعد حتى إذا فشلت لا قدر الله مبدأ عهد جديد فى تاريخ البشر .

وفى القسم الأخير من كل معاهدة من هذه المعاهدات فصل خاص بشؤون العمال ؛ وقد جاء فى ديباجته : « إن الغرض من إنشاء عصبة الأمم هو تأييد السلام العام ، وأن هذا السلام لا يقوم إلا على أساس العدل الاجتماعى » ؛ ثم يقرر بعد ذلك إنشاء نظام دولى للعمل مرتبط بعصبة الأمم ، واجبه عقد مؤتمرات تدعى إليها الأمم المختلفة لبحث ساعات العمل وشروطه ، وضمان

عقد اتفاقات عامة فى هذه الموضوعات . وهذه هى أول
معاهدة دولية جعلت فيها مصالح العمال بوجه عام موضوع
اتفاق دولى . ولم يكن الغرض الذى يرمى إليه واضعو
هذا الفصل إلا أن ينبهوا الناس إلى ضرورة العمل مجتمعين
لرفع مستوى حياة العمال ، وأن يقرروا أن هذا الواجب
من أهم واجبات رجال السياسة .

ومهما يكن فى معاهدات الصلح من نقص ، فان
أحدا لا ينكر أن اشتمالها كلها على هذين الفصلين ، وتأييد
العالم المتمدين كله تقريباً لهما ، هما أكبر دليل على ما بلغته
عقيدة الناس فيما يستطيع التنظيم الدولى أن يؤديه
من نفع .

ولاشك فى أن المؤرخين فى المستقبل سيعدون إنشاء
عصبة الأمم فاتحة عهد جديد فى تاريخ العالم . والحق أن
إنشاءها كان أعظم «النتائج السياسية للحرب» وأكثرها
خطرا . على أنه لم يكن يقصد من إنشائها أن تكون دولة
فوق الدول أو سلطة عالمية كبرى ، وذلك لأن الانضمام

إليها كان اختياريا محضاً ، وكان فى وسع أية دولة من
دولها أن تنسحب منها إذا شاءت بعد أن تنذر بذلك
بقية الدول . كذلك لم يكن للعصبة أن ترغم أعضاءها على
شىء إلا إذا لم يقم هؤلاء الأعضاء بالواجبات التى قبلوها
طائعين عند انضمامهم إليها . وحتى فى هذه الحال لا تملك
العصبة ، من حيث هى عصبة ، قوة مسلحة تأتمر بأمرها
وترغم الدول على القيام بواجباتها ، بل لابد لها أن تعتمد
على العمل الذى يقوم به أعضاؤها مختارين ، لأنهم تعهدوا
عند الانضمام إليها بأن يقفوا فى وجه الخارجين عليها من
أعضائها . وبذلك لم تكن العصبة دولة فوق الدول ، بل
نظاما من التعاون المنظم بين أمم حرة ذات سيادة يعمل
لخيرها جميعا . وبعبارة أخرى إن اليوم الذى اجتمعت فيه
عصبة الأمم لأول مرة فى يناير عام ١٩٢٠ لم يفقد هذه
الأمم شخصيتها ، بل ألف بينها وكون منها
« نظاما دوليا » .

وقد ذكر فى المعاهدات خمس وأربعون دولة ذات

سيادة «كأعضاء أصليين فى الجمعية» ، منها الدول المتحالفة والمؤتلفة التى وقعت المعاهدات وهى اثنتان وثلاثون ، عشر فى أوربا والباقية فى غيرها ، ومنها ثلاث عشرة دولة محايدة دعيت للانضمام إلى العصبة — ست فى أوربا وسبع فى غيرها . وقد وقع كل الأعضاء الأصليين عهد العصبة وانضموا إليها إلا دولة واحدة كبرى هى من سوء الحظ أغنى الدول وأقواها ، وتلك هى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد رأى مجلس شيوخها فى عصبة الأمم اعتداء على حقوقه العليا ، فأبى أن يقر المعاهدة ، متأثرا فى ذلك بالعداوة الحزبية للرئيس ولسن الذى كان يعده معظم الناس منشئ العصبة ؛ وكان هـذا الرفض ضربة شديدة وجهت إلى العصبة فى بدء حياتها ، وزادها شدة أن الناس وقتئذ كانوا يشكون كثيرا فى نجاح هذه المؤسسة الجديدة الطموحة . ولم تُدعَ الدول المغلوبة للانضمام إلى العصبة فى أول تكوينها ، ولكن عهدها كان ينص صراحة على أن لكل دولة مستقلة أو مستعمرة

تحكم نفسها بنفسها الحق فى الانضمام إليها . ولقد انضمت إليها بالفعل كل دول الأعداء السابقين بعضها فى إثر بعض[١] ، كما انضمت إليها دول البحر البلطى الجديدة ودولة إيرلندة الحرة والحبشة وألبانيا . وإذا استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا البلشفية[٢] (التى تحتقر العصبة وتعدها نظاما رأسماليا) وتركيا[٣] ، فان العصبة تجمع تحت لوائها العالم كله ؛ وحتى الدول التى امتنعت عن الانضمام إليها قد اشتركت بعض الاشتراك فى نواحى النشاط المختلفة التى نظمتها .

وينص عهد العصبة على أن تدير شؤونها ثلاث هيئات : أولاها الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل سنة فى جنيفا ، ولكل عضو من أعضاء العصبة فى هذه الجمعية صوت مساو لصوت غيره ، سواء فى ذلك أصغر الدول مثل هاييتى (Haiti) وليبريا (Liberia) وأكبرها

(١) خرجت ألمانيا من العصبة فى عام ١٩٣٣ (٢) انضمت الروسيا إلى العصبة فى العهد الأخير (٣) انضمت تركيا أيضاً إلى العصبة بعد ذلك . (المترجم)

كفرنسا وألمانيا . وبذلك يجتمع فى كل عام فى أرض سويسرا ، التى ظلت مستمسكة بحيادها مائة عام كاملة ، حشد يمثل شعوب العالم أجمع (إلا ما استثنيناها من قبل) .

والهيئة الثانية هى مجلس العصبة أو هيئتها التنفيذية ، وهو أكثر اجتماعا من الجمعية العمومية . وقد أخذ يزداد عدد المشاكل الدولية الخطيرة التى تحال عليه ، والتى كانت قبل الآن تعالجها الدول الكبرى فى اجتماعاتها السرية (إذا عالجتها قط) . على أن الجمعية تغار على سلطتها غيرة محمودة ، وتحرص على أن لا يزيد سلطان المجلس على الحد الواجب . ويتكون المجلس من عنصرين وهما « الأعضاء الدائمون » الذين يمثلون الدول العظمى ، « والأعضاء غير الدائمين » الذين تختارهم الجمعية من الدول الأخرى . وبهذا وجدت الدول الصغرى فى أوربا وغيرها من القارات مجالا لبحث السياسة العالمية ، وقضى بذلك على دكتاتورية الدول العظمى . ولقد كان الدور الخطير الذى اضطلعت به الدول الصغرى ، وما كان

لآرائها من أثر متزايد على مر الأيام ، من المظاهر البارزة في نمو العصبة . وكلاهما يدل على أن الدول العظمى قد أخذ ينقص شأنها . وسنرى فيما بعد أن هذا النقص كان نتيجة لازمة للتقسيم الجديد الذى قضت به المعاهدات .

وكان ميثاق العصبة الأصلى ينص على وجود « خمسة أعضاء دائمين » وأربعة « غير دائمين » ، وكان من شأن هذا النظام أن يجعل كلمة الدول الكبرى هى العليا . أما الآن فلا يزال يوجد خمسة « أعضاء دائمين » لأن ألمانيا قد حلت محل الولايات المتحدة ، ولكن عدد الأعضاء « غير الدائمين » قد زاد بناء على طلب الجمعية إلى تسعة ، وبذلك أصبح للدول الصغرى الأغلبية فى مجلس العصبة .

وقد يظن أن عدد الأعضاء ليس أمراً مهما لأن القرارات الخطيرة التى يُصدرها مجلس العصبة وجمعيتها العمومية لابد أن تكون بالإجماع ، وذلك لكيلا يكون هناك خوف من أن تُمَسّ سيادة أى عضو من الأعضاء ، ولأن هذه القاعدة تجعل فى مقدور أية دولة أن تعطل أى قرار

من قرارات العصبة . قد يظن هـذا ولـكن الحقيقة أن عدد الأعضاء أمر له أهميته ، وذلك لأن المجلس يتمكن بأساليبه الخاصة من أن يصدر قراراته بالإجماع ؛ ولما كان للدول الصغرى أغلبية الأصوات فقد أصبحت لآرائها قيمة كبيرة فى القرارات النهائية ، وأخذ شأنها يزداد باضطراد . والحقيقة أن نظام العصبة ليس وسيلة للإرغام ، بل طريقة للتعبير عن رأى العالم وإظهار قوته ، وقلما تجرؤ دولة على أن تتحدى هذا الرأى إذا ما ظهر واستبان .

والهيئة الثالثة والأخيرة من هيئات العصبة هى سكرتاريتها الدائمة القديرة ، وموطنها جنيفا وأعضاؤها من أكبر المشترعين فى العالم وأقدرهم . ويكفى علمهم الغزير وتجاربهم المنظمة لأن تجعل لهذه الهيئة فى حوادث العالم أثراً فعالا متزايداً على مر الأيام . ولا شك فى أن عمل هذه الفئة من الموظفين الدوليين كان العامل الأكبر فى رفع شأن العصبة فى العشر السنين الأولى من حياتها .

وسنبحث فى أحد الفصول التالية كيف كان لهذه البداية

الطيبة الفضل فى توجيه نظر الناس وجهة دولية .

وقد عهد إلى العصبة حسب ميثاقها الأصلى بست وظائف رئيسية : أولاها وأهمها تأييد السلام العام ، وتحكيم العقل فى حسم المنازعات الدولية بدلا من تحكيم الحرب الوحشية ؛ وتعهدت كل دولة منضمة إلى العصبة أن تتبع الوسائل التى يحددها ميثاقها أو تضعها العصبة بنفسها فيما بعد . وقسم الميثاق المنازعات الدولية قسمين رئيسيين ، أولهما المنازعات التى يمكن الفصل فيها بأحكام قانونية أيا كان نوعها ، وثانيهما المنازعات التى لا يمكن تسويتها بهذه الوسيلة لأنها تمس المصالح الأساسية للدول المتنازعة أو تمس شرفها . فأما القسم الأول من المنازعات فلابد من الفصل فيه بوسيلة من وسائل التحكيم يتفق عليها ، أو إحالته على محكمة قانونية تقبلها الدولتان المتنازعتان . ولذلك نص فى الميثاق على أن أول واجبات العصبة أن تنشئ محكمة عدل دولية ترضى بها كل الأمم . أما المشاكل الصعبة التى تمس

« الشرف أو المصالح الأساسية » فقد رؤى أن لابد فيها من اتباع طرق المصالحة والتوفيق الدبلوماسية ؛ وعهد إلى مجلس العصبة بهـذه المهمة ، وتعهدت كل دولة من الدول المنضمة إليها أن تحيل كل نزاع من هذا القبيل إلى المجلس ، وأن لا تشرع فى أى عمل حربى إلا بعـد أن يصدر المجلس قراره فى النزاع . فاذا نكثت إحدى الدول بعهدها استلزم ذلك أعمالا تأديبية يقوم بها سائر أعضاء العصبة . وأقل ما تؤدى إليه هذه الطريقة أن يؤجـل نشوب الحرب بضعة شهور ؛ وقل أن تستعر حرب إذا أمكن تأجيلها هذه المدة . على أنه قد ترك فى هذه المواد ثغرة تنفذ منها الدولة التى تريد الحرب ولا تذعن لحكم المجلس ؛ أى أن الحرب لم تحرم بتاتا .

والواجب الثانى من واجبات العصـبة المهمة هو الوصول بالتدريج إلى نزع سلاح الدول المنضمة إليها ، لأن المفروض أن وجود العصبة فى حد ذاته ضمان لسلامة هذه الدول . وقد نصت شروط الصلح على نزع سلاح

كل الدول المغلوبة وألزمتها بتخفيض مواردها الحربية إلى الحد الأدنى الذى يكفى لحفظ النظام فى داخلها . وقد صحب هذا الشرط تعهد رسمى خطير ، بأن نزع سلاح الدول المغلوبة سيتبعه نزع سلاح الدول الغالبة ، وعهد إلى العصبة بتنفيذ ذلك التعهد .

أما الواجب الثالث فهو واجب خطير جديد فى نوعه . فقد جُعلت الدول مسئولة بعض المسئولية أمام العصبة عما تعقده من معاهدات دولية . وذلك أن الدول المنضمة إلى العصبة قد تعهدت أن تودع فى سكرتاريتها كل ما تبرمه من معاهدات مع غيرها من الدول ، واعترفت بأن كل معاهدة لا تودع نصوصها هى معاهدة باطلة ، وأن كل شرط فى معاهدة لا يتفق مع نصوص ميثاق العصبة شرط باطل أيضاً . وهذا الضمان كفيل بمنع الاتفاقات السرية بين الدول رغم ما فيه من نقص ووهن ، ورغم أنه لا يشمل الاتفاقات التى لا تدرج فى معاهدات رسمية . وزيادة على ذلك فان ميثاق العصبة يجعل من

الممكن إعادة النظر فى المعاهدات التى لا ترضى عنها ؛ وذلك لأن المادة التاسعة عشرة من هذا الميثاق تخول الجمعية العمومية الحق فى أن تشير على أية دولة من أعضائها بأن تعيد النظر فى أية معاهدة أصبحت غير صالحة للتطبيق ، وفى أن تعالج بنفسها الظروف التى تهدد السلام . وليس للعصبة أن تلزم أعضاءها بهذا العمل ، ولكن ما من دولة تستطيع أن تصم أذنها عن سماع نصيحة تسديها إليها الجمعية العمومية للدول بأجمعها .

والواجب الرابع من واجبات العصبة هو حماية حقوق الأقليات الجنسية والدينية فى الدول التى فرضت عليها معاهدات الأقليات وقت أن وضعت شروط الصلح . وقد نصت هذه المعاهدات على أن الحقوق الهامة التى ضمنتها للأقليات تعد من القوانين الأساسية غير القابلة للتعديل ، وضمنت العصبة تنفيذها . وهذا الضمان كفيل بمنع الظلم عن هذه الأقليات ، لاسيما بعد أن نص صراحة على أن لكل عضو من أعضاء العصبة أن يلفت نظرها

إلى أى اعتداء على هذه الحقوق يرتكبه أى عضو آخر .
فإذا وقع ظلم على المجر فى رومانيا مثلا كان لدولة المجر أن تلفت نظر العصبة إلى هذا الظلم لكى تنظر فى أمره .

والواجب الخامس من واجبات العصبة واجب جديد وكبير الأهمية ؛ ومضمونه أن على الدول أن تحسن معاملة الشعوب المتأخرة الخاضعة لحكمها . وذلك أن معاهدات الصلح قد قررت أن تدير الدول المنتصرة ما استولت عليه من الأراضى (فى آسيا وإفريقية والمحيط الهادى) التى كانت تابعة للدول المغلوبة (ألمانيا وتركيا) وذلك بطريق الانتداب عن العصبة (المادة ٢٢) . وقد أوجبت عليها هذه المعاهدات أن تراعى فى إدارتها أن « رفاهية هذه الشعوب المتأخرة ورقيها أمانة مقدسة فى عنق المدنية » ، ونصت على أن من واجبات العصبة أن تطلب إلى الدول المنتدبة أن توافيها بتقريرات عن الطريقة التى تنفذ بها عهدها ، وأن تبحث العصبة الأمر بنفسها إذا دعت الحال ، وأن تقرر أحيانًا متى أصبح

الانتداب غير ضروري ، ومتى أصبح الشعب الذى تحت الانتداب قادراً على إدارة شؤونه بنفسه . وإن الاعتقاد بأن الشعوب المتأخرة هى فى كنف العالم المتمدين وتحت وصايته ، مبدأ جديد له خطره وقيمته ، ومن شأنه أن يؤثر فى السياسة التى تسير عليها الدول فى معاملتها الشعوب المتأخرة ، وإن كان قد قصر تطبيقه على البلاد التى انتقلت إلى الأمم الغالبة بعد الحرب .

وأخيراً عهد إلى العصبة بعدة واجبات دولية مختلفة الأنواع ، منها وضع شروط عادلة لمعاملة العمال (بواسطة مكتب العمل الدولى) ، وحماية السكان الوطنيين (فى المستعمرات) ، ومراقبة النخاسة فى النساء والأطفال ، وتجارة الأفيون ، والإشراف على تجارة الأسلحة ، والمحافظة على حرية النقل ، ومكافحة الأوبئة . ووضعت تحت إشراف العصبة كل المكاتب الدولية القائمة من قبل بمقتضى معاهدات عامة . وكان وضع هذه الشروط إيذاناً بأن التعاون الدولى سوف يتسع نطاقه وتتعدد

نواحيه . وليس ببعيد أن يكون ذلك التعاون العملى الإنشائى أقوى أثراً فى ربط الأمم بعضها ببعض وتقليل خطر الحرب من كل ما يبذل من الجهد لإقناع الدول بنزع سلاحها ، والاعتماد فى سلامتها على الضمان المتبادل بينها . وكان يرجى أن تحقق السنون الأولى من حياة العصبة هذا الأمل .

وسنبحث فى فصل آخر إلى أى حد حققت السنون الأولى من حياة العصبة ما كان يرجى منها من أخوة دولية ، هى التى أوحت بوضع هذه المواد فى ميثاقها . وحسبنا فى هذا المقام أن نقول إن إنشاء إدارة تعبر عن رأى العالم ، وتظاهرها كل الدول المتمدينة تقريباً ، هو من غير شك عمل عظيم نبيل يبدأ به عهد جديد فى تاريخ الإنسانية . ولقد يكون فى التسوية التى أعقبت الحرب عيوب من نواح أخرى ؛ ولكن مهما كانت هذه العيوب ، فإن اشتمال التسوية على هذه الآمال ، وإبرازها فى صورة نظم محددة قائمة ، ليجعلها تسوية جديرة بالاحترام .

٢ — الناحية التأديبية فى التسوية

كان الجنرال اسمطس (Smuts) أحد الأعضاء البارزين فى مؤتمر الصلح وإن لم يرض عن بعض نتائجه . وقد قال فى وصف أعمال المؤتمر بعد انتهائه إنه قام بعملين جليلين عظيمى الأثر فى العالم ، أولهما تحطيم العسكرية البروسية والثانى إنشاء عصبة الأمم .

وقد لاح للناس عند ما تم وضع التسوية أن أول هذين العملين أهمهما . ذلك بأن الدول المتحالفة كانت وقتئذ حديثة عهد بالنجاة من خطر الهزيمة الساحقة على يد العسكرية الألمانية الرهيبة الكاملة العدة ، فلا غرابة إذا بدا للناس أن تحطيم هذه الآلة الحربية هو أول ما تدعو إليه الحاجة . وفوق هذا فإن الرأى العام فى جميع بلاد الحلفاء كان بالإجماع تقريباً يلقى تبعة نشوب الحرب وفظائعها على عاتق ألمانيا . ولذلك قررت المادة ٢٣١ من معاهدة فرساى مسئولية ألمانيا عن الحرب تقريراً

صريحاً ، واضطرت ألمانيا أن تعترف بهذا القرار وتوقعه . وليس ثمة شك فى أن ألمانيا كان فى مقدورها أن تمنع الحرب لو أرادت ، وأنها قد أعدت لها من القوة مالم تعده دولة أخرى ؛ ولكن من الحق أيضاً أن العوامل التى حللناها فى الفصل السابق قد خلقت من الظروف ما جعل اشتعال الحرب أمراً محتملا جدا . غير أن الذين وضعوا التسوية لم يكونوا قد أوتوا من بعد النظر ما يستطيعون معه أن يروا الأمور على حقيقتها ، وذلك لأنهم كانوا حديثى العهد بالنجاة من هذه المحنة المروعة .

وقد ترتبت على تقرير مسئولية ألمانيا عن الحرب كل الشروط التأديبية التى اشتملت عليها معاهدة فرساى ، والتى لم تضارعها فى القسوة شروط أية معاهدة أخرى قبلها . وأقرب مثل لها شروط التسوية التى أعقبت حروب الثورة ونابليون ، وهى الحروب التى دامت ثلاثا وعشرين سنة ؛ ولكن العقوبات التى وقعت على فرنسا وقتئذ كانت من الاعتدال بحيث استطاعت تلك

الدولة أن تؤدى ما فرض عليها من العقوبات ، وتتخلص من جيوش الاحتلال ومن كل القيود التى قيد بها استقلالها ، وأن تقبل مرة أخرى فى حظيرة « الأسرة الأوربية » .

أما العقوبات التى وقعت على ألمانيا فى عام ١٩١٩ ، فقد بلغت من العسف وطول الأجل ما جعلها السبب الأكبر فى تأخير عودة أوربا إلى السلم الحق .

اقتطعت من ألمانيا أراض واسعة سيأتى ذكرها بعد . وربما كان من المستطاع تبرير هذا العمل بأنه منطبق على مبدإ القومية الذى نظمت على أساسه أوربا وقتئذ ؛ ولكن ألمانيا قد وقعت عليها ثلاث عقوبات أخرى خطيرة .

(١) حاول الحلفاء أن يقتصوا من الذين أشعلوا نار الحرب فى زعمهم ؛ « فاتهمت » الدول المنتصرة فى المادة ٢٢٧ « علنا وليم هوهنزلرن الثانى إمبراطور ألمانيا السابق بارتكاب جريمة كبرى ضد الأخلاق الدولية وقدسية المعاهدات » ، وعرضت أن تحاكمه أمام محكمة عليا

مكونة من خمسة قضاة . ولكن لحسن الحظ لم ينفذ هذا الاقتراح لأن الهولنديين الذين التجأ إليهم القيصر السابق أبوا أن يسلموه إلى أعدائه . وكان فى النية أيضاً أن يحاكم أمام محاكم عسكرية من الحلفاء عدد من « مجرمى الحرب » أى من الضباط الألمان الذين خالفوا قوانينها . ولكن ذلك العزم أيضاً لم ينفذ وإن كان قد عرض على المحاكم الألمانية عدد قليل من القضايا الهامة . أما أشد العقوبات وأقساها فهى التعويضات . فقد ألقيت على ألمانيا تبعة كل ما سببته الحرب من خسائر وأضرار ، ولم يكن هناك حد لما يطلب إليها إلا ما يستطاع انتزاعه منها . فرض عليها أن تقدم للحلفاء عيناً ومن غير ثمن كثيراً من البضائع ، كما طلب إليها أن تسلم كل أسطولها التجارى تقريباً ومقادير لا حصر لها من الفحم والماشية والآلات وغيرها . وأعطيت فرنسا حق استغلال مناجم وادى السار الغنية تعويضاً لها عما لحق مناجمها من العطب وجعلت لهذا الإقليم إدارة خاضعة لعصبة الأمم .

وفوق هذا كله فقد حملت ألمانيا ديوناً باهظة غير محدودة تدفعها تعويضاً للحلفاء ، وأنشئت منهم لجنة للتعويضات لتضمن قيام ألمانيا بأداء أقصى ما يمكن أداؤه . ومن حسن الحظ أن المعاهدة لم تحدد مقدار التعويضات وإن كان قد ترتب على ذلك أن أهم ما شغل الدول في العشر السنين التالية هو المؤتمرات المتعاقبة ، التي خفضت بالتدريج تلك المبالغ الباهظة المستحيلة الأداء . ولكن على الرغم من هذا التخفيض فإن ألمانيا ستظل مثقلة بأعباء التعويضات الباهظة ستين سنة أخرى . وليست بنا حاجة إلى أن نبحث هنا تلك التدابير الغريبة ، التي ظلت مثاراً للقلق والاضطراب سنين عدة ، والتي أخرت عودة أوربا إلى حالها التجارية والمالية المألوفة ، فقد وفى هذا الموضوع بحثاً الأستاذ بولى (Bowley) في كتابه المسمى «بعض النتائج الاقتصادية للحرب»[1] . وهو أحد أجزاء هذه السلسلة ، كما بحث أيضاً المسألة الثانية المعقدة

---

(١) Some Economic Consequences of the War.

والشديدة الاتصال بمسألة التعويضات ، وهى ديون الحلفاء بعضهم لبعض . وهاتان المسألتان — التعويضات والديون — هما سبب اضطراب التجارة الأوربية ، ومنشأ كثير مما أعقب الحرب من بؤس وشقاء .

(٣) وأخيراً فرضت على ألمانيا شروط عسكرية غاية فى القسوة ، ترمى إلى سحق العسكرية الألمانية الهائلة سحقاً لا قيام لها بعده . من ذلك أن جنود الحلفاء احتلت كل البلاد الألمانية الواقعة فى غرب نهر الرين ، كما احتلت ثلاثة « رءوس جسور » فى شرقه مدة خمسة عشر عاماً على الأكثر ، لضمان تنفيذ شروط المعاهدة ؛ واشترط بعد أن تجلى قوات الحلفاء عن هذا الإقليم ، أن يبقى هو وما يجاوره من الأراضى شرقاً إلى مسافة خمسين كيلو متراً منزوع السلاح على الدوام ، أى مجرداً من القلاع خالياً من الجنود ومن كل وسائل الدفاع . ثم أرغمت ألمانيا على أن تلغى نظام الخدمة العسكرية الإلزامية ، الذى مكنها من أن تعد كل رجالها للحرب ، وحرم عليها أن تزيد

جيشها على مائة ألف رجل . ثم فرض عليها أن تدمر أو تسلم للحلفاء كل ما لديها من مدافع وبنادق وذخائر حربية ، إلا ما تحتاجه هذه القوة الصغيرة . وعينت لجنة خاصة ذات سلطات واسعة لتشرف على تنفيذ هذه الشروط . وقضت المعاهدة بأن يسلم إلى الحلفاء كل الأسطول الألماني العظيم تقريباً ؛ لكن الألمان أنفسهم أغرقوا أقوى جزء منه في « اسكاپا فلو » (Scapa Flow) بعد أن أسلم للحلفاء . وقيدت قوة ألمانيا البحرية في المستقبل بقيود شديدة ، ولم يسمح لها ببناء غواصات ، وحرم عليها أن تحتفظ بقوات جوية عسكرية أو بحرية ، وأرغمت على أن تسلم كل ما لديها من طائرات إلى الحلفاء .

هذه الشروط الشديدة الساحقة حرمت ألمانيا كل وسائل الدفاع ، وجعلتها عزلاء بين دول احتفظت بجميع ما كان لها من قوة قبل الحرب . لكن إذلال أمة عظيمة هذا الإذلال كله لا يمكن أن يدوم ، وليس له ما يبرره إلا أن يكون نزع سلاح ألمانيا مقدمة لنزع سلاح غيرها

من الأمم باختيارهن . وقد أشير إلى هذا بالفعل فى ديباجة الشروط العسكرية ، التى طلب فيها إلى ألمانيا أن تنفذ ما فرض عليها من الشروط « لكى تجعل من الممكن الشروع فى نزع سلاح الدول عامة » وتعهد كلمنصو رئيس المؤتمر تعهداً صريحاً أن ينفذ هذا الوعد . ولكن أحداً لم يحاول النص على ضرورة نزع سلاح الدول عامة فى معاهدات الصلح ، وإن كان المستر لويد چورج قد ألح فى طلب ذلك . وحتى الدول الحديثة التى خلقتها المعاهدات لم يفرض عليها أن تحدد سلاحها ، مع أن هذا كان أمراً معقولاً فى ذلك الوقت . وكل الذى حصل هو تحديد سلاح ألمانيا وسلاح الدول الأخرى المغلوبة ، وعهد إلى عصبة الأمم بواجب الإشراف على تنفيذ العهود التى قضت عليها المعاهدات ، ولا تزال العصبة حتى هذه الساعة تجاهد عبثاً فى سبيل تنفيذها .

٤ — خريطة أوربا الجديدة

يلذ لنا أن ننتقل من الكلام على الشروط التأديبية

فى المعاهدة — وهى الشروط التى لابد أن تكون لحسن الحظ موقوتة قصيرة الأجل — إلى الكلام على التعديلات السياسية الكبرى التى يحتمل أن تكون أبقى من الأولى وأدوم .

لقد كان على الدول التى تولت وضع التسوية أن ترسم خريطة جديدة لجزء كبير من أوربا ، لأن ألمانيا وتركيا قد ذهبت ريحهما ، والإمبراطورية النمساوية قد تضعضعت أركانها ، والدولة الروسية قد انفصلت عنها ولاياتها الغربية ، ولبثت تنتظر أن يوضع لها نظام حكم جديد . ولذلك كانت التغيرات التى حدثت وقتئذ أعظم من كل ما تم فى أية معاهدة أخرى فى التاريخ الحديث ، لا نستثنى من هذا التعميم ما أحدثته حروب نابليون من تعديلات سياسية واسعة النطاق لكنها قصيرة الأجل . واتخذت الدول رائدها فى رسم الخريطة الجديدة مبدأ القومية ، وحاولت محاولة شريفة أن تجعل حدود الدول منطبقة على حدود الأمم ؛ فتمم ذلك التطور الذى كان فى

خلال القرون السبعة الأخيرة يعمل بالتدريج ومن غير قصد واضح على تشكيل خريطة أوربا السياسية على أسس قومية . واتخذت اللغة فى معظم الأحيان أساساً للقومية ، وإن كان التاريخ قد دل فى أحوال كثيرة على أن وحدة اللغة لا تقوم دليلا على وحدة الشعور الذى هو أساس القومية . على أن هذا المبدأ لم يتبع فى كل الأحوال .

ففى شرق أوربا بقاع واسعة تختلط فيها اللغات اختلاطاً شديداً يظهر لكل من يطلع على خريطة للغات . وقد بلغ من اختلاطها أن احتاطت الدول احتياطاً خاصا لحماية الأقليات فى هذه البقاع ، فوضعت لذلك عدة معاهدات ضمنت تنفيذها عصبة الأمم . وكانت القرارات الخاصة بذلك الجزء من أوربا بصفة عامة مجحفة بدول الأعداء السابقين . فقد عينت الحدود بين ألمانيا وبولندا بحيث ترك تحت حكم الدولة الأخيرة مليونان ونصف مليون من الألمان ، وفصلت ولاية بروسيا الشرقية

الألمانية عن بقية ألمانيا وأحيطت من كل نواحيها بأراضي بولندية ، وأخضع ثلث أهل المجر لحكم رومانيا ويوغوسلافيا وتشكوسلوفاكيا ، وأصبح النمساويون الألمان محصورين فى حدود ضيقة ، ولا تفى بلادهم بحاجة عاصمتهم الكبيرة مدينة ويانا . ومع ذلك فقد حرم عليهم بتاتاً أن ينضموا إلى جيرانهم الألمان لكيلا تقوى ألمانيا باتحادهم معها ، وإن كان انضمام الشعبين يطابق مبدأ القومية . وكذلك أخضع عدد كبير منهم فى إقليم الترنت (Trent) إلى حكم إيطاليا ليقوى مركزها فى الشمال ، ولم توضع لحماية هؤلاء الرعايا الإيطاليين الجدد معاهدة أقليات ، لأن إيطاليا دولة كبرى ، مع أن الحوادث قد دلت على أنه ليس فى أوربا كلها طائفة هى أحوج منهم إلى هذه الحماية .

كذلك أغفل مبدأ القومية القائم على أساس اللغة فى حالة الألزاس واللورين . فقد أعيدت هاتان الولايتان إلى فرنسا بحجة قوية هى أن عواطفهما فرنسية وإن

كانت اللغة السائدة فيهما هى الألمانية . وكان ذلك اعترافاً بأن اللغة وحدها ليست أساساً كافياً للقومية .

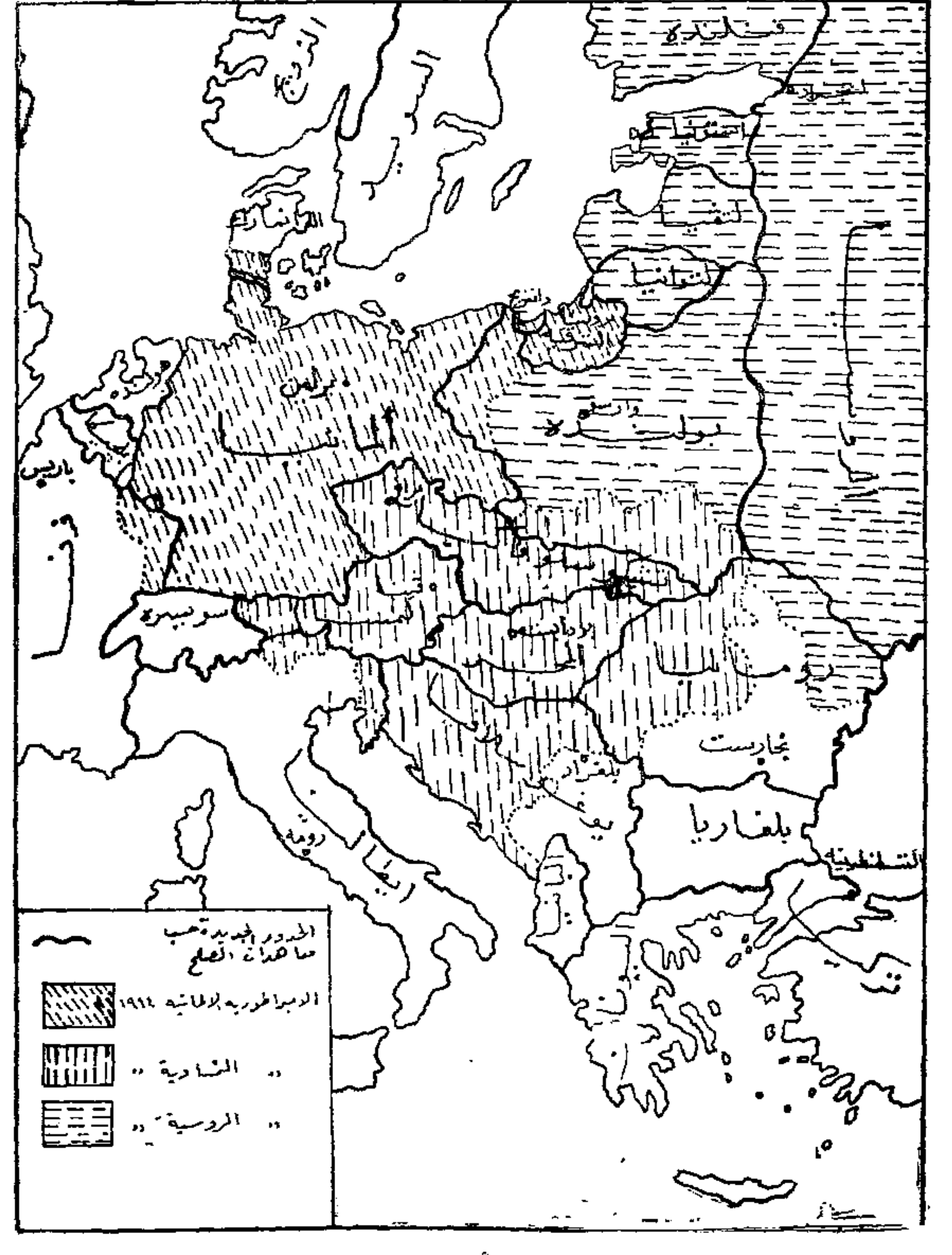
ومدت حدود پولندا إلى ما وراء البلاد التى يتكلم أهلها اللغة الپولندية ؛ وكانت حجة واضعى التسوية أن هذه الأراضى الزائدة كانت جزءاً من پولندا القديمة قبل تقسيمها فى القرن الثامن عشر . لكن الرغبة فى تقوية پولندا لتكون حصناً يقيهم شر ألمانيا من جهة وروسيا من جهة أخرى ، قد يكون لها أثر فى هذا القرار . ومهما يكن سببه فقد سويت حدود پولندا من الشرق بنزول الروسيا عن بعض أملاكها ، واكتفت معاهدة الصلح بتحديد التخوم الغربية .

وأخذت آراء السكان لتقرير مصيرهم فى حالات قليلة ، منها إقليم شلزويج الذى يتكلم أهله اللغة الدنمركية ، وفى الجزء الجنوبى من بروسيا الشرقية وجزء من بروسيا الغربية ؛ وفى سيليزيا الجنوبية وإقليم تشن (Teschen) الصغير . وكانت نتيجة الاستفتاء فى شلزويج أن قسمت

المقاطعة التى هى موضوع النزاع تقسيماً معقولاً بين الدنمرقة وألمانيا . أما فى بروسيا الشرقية فكانت الأغلبية الساحقة فى جانب ألمانيا ؛ وأجرى الاستفتاء فى سيليزيا الجنوبية عام ١٩٢٠ تحت إشراف عصبة الأمم ، فكانت النتيجة أن قسم بين پولندا وألمانيا إقليم غنى بالفحم ، يكون من الوجهة الاقتصادية وحدة متماسكة ، وإن اختلفت لغة أهله ، ولذلك وضعت قيود شديدة لمنع اضطراب الإنتاج فى هذا الإقليم .

وكانت نتيجة هذه التغييرات كلها أن اختفت وحدات سياسية قديمة من خريطة أوربا ، أو بقيت بصورة مصغرة ، وأن ظهرت فى عالم الوجود وحدات جديدة لتضطلع بدورها على مسرح السياسة فى المستقبل.

خسرت ألمانيا بذلك كثيراً من بلادها فى الشرق والغرب ؛ ففى الغرب خسرت إقليمى الألزاس واللورين الغنيين ، وإقليمى يوپين وملميدى (Eupen & Malmedy) الصغيرين اللذين ضما إلى بلچيكا ، وجزءاً من شلزويج ضم



خريطة أوربا الجديدة

إلى الدنمرقة ؛ وفقدت فى الشرق إقليم بروسـيا الغربية الواسع الرقعة الخصب التربة ؛ وسلخت منها پوزن (Posen) وجزء من سيليزيا . لكن ألمانيا رغم ذلك بقيت أمة يزيد عددها على ستين مليونًا من الأنفس أى أكثر دول أوربا سكانًا إذا استثنينا الروسـيا ، وأعظمها كلها نشاطًا وقوة بلا استثناء ؛ ولا يمكن أن تبقى هذه الأمة إلى الأبد ذليلة مهيضة الجناح .

وأما إمبراطورية النمسا والمجر ، التى ظلت دولة من دول أوربا العظمى منذ القرن السادس عشر ، فقد محيت من خريطة أوربا من حيث هى وحدة سياسية ، وأصبحت النمسا والمجر كلتاهما دولة صغرى داخلية لا منفذ لها على البحر ، وفى الدرجة الثالثة من الأهمية ، تحيط بها دول أكبر منها تحقد عليها وتسيطر على الجزء الأكبر من بلاد الإمبراطورية القديمة . وفصلت الأقاليم الغنية المحيطة بڤينا وبودابست عن هاتين العاصمتين العظيمتين اللتين كانتا مركزيهما المالى والتجارى ، فأصبحتا بعد هذا الانفصال مهددتين بالخراب .

وأخرجت الإمبراطورية التركية من أوربا أو كادت ، إذ لم يبق لها إلا إقليم صغير خلف الآستانة وشبه جزيرة غليبولى ؛ وذلك بعد أن بقيت هذه الإمبراطورية فى أوربا خمسة قرون ، كانت تعد فيها من كبريات الدول . ولو استطاع الذين وضعوا شروط الصلح أن ينالوا بغيتهم ، لأخرجوا تركيا من أوربا بقضها وقضيضها ، ولجعلوها دولة أسيوية صغرى . ولقد كان من شروط معاهدة سيفر التى قضى عليها فى مهدها أن توضع الآستانة والمضيقان تحت إشراف عصبة الأمم ، وهو تدبير مرغوب كل الرغبة . لكن الأتراك نهضوا نهضة جديدة ، واستردوا قوتهم الحربية فى عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، وقضوا على ما كان يراد بهم . وتركت معاهدة لوزان الآستانة والمضيقين تحت سيادتهم ، بشرط أن تجرد المنطقة من السلاح وأن تضمن سلامتها عصبة الأمم . وخسرت تركيا أيضاً معظم أملاكها فى آسيا ، وسنتكلم عليها عند الكلام على التغييرات التى حدثت فى خارج

أوربا فى موضع آخر من الكتاب .

وفقدت الروسيا كل ما كسبته فى أوربا من أيام بطرس الأكبر ، وحال بينها وبين البحر البلطى خروج ولايات هذا البحر وفنلندا من يدها ؛ ولم يبق لها اتصال بالبحار الأوربية إلا بالبحر الأسود الذى يكاد يكون بحراً داخلياً مغلقاً . وكذلك أصبح اتصالها بأوربا الغربية متعذراً بعد انفصال پولندا عنها ، وأصبحت فى أعين الدول الأوربية دولة منبوذة طريدة . وتكون من فنلندة (Finland) والدول البلطية الجديدة وپولندا ورومانيا سلسلة متصلة الحلقات تفصلها عن الحضارة الغربية . وكل هذه الدول تنظر إلى الروسيا نظر الخوف والرعب .

وأقيمت على أنقاض هذه الإمبراطوريات المتهدمة عدة دول جديدة وضمت بعض بلادها إلى دول قديمة ، فاتسعت رقعتها وزاد عامرها وعلت كلمتها فى الشؤون الدولية .

وكان أهم الدول الجديدة پولندا وتشكوسلوفاكيا (بوهيميا) ، وقد استمدت هاتان الدولتان قوتهما من

تقاليد قومية تليدة ، فصارت بولندا لا تنقص كثيراً عن أقوى الدول الأوربية من حيث المساحة وعدد السكان ، وإن لم تضارعها فى مقدرتها الاقتصادية . بلغت مساحتها ٣٨٠,٠٠٠ كيلو متر مربع (أى أكبر من مساحة إيطاليا) . وبلغ عدد سكانها ٢٩ مليوناً من الأنفس . أما تشكوسلوفاكيا ، التى تبلغ مساحتها ١٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع والتى يبلغ سكانها ثلاثة عشر مليوناً ونصف مليون ، فكانت من أرقى الدول الصناعية ؛ وبقية الدول الجديدة هى فنلندا واستونيا ولتفيا ولتوانيا وكلها أقل شأناً من الدولتين الأوليين .

ومن أعظم الدول التى علا شأنها بعد الحرب رومانيا ويوغوسلافيا (Jugo-Slavia) ، اللتان كانتا من قبل دولتين صغيرتين متأخرتين من دول البلقان ؛ لكن رومانيا بعد الحرب بلغت مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع تقريباً (أى أكبر من مساحة بريطانيا العظمى) ، وبلغ سكانها سبعة عشر مليوناً ونصف مليون . وتكونت

يوغوسلافيا (أو مملكة الصرب والكروات والسلوفين كما هو اسمها الرسمى الصحيح) من بلاد الصقالبة (Slavonic) الجنوبيــة التى كانت تابعة للإمبراطورية النمساوية ، ومن مملكة الصرب الصغيرة ؛ فصارت مساحتها ٢٥٠,٠٠٠ كيلومتر مربع (أى أكبر من مساحة بريطانيا العظمى) ، وبلغ سكانها اثنى عشر مليونًا ونصف مليون . وأخـذت معظم البلاد التى ضمت إلى هاتين الدولتين الجديدتين ، والتى زادت رقعتهما زيادة فجائية عظيمة ، من إمبراطورية النمسا والمجر ، وهى أعظم ثروة وأرقى مدنية من بلاد الدولتين الأصلية ، فكان هذا منشأ متاعب خطيرة لهما . ولذلك لم يكن من العبث أن تفرض على كلتا الدولتين معاهدة لحماية الأقليات . وكانت اليونان ثالثة الدول التى علا شأنها بعد الحرب فقد ضمت إليهـا بلاد واسعة أهمها جزائر بحر إيجه الشرقى الجميلة . وزاد سكانها زيادة كبرى حينما انتقل إليها آلاف من الإغريق اللاجئين من بلاد تركيا ، فأصبحت مساحتها ١٢٧,٠٠٠

كيلو متر مربع وزاد سكانها إلى ستة ملايين ونصف مليون .

تلك هى خريطة أوربا الجديدة بوجه عام . فماذا كان أثرها ؟ أول ما نذكره أنها تمثل انتصار مبدإ القومية انتصاراً نهائيا ؛ فقد أصبحت جميع الدول الأوربية دولا قومية . وقد دل التاريخ على أن حدود الدول القومية هى أثبت الحدود وأدومها ، ولذلك يحق لنا أن نأمل أن سببا من أهم أسباب القلق والاضطراب فى أوربا قد قضى عليه ، بصرف النظر عما ارتكب من أغلاط ومظالم صغرى .

لكن انتصار مبدإ القومية على هذا النحو قد خرج عن حد الاعتدال ، فقد تركت له السيطرة الكاملة على جميع الشؤون الاقتصادية والحربية ، وعد من البديهيات أن لكل دولة ذات سيادة الحرية المطلقة فى تقدير رسومها الجمركية ؛ وأرادت الدول الجديدة أن تحقق ذلك الغرض الخداع وهو الاكتفاء بالنفس ، فأخذت تعمل للوصول إليه بإقامة الحواجز الجمركية العالية . ولما كانت

الحدود السياسية الجديدة قد قطعت المسالك التجارية القديمة ، فإن هـذه الحواجز ضاعفت العقبات القائمة فى سبيل التجارة الدولية حينما كانت فى أشد الحاجة إلى الانتعاش ، وأخذت هـذه الحواجز تزداد وتشتد عما كانت عليه قبل الحرب ، حتى جعلت انتعاش أوربا وخروجها من الاضطراب الاقتصادى الذى سببته الحرب بطيئًا جدا ..

أما من الوجهة الحربية فإن الآثار التى ترتبت على انتصار مبدإ القومية انتصارا كاملا كانت أكثر وبالا من الآثار الاقتصادية ؛ ذلك بأن أحداً لم يفكر حتى فى تحديد قوات الدول الجديدة ، فى الوقت الذى أرغمت فيه الدول المغلوبة على تخفيض قواتها إلى أقصى حد ، وعلى إلغاء نظام التجنيد الإجبارى . ولذلك قررت الدول الجديدة نظام التجنيد الإجبارى ، وأنشأت لها جيوشًا جرارة فى الوقت الذى خفض فيه الجيش الألمانى ، وبقيت جيوش الدول الأخرى بعد الحرب كما كانت

قبلها ، أى كما كانت حينما بلغت المنافسة فى التسليح غايتها . وبذلك أصبح واجب نزع السلاح الذى ألقى على عاتق عصبة الأمم أشق مما كان يجب أن يكون .

ومن أكبر دواعى القلق ما كان يبدو من رغبة الدول فى العودة إلى ذلك النظام الفاسد القديم نظام التحالف . ذلك بأن الحرب قد خلفت وراءها كثيراً من المخاوف والأحقاد ، فلم تكن الأمم حينئذ مستعدة لأن تعهد بسلامتها إلى عصبة الأمم ، لأنها كانت تخشى أن يعمد أعداؤها المنهزمون إلى الانتقام لأنفسهم ؛ ولذلك عادت إلى الأساليب الخطرة القديمة أساليب الأحلاف الدفاعية . كانت فرنسا تساورها المخاوف من انتقام ألمانيا (كما كانت ألمانيا تخشى انتقام فرنسا بعد عام ١٨٧٠) ؛ ولذلك أصرت على الاحتفاظ بجيش كبير يمكنها من أن تضع فى ميدان القتال فى وقت قصير مليونين من الجند كاملى العدة . ولم تكتف بذلك بل أوثقت صلاتها ببولندا وتشكوسلوفاكيا جارتى ألمانيا

من الشرق والجنوب ، وإن لم ترتبط معهما بحلف رسمى ، وأعارتهما ضباطها ليساعدوهما على تنظيم جيوشهما . وكذلك فعلت الدول « الوارثة » وهى التى ورثت معظم أملاك الإمبراطورية النمساوية القديمة ، فانها لخوفها من انتعاش دولة المجر المحطمة كونت حلفاً دفاعيا قبل أن يجف المداد الذى كتبت به معاهدات الصلح ، وسمى هذا الحلف بالحلف الصغير ، وضم تشكوسلوفا كيا ورومانيا ويوغوسلافيا . وفى هذا دليل كاف على أن لواء السلم الحقيقى لم يخفق على أوربا عند ما وقِّعت معاهدات الصلح .

وكان من أهم النتائج التى أسفر عنها التقسيم الجديد نتيجة لم يدرك كنهها حق الإدراك وقتئذ ؛ وهى أن هذا التقسيم قد أحدث تغييراً كبيراً فى التوازن الدولى بين البلاد الأوربية ، وقلل كثيراً من تفوق الدول الكبرى .

لقد كان فى أوربا قبل الحرب ست دول عظمى يزيد سكان كل منها على ثلاثين مليوناً ، وهى بريطانيا

العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا ، والروسيا ؛ أما غيرها من الدول فلم يكن يسكنها أكثر من عشرة ملايين إلا أسپانيا التي يبلغ أهلها عشرين مليوناً . وكان ثمة خمس دول سكانها بين خمسة ملايين وعشرة ، وست دول بين مليون وخمسة ملايين ، وثلاث سكانها أقل من مليون .

لكن هذه الحال قد تغيرت كل التغير بعد التقسيم الجديد ؛ فنقص عدد الدول العظمى من ست إلى أربع لأن دولة النمسا والمجر محيت من خريطة أوربا ، ولأن الروسيا أخرجت نفسها ولو إلى حين من أسرة الدول الأوربية . أما الدول الثانوية التي يتراوح تعداد سكانها بين عشرة ملايين وثلاثين مليوناً ، فزادت من واحدة إلى خمس ، وهى أسپانيا وپولندا ورومانيا وتشكوسلوڤاكيا ويوغوسلافيا . وزاد عدد الدول التي يتراوح سكانها بين خمسة ملايين وعشرة من خمس إلى ثمان ، والتي بين مليون وخمسة ملايين زادت من ست

إلى ثمان ، و بلغ عدد الدول المستقلة فى أوربا تسعاً وعشرين دولة بعد أن كانت اثنتين وعشرين ؛ ولم يعد هناك ذلك البون الشاسع بين كبار الدول وصغارها كما كانت الحال فى القرن التاسع عشر . ومعنى هـذا أن ما كان للدول العظمى فى قديم الزمن من سيطرة وسلطان قد زال ؛ وكان تكوين العصبة فى حد ذاته دليلا على هذا الزوال .

وأهم من ذلك أن معظم الدول المنظمة فى خارج أوربا من الصين إلى بيرو أيقنت أن مصيرها مرتبط بشؤون أوربا ؛ ولذلك بدأت تضطلع بدور هام فى الشؤون العالمية ، بعد أن اشتركت فى الحرب وفى مؤتمر الصلح . لم يكن فى خارج أوربا دول كبرى قبل الحرب إلا الولايات المتحدة واليابان ؛ أما بعدها فقد أخذت أكثر من عشرين دولة من غير دول أوربا تطالب بحقها فى أن يكون لها رأى فى الشؤون الدولية . ومن هذه الدول اثنتان (الهند والصين) تفوقان كثيراً أعظم الدول الكبرى إذا عددنا أساس التفوق ذلك الأساس العرفى

السالف الذكر وهو تعداد السكان . لكن هاتين الدولتين لأسباب عدة لا يقام لهما وزن كبير فى الشؤون الدولية . وثمة دولة أخرى غير أوربية (البرازيل) أصبحت فى المقام الثانى بين الدول ، وتسع أصبحت فى المرتبة الثالثة ، وثمان فى الرابعة ؛ أما سائر الدول فدويلات عديمة الأهمية .

وهذه الحقائق تنبىء بافتتاح عهد جديد فى العلاقات الدولية يدل عليه إنشاء عصبة الأمم . لقد كانت هناك دكتاتورية أوربية تسيطر على الجزء الأكبر من العالم ، وتمثلها طائفة من الدول الكبرى ترتاب كل منها فى نيات الأخرى . هذا النظام أخذ يحل محله بالتدريج نظام عالمى ليس لأوربا فيه ما كان لها من شأن فى الأربعة القرون السابقة ، ولا بد فيه للدول العظمى فى أوربا وخارجها أن توطن نفسها على الاشتراك والتشاور مع غيرها من الدول.

٥ — التغيرات التى حدثت فى خارج أوربا

لقد سببت الحرب الكبرى أو عجلت حدوث

تغيرات هامة فى خارج أوربا ؛ لكن أهم هذه التغيرات حدث بالتدريج وبطريقة غير مباشرة ، ولم ينص عليه فى معاهدات الصلح ؛ وهذه سنحاول بحثها فى فصل آخر . أما هنا فسنبحث النتائج التى أسفر عنها مؤتمر الصلح : أهم تلك النتائج أن ألمانيا انتزعت منها كل مستعمراتها واقتسمتها الدول المنتصرة ، وأن تركيا فقدت معظم أملاكها الأسيوية التى ظلت خاضعة لسلطانها منذ القرن السادس عشر ، وأن دولاً شبه قومية تحت حماية بريطانيا وفرنسا تكونت فى الجنوب الغربى من آسيا .

وانتقلت هذه البلاد إلى الدول المنتصرة باتفاقها فيما بينها ، لكنه انتقال يختلف عما كان يحدث فى الماضى عقب الفتوح والانتصارات . ذلك أن الدول الغالبة انتدبت لتدير هذه الأملاك الجديدة نيابة عن عصبة الأمم ، وقبلت إشراف العصبة على هذه الإدارة . وقُسمت الانتدابات ثلاثة أقسام مختلفة : أولها الانتداب الخاص بالبلاد التى يرجى أن تصبح دولاً مستقلة قائمة بنفسها على

مر الزمان ، وهـذه هى البلاد التى سلخت من تركيا .
وثانيها الخاص بالأقاليم التى يسكنها أقوام معظمهم متأخرون فى حاجة إلى الوصاية إلى أجل غير مسمى ، ومثلها أقاليم إفريقية الاستوائية . والنوع الثالث هو الخاص بالأقاليم التى يرجى أن تنضم فى يوم من الأيام إلى الدول المجاورة لهـا وأن تكون مساوية لها فى المنزلة ، ومثلها جنوب إفريقية الغربى الذى يحتمل أن يصبح فى آخر الأمر جزءاً من إفريقية الجنوبية المتحدة .

بهذه الطريقة قسمت المستعمرات الألمـانية بين فرنسا وبريطانيا العظمى والأملاك البريطانية المستقلة واليابان ، على أن يراعى فى حكمها هـذه الأنواع من الانتداب ؛ فاستولت فرنسا على المستعمرتين الواقعتين فى وسط أملاكها الإفريقية وهما مستعمرة الكمرون (Câmeroon) الواسعة ، ومستعمرة توجولندا الصغيرة (Togoland) بعد أن ضمت منهما أجزاء إلى مستعمرتى نيجريا (Nigeria) وساحل الذهب (Gold Coast)

البريطانيتين . واستولت بريطانيا على أهم مستعمرات ألمانيا وهى بلاد تنجنيقا (Tanganika) التى يمكن ضمها إلى المستعمرات القديمة — كينيا (Kenia) وأوغنده (Uganda) ونيسالند (Nyasaland) — ليتكون منها كلها مستعمرة كبرى فى شرق إفريقية . وأعطيت بلچيكا جزءاً صغيراً من تنجنيقا لتعديل حدود أملاكها الواسعة فى بلاد الكنغو . وأعطيت أستراليا غانة الجديدة (New Guinea) الألمانيةوأرخبيل بسمارك(Bismarck) ، وضمت الجزائر الألمانية فى المحيط الهادى الجنوبى إلى زيلنده الجديدة ، بعد أن نزلت لها بريطانيا عن معظم جزائر هذا المحيط . وأخذت اليابان الجزائر الألمانية فى المحيط الهادى الشمالى كما أخذت ولاية كيوتشو (Kiao - chao) الصينية . وكان استيلاء اليابان على كيوتشو مضافاً إلى ما انتزعته من الامتيازات فى الصين أثناء الحرب نذيراً بجعل اليابان الدولة المسيطرة على تلك البلاد . لكن هذه السيطرة قد نشأ عنها متاعب جمة أدت إلى تعديلها فيما بعد .

ولم يكن تبديل السيادة على هذه الأملاك ليختلف في معناه عن المساومات الكثيرة التي كانت تحدث بين الدول الأوربية عند ما اقتسمت إفريقية وجزائر المحيط الهادى في الجيل السابق للحرب . لكن التغيرات التي حدثت في الدولة التركية كانت أكبر دلالة وأعظم شأناً ؛ فلقد كانت هذه التغيرات كلها ترمى إلى القضاء على السيادة التركية المخربة التي حالت دون تقدم الجزء الجنوبي الغربي من آسيا أربعة قرون كاملة ، وإلى تحرير الشعوب التي طال عهد خضوعها لنير الأتراك . ولو تمكن واضعو التسوية من نيل بغيتهم لجعلوا تركيا دويلة حقيرة في قلب آسيا الصغرى . ذلك بأن معاهدة سيفر التي قضى عليها في مهدها قررت أن يؤخذ من الترك الآستانة والمضيقان ، وأن يخرج الأتراك من أوربا ، ويحرموا فوق ذلك من أخصب بقاع آسيا الصغرى ، وهو جزؤها الغربي الذى كان في وقت ما من أغنى ولايات الإمبراطورية الرومانية . وقد أعطى هذا الجزء لليونان

كما أعطى الطرف الجنوبى الغربى إلى إيطاليا التى كانت تسيطر منذ عام ١٩١١ على جزيرة رودس وجزائر الدوديكانيز . ولو تم ذلك لاستحوذت إيطاليا على إقليم غنى تستعمره وينزح إليه الزائدون من سكانها . وأريد أيضا أن تسلخ أرمينيا (Armenia) الواقعة فى الشمال الشرقى من آسيا الصغرى عن جسم الدولة التركية ، وأن توضع تحت حماية إحدى الدول الغربية لكى تتاح للأرمن فرصة للنهوض والحياة بعد أن كادت تقضى عليهم المذابح المتعددة . لكن أمريكا التى عرضت عليها هذه الأمانة الثقيلة الشاقة أبت أن تحملها . ثم نهض الأتراك نهضة قوية بقيادة مصطفى كمال باشا فألقوا باليونان فى البحر ، وهددوا القوى البريطانية التى كانت مرابطة فى چناق لحماية المضيقين ، ومزقوا معاهدة سيڤر شر ممزق ، وانتزعوا من سادة أوربا الحاكمين بأمرهم فيها معاهدة أخرى فى لوزان عام ١٩٢٣ أبقت لهم كل آسيا الصغرى وجزءاً صغيراً من أوربا .

أما بقية البلاد التى كان يمتلكها الأتراك فقد خرجت من أيديهم خروجاً أبدياً على ما يظهر. فمصر التى كان للسلطان عليها سيادة اسمية حتى وقت إعلان الحرب أعلنت عليها الحماية البريطانية فى عام ١٩١٤، واعترف مؤتمر الصلح بضم هذه البلاد إلى الإمبراطورية البريطانية مع أن المصريين كانوا يطالبون بالاستقلال الذى نالوه بعد ذلك بزمن قليل . وأما العرب سكان الجزيرة نفسها ، والبدو سكان بادية الشام ، فانهم لم يكونوا فى يوم من الأيام راضين بحكم الترك ، وكان معظم أمرهم بيدهم . فلما قامت الحرب ثاروا على الأتراك بزعامة أمير الحجاز وتحريض الكولونل لورنس ذى الشخصية الروائية الغريبة ، وكان لهم شأن كبير فى الحروب التى انتهت بطرد الأتراك من بلاد الشام فى آخر أدوار الحرب العظمى . وفى الوقت نفسه أخرج الإنجليز الترك من بلاد العراق أقدم بلاد العالم مدنية ؛ وبذلك كان لابد من تنظيم تلك البلاد الواسعة بلاد الشام والعراق وجزيرة

العرب فأنشئت فيها خمس دول جديدة :

(١) شمال سوريا وكان من نصيب فرنسا تديره منتدبة عن عصبة الأمم ؛ وكانت تلك البلاد فيما مضى غنية ذات رخاء وفيها مدن أنطاكية وحلب وصور القديمة وبيروت الحديثة ، وكان الغرض من الانتداب أن تُعد هذه البلاد لحكم نفسها بنفسها .

(٢) أرض فلسطين المقدسة الصغيرة وقد جعلت وطناً قومياً لليهود تحت حماية بريطانيا تديرها بالنيابة عن العصبة . وكانت مهمة التوفيق بين مطالب اليهود المهاجرين إلى تلك البلاد المهملة ، ومطالب العرب سكانها الأصليين مهمة شاقة للغاية . لقد حاول مؤتمر الصلح فيما حاول أن يصلح أغلاط الماضى وأن يحيي الآمال والذكريات القديمة ، فأعاد إلى الوجود مثلا دولة بولندة ، وأحيا تقاليد بوهيميا القديمة ، ولكن أغرب ما حاوله وأقربه إلى الروايات الخيالية مشروع إعادة اليهود إلى وطنهم القديم ، الذى كانوا يسكنونه منذ ألفى عام .

(٣) وأنشئت فى بلاد الجزيرة القديمة ، أرض أور وكلديا وبابل ونينوى ، مملكة العراق الجديدة تحت حماية بريطانيا منتدبة عن العصبة ، وأجلس على عرشها أحد أبناء ملك الحجاز . فهل يستطاع بعث حضارة حية فى البلاد التى أشرقت منها شمس الحضارة على العالم فى الزمن القديم ، والتى ظلت مهملة عدة قرون ؟ ذلك لا يكون إلا إذا قامت فى تلك البلاد حكومة ثابتة قوية .

(٤) وأنشئت حماية بريطانية أخرى فى الأراضى الصحراوية الواقعة فى شرق نهر الأردن وسميت بلاد « شرق الأردن » ، وأقيم حاكما عليها أمير آخر من بيت الحجاز المالك .

(٥) أما جزيرة العرب الواسعة التى يتكون معظمها من صحار قاحلة فقد تركت وشأنها تحت حكم ملك الحجاز ، ولكن ذلك الحكم كان قصير الأجل .

وهكذا حاول مؤتمر الصلح أن ينشئ طائفة من الدول فى بلاد الإسلام الواقعة فى الجنوب الغربى من

آسيا ، وأن يصلح ما أفسدته الفتوح التركية منذ عهد طويل . وتلك ناحية طريفة من نواحى التسوية التى قام بها مؤتمر الصلح ، لأنهـا أتاحت للعالم الإسـلامى فرصة تدعيم بنائه والاضطلاع بمهمته فى العالم الحديث ، ولأنها تناقض الخطة التى سارت عليها دول أوربا طوال القرن التاسع عشر ، خطة إخضاع الشعوب الإسـلامية إلى الأمم المسـتعمرة الغربية ؛ فهل تنجح هـذه السياسة الجديدة ؟ ذلك أمر فى ذمة المستقبل .

الفصل الثالث

تقدم الدمقراطية

١ — السعادة المرجاة

مهما يكن شأن التغيرات التى أحدثتها معاهدات الصلح أو أقرتها ، فإنها أقل شأناً من التغيرات التى سببتها الحرب ولم يرد لها ذكر فى تلك المعاهدات ؛ وذلك لأن الحرب أحدثت تطورات كبرى فى كيان كل شعب من شعوب العالم أو عجلت سير هذه التطورات . قضت الحرب على سيادة الطبقات الحاكمة القديمة أو أضعفت سلطانها أينما كانت ، وانطلق الناس يرفعون عقيرتهم فى كل مكان ، يطلبون نظاماً اجتماعيًّا جديداً ، يقلل الفروق الاجتماعية ويمنح الطبقات العاملة حظاً أكبر من الثروة التى تساعد على إنتاجها ، ويجعلها أكثر تمتعاً بالحياة. وذلك لأن الشبان فى كل الأمم المحاربة قاسوا من أهوال الحرب وويلاتها ما لم يقاسه أحد قبلهم ؛ فقد انتزعوا من

أعمالهم العادية ليقضوا الأيام والسنين فى بؤس الخنادق وشقائها ، فاقتلعت منهم تلك الحياة الجديدة مألوف عاداتهم ، وغيرت مجرى حياتهم ، إذ حولتها من ذلك النمط الهادى الذى تسير عليه حياة معظم الناس . ثم عاد أولئك الشبان إلى أساليبهم القديمة فرحين مستبشرين بطبيعة الحال ، ولكن كثيراً منهم أصبحوا لا يقبلون الأشياء على علاتها ، وأخذوا يطالبون بأن يعوضوا عما نالهم من أذى ، واعتزموا أن يستبدلوا بذلك النظام السياسى الذى ظنوه سبب بؤسهم وشقائهم ، وبذلك النظام الاجتماعى الذى يجعل السواد الأعظم من الناس مجرد آلات مسخرة لخدمة سادتهم ، اعتزموا أن يستبدلوا بهما نظاماً آخر خيراً منهما وأبقى ، وإن كان هذا العزم لم يتخذ شكلاً واضحًا معينًا . كذلك بدلت الحرب حياة النساء القديمة ؛ فبينا كان الرجال فى الخنادق ، كان النساء يقمن بأعمال لم يكن يقوم بها إلا الرجال ؛ وقد أدّين خدمات لاغنى عنها ، وعشن عيشة حرة لا يقيدها العرف

والعادات القديمة ؛ ولذلك أخذن يطلبن أن يساوين الرجال فى الحقوق الوطنية . وكان ذلك منهن إيذاناً بثورة اجتماعية وسياسية بعيدة المدى عظيمة الخطر ، قد لا يكون ما رأيناه من آثارها إلا أولها .

ولسنا ننكر أن ما حدث من التطورات الكبيرة فى كيان الشعوب الغربية من الوجهتين الاجتماعية والسياسية قد بدأ قبل الحرب ، ولكن الحرب عجلت سيره فظهر فى ثلاثة أشكال مختلفة :

(١) أدى فى معظم الدول الأوربية إلى سرعة إقامة دمقراطيات سياسية تامة .

(٢) وأدى فى دولة واحدة وهى الروسيا إلى العمل بجرأة واستماتة لقلب نظام المجتمع من أساسه . كما أدى فى كل الدول إلى تطورات اجتماعية عظيمة غيرت أساليب الحياة وتوزيع الثروة بين الطبقات تغييراً كبيراً .

(٣) لكن هذه التغييرات أقدم عليها أصحابها فى وقت افتقار العالم واختلال نظامه ، فأعقبها كثير من

خيبة الأمل والاضطراب ، فانقشعت عن أعينهم سحائب الاغترار ، وقاموا في وجه الدمقراطية في بعض الأحيان .
والحق أن الدمقراطية ، من حيث هي نظام من نظم الحكم ، ووسيلة لإصلاح العالم ، كانت تبتلى في السنين التي أعقبت الحرب أشد ابتلاء ، ولا نستطيع أن نقول واثقين إنها اجتازت عهد ابتلائها بنجاح .

٢ — قيام الدمقراطية الكاملة

كان أكبر دليل على التطور الذى حدث بعد الحرب هو سقوط الأسر الحاكمة العظيمة سقوطاً فجائيا . فقد اختفت في وقت واحد تقريبا البيوت الثلاثة التي ظلت تسيطر على شرق أوربا قروناً عدة ، وسقط بسقوطها كل صغار الأمراء الألمان الذين كانوا يمدون معظم أمراء أوربا بزوجاتهم . ثم ألغت اليونان الملكية[١] فأضحت لا وجود لها في أوربا إلا في نحو اثنتي عشرة دولة ، ملوكها ملوك دستوريون من الطراز الإنجليزي أي رؤساء

(١) أعادت اليونان الملكية في أواخر عام ١٩٢٥

متوجين بجمهوريات دمقراطية ، يملكون ولا يحكمون ، بل يرضون بترك تبعات الحكم إلى الوزراء الذين تشرف عليهم (من الوجهة النظرية على الأقل) مجالس نيابيـة ؛ وبذلك أصبحت معظم الدول الأوربية ، ومن بينها فرنسا وألمـانيا وجميع الدول التى قامت بعد الحرب ، جمهوريات دمقراطية اسما ومعنى .

والدليل الثانى على التطور الذى حدث بعد الحرب هو تقرير حق الانتخاب العام غير المقيد بقيود الثروة فى جميع الدول التى لم يكن مقرراً فيها من قبـل . ولا حاجـة إلى القول بأن نظام الحكم الذى أقامته الدول الجـديدة هو النظام الدمقراطى الكامل . نعم إن حق الانتخاب ظل فى بعضها مقصوراً على الرجال دون النساء ، وذلك مثل فرنسا وبلچيكا وسويسرا والبرتقال ويوغوسلافيا واليونان والمجر ، ولـكن معظم الدول منحت هذا الحق النساء والرجال على السواء ؛ وكان من أثر ذلك أن تحرير المرأة الذى طال عليه الأمد جاء على عجل فى أثر

الحرب كنتيجة من نتائجها . ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا العظمى ، وهى مهد النظم النيابية فى العالم ، كانت من أخريات الدول التى أقامت نظام الدمقراطية الكاملة فى بلادها ، فان هذا النظام الدمقراطى لم يتم فيها إلا على دفعتين بمقتضى قانونى ١٩١٨ ، ١٩٢٨ .

وبهذا أصبح نظام الحكم السائد فى معظم الدول الغربية هو النظام الذى يضع السلطة العليا فى يد جميع السكان الراشدين . والأداة التى تتولى هذه السلطة فى كل البلاد تقريباً هى صورة من أداة الحكم البريطانية ، أى مكونة من مجلس وزراء أعضاؤه مسئولون فرادى ومجتمعين أمام برلمان يمثل الأمة . ولا يمكن إدراك كنه هذا الانقلاب وتقديره حق قدره إلا إذا ذكرنا أنه لم يكن يوجد فى أوربا منذ مائة عام إلا ثلاث دول ذات نظم نيابية من نوع ما ، وأنه حتى فى هذه الدول الثلاث لم يكن البرلمان ممثلاً إلا لفئة صغيرة بيدها مقاليد الأمور ، وأن نظم الحكم لم تخط نحو الدمقراطية النيابية خطوة

حقيقية إلا منذ عام ١٨٥٠ فى بعضها ، ومنذ عام ١٨٧٠ فى معظمها ، وأن هذه النظم لم تصبح عامة أو كاملة إلا بعد الحرب . ومعنى هـذا أن الدمقراطية فى أوربا وحتى فى بريطانيا لا يزيد أجلها أيًّا كان شكلها على ستين عاماً ، وأن الدمقراطية فى شكلها الكامل لم تقم إلا منذ عشر سنين . أما من حيث صلاحيتها للحكم وقدرتها على تحقيق المثل الأعلى الذى أوحى بها ، فلا تزال فى دور التجربة والاختبار .

والمظهر الثالث من مظاهر التطور الذى حدث فى أوربا أن معظم الدول أخذت أثناء الحرب أو بعدها بنظام الانتخاب المعروف بنظام « التمثيل النسبى » ؛ ولم يبق فى أوربا من الدول المهمة دولة لم تتبع هذا النظام بشكل من الأشكال إلا إنجلترا وفرنسا ؛ والأدلة متوافرة على أن فرنسا مقدمة عليه فى القريب العاجل . والأغراض التى يتوخاها هذا النظام هى : (١) أن يضمن تمثيل كل طائفة متحدة فى الرأى تمثيلاً عادلاً يتناسب مع قوتها ،

وبذلك تصبح الحكومة نيابية بالمعنى الصحيح (٢) أن تمنع الأقلية من أن تستخدم سلطتها دون أن تحمل تبعة استخدامها ؛ وذلك لأن النظم النيابية الأخرى كالنظام البريطانى مثلاً تمكن الأقلية الحسنة النظام من أن تنال أغلبية الأصوات الساحقة حينما تطلب هى الاقتراع فى بعض الأحيان[1] . وقد تستخدم سلطتها لتقرير مشروعات ترى الأغلبية أنها عظيمة الضرر (٣) أن يُتَّقَى الخطر الذى يؤدى إليه جعل الرقابة على الحكومة فى يد عدد قليل من الناخبين المترددين عديمى التفكير الذين يتقلبون بين هذا الرأى أو ذاك متأثرين بالذعر أو الوعد أو الدعاية الانتخابية . وهذه الطائفة هى التى تقرر فى كثير من الحالات نتيجة الانتخاب فى النظام البريطانى ؛ ولهذا يلجأ إليها الساسة فى معظم الأحوال ويؤدى ذلك

(١) قد يحدث أن يتغيب عدد كبير من أعضاء حزب الأكثرية فى البرلمان حين لا يرون أن مشروعات هامة ينتظر عرضها on a slack day ، وقد تنتهز الأقلية هذه الفرصة لتعرض مشروعاً يقره البرلمان لأن الأقلية أصبح أعضاؤها هم أكثرية الحاضرين فى الجلسة ، والحكومة هى التى تتحمل نتيجة هذا الإقرار .

إلى أسوإ العواقب (٤) أن يمنع التقلب الشديد فى السياسة الذى يؤدى إليه انتقال الأغلبية بين أحزاب متناقضة الآراء. أما فى طريقة الانتخاب النسبي فالتوازن موجود فى الغالب بين الأحزاب فلا يستطيع حزب بمفرده أن يملى إرادته على سائر الأحزاب، ولهذا يضطر الساسة إلى أن يتراضوا على اتفاق يمثل أكبر قدر ممكن من المصالح المتفقة. وبذلك تبقى الخطط السياسية مضطردة متناسقة. ويقول الذين يعارضون فكرة التمثيل النسبي إنه يؤدى إلى كثرة التبديل فى الحكومة وإلى تقلبها وضعفها تبعاً لذلك. ومن أجل هذا يفضلون وجود طائفة من الرجال على رأس الحكومة، يشد إزرهم حزب سياسى قوى يمكنهم من أن ينفذوا سياستهم، وأن يتخذوا البرلمان أداة لهم يسيطرون عليه عن طريق الأغلبية التى لهم فيه، بدل أن يسيطر هو عليهم. وهذا الرأى نفسه الذى يقول بوجود حزب واحد تام السلطة يخضع له غيره من الأحزاب، هو رأى البلاشفة

(Bolsheviks) الروس والفاشست (Fascists) الطليان
مع فارق واحد ، وهو أن البلاشفة والفاشست يحتمون
أن تكون سلطة الحزب الحاكم دائمة لكى تبقى الخطط
السياسية ثابتة ، فى حين أن أنصار الحكومة النيابية
الخالية من التمثيل النسبى يرون أن الانتقال العنيف من
حين إلى حين بين الآراء المتناقضة هو خير وسيلة للتعبير
عن إرادة الشعوب الدمقراطية . ويقول أنصار التمثيل
النسبى ردا على هذا إن الدمقراطية يجب أن يفهم منها
قيام الحكومة على مبدإ التراضى والتوفيق المعقول بين
الآراء المختلفة ، وإعطاء كل طائفة معينة من الآراء نصيباً
فى حل المعضلات القومية . وقد اتبعت دول أوربا كلها
تقريباً هذا النظام الأخير إلا إنجلترا وفرنسا فلا تزالان
تعارضان فى قبوله . وأخذت به إيطاليا فى عام ١٩١٩ ،
ولكن أعقبته فترة اضطراب ورد فعل عنيف قذف بها
فى أحضان النظام الفاشستى عام ١٩٢٢ . واتبعت أسپانيا
واليونان والبرتقال ويوغوسلافيا النظام الذى تسير عليه

بريطانيا وفرنسا ؛ ولكن شعور الناس فى هذه الدول الأربع بأن الأحزاب المسيطرة على الحكومة تسئ استخدام سلطتها أدى إما إلى الثورة وإما إلى الدكتاتورية.

أما الروسيا فنبذت نظام الدمقراطية النيابية من أوله إلى آخره وأنكرته كل الإنكار ، لأن البلاشفة الروس الذين استحوذوا على السلطة فى عام ١٩١٧ يعدون الدمقراطية غشا ورياء ، ويقولون إنها حيلة من حيل « البورچوازى » وستاراً يخفى وراءه استبداد الرأسمالية . واستبدلوا بها نظاما يعرف « بدكتاتورية الكتلة العاملة » ويقصدون « بالكتلة العاملة » الذين لايملكون شيئاً بل يكسبون قوتهم بعرق جبينهم . وتمارس الكتلة العاملة دكتاتوريتها نظريا عن طريق عدد لا يحصى من « السفييت » أى مجالس طوائف العمال . أما من الوجهة العملية فمجالس العمال تؤمر فتطيع ، والسلطة الحقيقية فى يد حزب شيوعى صغير دقيق النظام ، لايمثل إلا نسبة لا تذكر من السكان . ويشغل أعضاء الحزب جميع

وظائف الدولة ، ويسيطرون على كل الأملاك وكل نواحي النشاط الصناعي ، وينفذون إرادتهم بوساطة جيش يستخدمونه للقضاء بلا رحمة على كل من تحدثه نفسه بالتذمر أو المقاومة ؛ وإذا ما أظهر أعضاء الحزب أنفسهم شيئاً من التردد أو عدم الإذعان للنظام القائم طردوا أو قتلوا تقتيلا . وقضى البلاشفة قضاء تاما على حرية الخطابة والصحافة ، وأنشأوا نظاما محكما للجاسوسية جعل المعارضة ولو كانت همساً خطراً على صاحبها . والغرض الذي يرمي إليه هؤلاء القوم هو أن يصوغوا عقول الأمة كلها على طراز واحد بسيطرتهم التامة على كل الصحف والكتب والجامعات والمدارس ، وإسكاتهم صوت كل هيئة (كالكنيسة مثلا) تنادي برأي غير رأيهم أو تؤمن بسلطان ديني أو دنيوي غير سلطانهم . وهم يرجون بذلك أن يقيموا في المستقبل نظاما اجتماعيا سليما من عيوب الابتكار الفردي والملكية الفردية ، ولكن في وسعه أن ينتج من الثروة ما يجعل جميع أفراد الأمة في رغد

من العيش . ومن الناس من يدافع عن هذا النظام بقوله إنه هو الوسيلة المنطقية الوحيدة لتحقيق أغراض الدمقراطية ؛ لكن زعماء البلاشفة أنفسهم يقولون بحق إنه هو والدمقراطية على طرفى نقيض ، لأن أساس الدمقراطية الاعتراف بقيمة كل الشخصيات البشرية ، وبحق كل فرد أن يعبر عن آرائه بالطريقة التى يختارها ، وأن يشترك فى تصريف شؤون المجتمع بشرط أن لا يقف فى سبيل حقوق غيره من الأفراد أو يعتدى عليها .

ولقد كان قيام نظام البلشفية العجيب عبارة عن رد فعل شديد ، أدى إليه انهيار دعائم ذلك النظام الفاسد الواهى ، نظام الاستبداد الروسى البيروقراطى خلال أزمة الحرب العالمية . وذلك أنه لما سقطت القيصرية حاول الروس أن يقيموا على أنقاضها نظاماً دمقراطيا ؛ لكن النظم الدمقراطية لا يسهل دائماً أن تُسَيَّر فى الطريق السوى ، ولذلك فانه لما أريد تجربة هذا النظام أثناء الاضطراب واليأس اللذين أعقبا الهزيمة القومية الشنيعة ،

كان لا بد أن تفشــل التجربة وبخاصة فى بلاد مترامية الأطراف ، كثيرة السكان ، معظم أهلها أميون ، ليست لهم سابقة فى حكم أنفسهم بأنفسهم . فلما سادت الفوضى بعد هذا الفشل أتيحت الفرصة لتلك الطائفة من الرجال القادرين غلاظ الأكباد أولى البأس والعزيمة الذين كانوا على رأس الحزب البلشفى الشيوعى ، فحولوا ما كان يضطرم فى صدور جماهير الشعب الجاهل المذعور الضال من حقد وضغينة نحو الطبقة المتعلمة طبقة « البورچوازى » فمحاها عن آخرها تقريباً . وبذلك تخلص البلاشفة ممن لو بقوا لـكانوا زعماء المعارضــة . ثم وجهوا تيار وطنية الشعب الروسى ضد الغزاة الأجانب والثائرين من أبناء البـلاد ، وأظهروا كثيراً من النشاط والمهارة الحربية الفائقة فى التغلب على تلك الأخطار . ولما تم لهم الاستيلاء على جميع موارد الثروة فى تلك الإمبراطورية الواســعة الرقعــة ، العظيمة الموارد ، رغم ما حل بها من الدمار والخراب ، لما تم لهم ذلك شرعوا يضــعون قواعد أتم

نظام استبدادى عرف فى التاريخ ، ويستخدمون هذا النظام لتحقيق ما كانوا يحلمون به من إنشاء دولة شيوعية . ومجمل القول أن الروسيا نبذت الدمقراطية قبل أن تبحثها أو تجربها ، أو بعبارة أخرى أنها أُرغمت على رفضها من غير أن تدرك كنهها .

وكذلك وصلت إيطاليا إلى غاية شبيهة كل الشبه بما وصلت إليه الروسيا ولكن عن طريق غير طريقها . فانها بعد أن استولى موسولينى (Mussolini) والفاشست على زمام الحكم فى عام ١٩٢٢ ، نبذت الدمقراطية النيابية التى تعدها خداعاً ورياء ، ولجأت إلى الحكومة الأوتوقراطية التى يتولى أمرها زعيم حزب منظم . وليس الغرض الذى يسعى إليه موسولينى كالغرض الذى يسعى إليه بلاشفة الروس ؛ فهو يعمل لبث روح الوحدة والقوة والعزة القومية فى نفوس الشعب الإيطالى ، ونظام الحكم الذى يسير عليه هو أشد النظم إغراقاً فى إظهار الروح القومية . ويرى موسولينى أن من واجبه

أن يقضى على كل خلاف فى الرأى لكى يحقق ما يرجوه لإيطاليا من وحدة وقوة . ولذلك قضى قضاء تاما على حرية الخطابة والصحافة ، كما قضى عليها البلاشفة ، وهو لا يكاد يقل عنهم قسوة فى استخدام التجسس ، وفى القضاء على معارضيه بأسرع وقت وبلا محاكمة .

وبينما البلاشفة يقصرون اهتمامهم على المستقبل فان موسولينى يهتم كل الاهتمام بماضى إيطاليا المجيد ، ويتخذ ذكرى قيصر ومكياڤلى (Machiavelli) وسيلة لتعزيز دعوته ومبادئه الحكومية . ولهذا احتفظ بالتاج الإيطالى للزينة فحسب بعد أن سلبه كل سلطة ، كما احتفظ بصورة من صور البرلمان . ولما كان لا يرى للبرلمان قيمة إذا كان يمثل الاختلافات الموجودة فى الأمة ، فانه ابتدع طريقة للانتخاب تجعل أعضاءه جميعاً من الفاشست المخلصين ؛ وركز السلطة كلها فى يده فاستطاع بذلك أن ينهض بايطاليا فى كثير من النواحى المادية . فكل من يزور إيطاليا الآن لا يسعه إلا أن يعجب بدقة مواعيد

القطر الحديدية . وكذلك أخضع موسوليني كل المصالح الفردية والطائفية لمصلحة الأمة ، وضحى بها في سبيل مجد الدولة وعظمتها ؛ فهو يمثل بذلك روح ولهلم الثانى (Wilhelm II) قيصر ألمانيا قبل الحرب ، وكثيراً ما يتمثل بألفاظه عينها ، وهو مثله مغرم بصليل السيف . ولولا أن متاعب إيطاليا الاقتصادية شديدة وأن مواردها محدودة لكان موسوليني خطراً يهدد سلام أوربا كما كان وليم الثانى يهدده قبل الحرب

وليست هاتان الحركتان الرجعيتان العنيفتان هما وحدهما اللتان قامتا على الحكم الدمقراطى السائد فى سائر دول أوربا ؛ فقد قامت فى أسپانيا واليونان ويوغوسلافيا وپولندا دكتاتوريات وحكومات عسكرية بقيت زمناً ما ؛ وكان الغرض منها إنقاذ هذه البلاد من الفوضى الناشئة من عجز الحكم الدمقراطى . ولكن الحجة التى يتذرع بها دعاة الحكم الأوتوقراطى فى هذه البلاد كلها هى أنهم مضطرون إلى التذرع به مؤقتاً لإعادة الأمور إلى مجاريها

العادية . والحق أن هذه الأوتوقراطيات لم يطل عهدها . ولم ينكر كل نظم الحكم الدمقراطى البرلمانى إنكاراً تاما إلا البلشفية والفاشستية . وحجتهما فى ذلك أن هذا الحكم لا يصلح لتحقيق الأغراض التى يجب أن تتوخاها كل دولة متمدينة . وهما يختلفان كل الاختلاف فى تحديد هذه الأغراض ، ولكنهما يتفقان فى أن حزبا واحداً من الأحزاب أُوتى وحده كل ضروب الحكمة والسداد ، ولذلك فان من حقه أن يتولى السلطة الدكتاتورية . وهما ينكران الحكم الدمقراطى لأن أساسه الاعتقاد بأن الحكمة ليست احتكارا لطائفة أو مدرسة أو حزب ، وأن الواجب أن يمكن كل إنسان من أن يشترك فى المناقشة الحرة لتقرير الخطة التى ترقى بها الأمة فى مدارج الفلاح .

وهذه الاحتجاجات والحركات الرجعية ، وإن لم تعق سير تيار الدمقراطية الجارف ، تدل على أن الناس أخذوا يرتابون فى صلاحيتها ويدركون معايبها . والآن

ترى فى كل دولة أثراً من هذا الإدراك ؛ ومنشؤه أن العالم لم يتقدم نحو السلام والرخاء الذى كان يتمتع به من قبل إلا تقدما بطيئا جدا ، وأن الناس خابت آمالهم فيما كانوا يرجون من نظام اجتماعى جديد خير من نظامه السابق ، وأن الدنيا لا تبدو أصلح للحياة مما كانت ، وأن الملايين من الخلق فى كل دولة من الدول تقريبا أضحوا أسوأ حالا مما كانوا قبل الحرب على الرغم مما يلقى فى المجالس النيابية التى لا يحصى عديدها من حديث ، وما يملأ جوها من جلبة وضجيج .

٣ — التطورات الاجتماعية

الروسيا — ألمانيا — بريطانيا

لما وضعت الحرب أوزارها وقامت فى العالم حكومات دمقراطية جديدة ، قويت آمال الناس فى صلاح الحالة الاجتماعية ، فاشتد ساعد أحزاب العمال والأحزاب الاشتراكية ، وأخذت تنشر على الشعوب المضطربة العظيمة الآمال برامج للتقدم والرقى خيالية خلابة ،

كالبرنامج الذى احتوته النشرة الحماسية التى صدرت فى هذا البلد بعنوان « العمال والنظام الدمقراطى الجديد » .
لكن هذه الآمال خابت ، لأن أصحابها لم يحسبوا حساب الظروف الاقتصادية القاسية التى كان العالم يجتازها فى ذلك الوقت .

لقد ظل العالم أربع سنين يبدد ما جمعه من الثروة ويسرف فيه من غير حساب ، حتى أصبح ينفق من رأس ماله ، وهى حال لا يمكن أن تدوم . ثم إن الدول الأوربية اضطرت خلال الحرب أن توجه كل مجهودها إلى صنع عدد الحرب ومستلزماتها ، فأخذت كثير من الدول فى خارج أوربا تصنع حاجياتها بنفسها ، بدل أن تستوردها من أوربا . ومع أن بضائع هذه الدول كانت أقل من البضائع الأوربية جودة وأغلى ثمناً ، فإن هذه الدول اعتزمت أن تحتفظ بصناعاتها الجديدة بفرض الرسوم العالية على البضائع الأجنبية ، وإن لم يكن ذلك فى صالح شعوبها . وسارت الدول الأوربية الجديدة على هذا

النمط ، تحفزها النزعة القومية والرغبة فى الاكتفاء بنفسها . وبذلك تعطلت حركة التجارة الدولية لما قام فى سبيلها من صعاب جمة ، ونقصت الثروة التى تنتج من تخصص كل أمة بما تستطيع أن تجيده من المصنوعات بأقل كلفة ثم استبدالها به ما ينتجه غيرها من الأمم . وأخيراً أثقل كاهل الشعوب الأوربية بالديون التى اقترضتها الدول أثناء الحرب ، وزاد ارتباك العلاقات التجارية اضطرار كل دولة إلى أداء ما عليها من الديون لغيرها من الدول ، وأن يكون هذا الأداء عيناً لا نقداً . وأصاب بريطانيا من هذه الأعباء ما لم يصب غيرها من البلاد ، لأنها أكثر اعتماداً من غيرها على التجارة الأجنبية ، ولأنها قد اضطرت إلى إمداد حلفائها بالمال ، فحملت من الديون أكثر مما حملته أية دولة أخرى .

إن فيما كتبناه هنا اعتداء على موضوع كتاب آخر فى هذه السلسلة ، وهو كتاب الأستاذ بولى (Bowley) عن النتائج الاقتصادية للحرب ؛ ولكن الضرورة قد

ألجأتنا إلى الإشارة إليه لأن فى ذلك عوناً لنا على شرح ما تكشف للناس بعد الحرب من أنهم كانوا مخدوعين ، وعلى تعليل ما أصاب العالم من عطل وكساد تجارى بدل ما كان يجيش فى صدور الناس من آمال . وطالما كان أصحاب هذه الأحلام اللذيذة بعيدين عن مراكز الحكم ، كان فى استطاعتهم أن يقولوا إن الذنب فى عدم تحقق أحلامهم واقع على من بيدهم أزمة الأمور ، وأن يعتقدوا صحة ما يقولون ؛ حتى إذا ما أتيحت لهم الفرص لمعالجة تلك المشاكل ، عرفوا أنهم أضعف من أن يتغلبوا عليها ، فوقفوا حائرين لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً أو جروا على بلادهم بما فعلوا الخراب والدمار .

وليس فى مقدورنا هنا أن نصف كل ما بذل من جهود وما عمل من تجارب فى كثير من دول أوربا فى السنين التى أعقبت الحرب ، وحسبنا أن نلخص بمنتهى الإيجاز ما قامت به ثلاث من الدول الكبرى وهى الروسيا وألمانيا وبريطانيا

الروسيا

استطاع البلاشفة الروس بزعامة لينين أن ينفذوا برنامج عقائدهم الشيوعية كاملاً غير منقوص؛ وذلك لأنه لم تقف فى سبيلهم أية معارضة أو أى انتقاد؛ فألغوا كل الديون التى عقدتها الحكومة الروسية أو الشركات التجارية الروسية مع الأجانب، ونزعوا ملكية كل رءوس الأموال من مصانع وسفن ومناجم وأراضى، وجردوا كل مالك من ملكه أيًّا كان نوعه، ولم يكتفوا بذلك بل قتلوا هؤلاء الملاك فى كثير من الأحيان. ولما تخلصوا بذلك من أعباء الديون وفوائدها حاولوا أن يُسَيِّروا النظام الصناعى كأنه شركة تجارية عامة مؤلفة من جميع أفراد الشعب.

وإذا كانت النظرية الشيوعية تقول إن فقر الشعب ناشئ من حرمانه من ثمار كده التى ينتزعها منه أصحاب رءوس الأموال، فقد كان خليقاً بالبلاشفة أن يضمنوا رغد العيش للسكان جميعهم؛ ولكنهم وجدوا عكس

ما كانوا يتوقعون ؛ وجدوا أن الصناعة فى حاجة مستمرة إلى تدفق رءوس أموال جديدة ، وأن رءوس الأموال لا يمكن الحصول عليها إلا إذا شجع الناسَ على الادخار أملهم فى أن ينالوا فائدة على ما يدخرون ، وتبينوا أن الإتقان أمر صعب المنال إذا كان القائمون على الصناعة لا يدفعهم إليه خوفهم من الخسارة أو رغبتهم فى الكسب ، وأن العمال لم يزد فى نشاطهم علمهم بأنهم يعملون للمجتمع بل أضحوا يميلون إلى التهاون فى كل شىء ؛ فلم يمض إلا قليل من الزمن حتى صار من الواجب فرض نظام من السخرة أشد ظلماً واستبداداً مما كانوا يقاسونه فى ظلال العهد القديم . وتبين لهم أن الروسيا لا بد لها من أن تبيع العالم الخارجى ما زاد على حاجتها من منتجات أرضها وأن تبتاع منه ما تحتاجه من الآلات والعدد ، وأن التجارة الخارجية لا تقوم لها قائمة فى أمة نبذت كل عهودها والتزاماتها ، ولم تكن نتيجة الطرق التى سلكوها أن تساوى الناس فى الرخاء بل تساووا فى البؤس

والضنك اللذين بلغا مبلغاً لم يروا له مثيلاً فى العهد القديم .

ولم تتحسن الحال بعض التحسن إلا فى عام ١٩٢١ بعـد أن أدخل لينين (Lenin) على نظامه بعض التغيير وقبل بعض مبادئ الرأسمالية . ومع هذا كله فإن الأجور لم ترجع إلى ثلاثة أرباع ما كانت عليه فى العهد القيصرى ، على ضآلتها وقتئذ ، إلا بعد عدة سنين ، ولم يفدهم من هذه الناحية قضاؤهم على الطبقات الموسرة ، ولا إلغاؤهم جميع الديون ، ولا مصادرتهم كل رءوس الأموال ، بل وجد فى البلاد مئات الآلاف من العمال المتعطلين ، وبارت الأراضى الزراعيـة الخصبة لأن الزراع أبوا أن يعملوا لينتجوا محصولات تنتزع منهم ، وفشلت التجربة التى قاموا بهـا لتنفيذ النظام الاشتراكى بأكمله طفرة ، وعرف الاشتراكيون فى البلاد الأخرى أن النظريات الرائعة المظهر على الورق ، قد لا تـكون كذلك إذا أريد تطبيقها عملياً ، وذلك على الرغم من حرص هؤلاء الاشتراكيين على أن يحسنوا الظن بالتجربة الروسية .

وسرعان ما فتر الحماس الذى قوبل به النظام الروسى فى أنحاء أوربا خلال الخمس السنين التى أعقبت الحرب ، والذى أدى إلى وجود مقلدين له فى المجر وبلغاريا وألمانيا ؛ وأخذ أكثر الناس حماساً له يذكرون « ضرورة التريث والسير على مهل » .

ألمانيا

إن الثورة التى نشبت فى ألمانيا عقب نهاية الحرب الكبرى ، والتى دكت قواعد النظام القديم فجأة ، جعلت كفة الاشتراكيين هى الراجحة ، فاختير منهم أول رئيس للجمهورية الألمانية الجديدة ، وأول مستشار لها . ولما حان الوقت لوضع دستور الدولة الجديد ، كان يظن أن الاشتراكيين سيغتنمون هذه الفرصة ليقيموا نظام الحكم على المبادئ الاشتراكية التى ظلوا يدعون لها بحماس سبعين عاماً كاملة ؛ وذلك لأن الأمة كانت وقتئذ فى أشد حالات اليأس ، مشرفة على الانحلال ، تحقد على النظام القديم الذى جر عليها هذا الوبال . لكن

الاشتراكيين لم يفكروا فى إقامة هذا النظام وخضدوا شوكة الداعين إليه وهم طائفتا الاسبرطشست[1] والأقلية الاشتراكية ؛ وتم وضع الدستور العظيم ، فإذا به دستور قائم على مبادئ الحرية ، لم يتطلع واضعوه إلى تأسيس حكومة اشتراكية .

كفل هذا الدستور الحرية الشخصية وحرية الخطابة والصحافة والدين والاجتماع ، وساوى بين السكان جميعاً فى حق الاختيار للوظائف العامة ، ومنح الأهلين سائر الحريات التى أنكرتها روسيا البلشفية وإيطاليا الفاشستية ، وجهر بحرية الأفراد الاقتصادية ، وحمى الملكية إلا إذا نزعها القانون من صاحبها وعوضه عنها تعويضاً عادلاً ، كما حمى حق وراثة الأموال . وليس فيه ما يقرب من النظم الاشتراكية ، كما يفهمها الناس عادة ، إلا حق الدولة فى أن تضم إلى الأملاك العامة بالوسائل القانونية

(١) هم الجناح الأيسر من حزب الدمقراطيين الاشتراكيين الذين لم يعجبهم الدستور الجديد وحاولوا منع الانتخابات إلى الجمعية الوطنية وإثارة البلاد عليه (المترجم)

« المنشآت الصناعية الخاصة التي يحسن أن تضم إليها » ، بشرط أن يعوض عنها أصحابها ، وهو حق لم ينكره أحد على دولة من الدول ، وقد استعملته دائماً ؛ وبمقتضاه استولت الحكومة البريطانية على البرق والإذاعة ، كما استولت البلديات البريطانية على خطوط الترام ومصانع الغاز . كذلك خول الدستور الألماني الدولة حق إرغام الشركات على أن تندمج بعضها في بعض بشرط أن تبقى كل منها مستقلة في إدارتها الداخلية ، وبذلك جعل للدولة نصيباً في عملية التنظيم الصناعي ، من غير أن يعطيها حق الإشراف على المؤسسات الصناعية المندمجة .

وليس في الدستور مبدأ يمت بصلة إلى المبادئ الاشتراكية إلا إنشاء سلسلة من مجالس العمال وأرباب الأعمال ، أصغرها مجالس العمل في المصانع ، ويليها مجالس المراكز ، وأكبرها المجلس الوطني الاقتصادي الذي له حق البحث فيما يقترح من القوانين ذات الصلة بالأمور الاقتصادية . وليس في هذا كله ما يمكن أن

نسميه نظاما اشتراكيا بالمعنى الصحيح، وإنما هو تطبيق سنن الدمقراطية السياسية على المحيط الاقتصادى تطبيقا تجريبيا محضا .

وعلى هذا النحو من الاعتدال سار حكم البلاد بمقتضى هذا النظام الجديد ؛ ولم تحاول الحكومة قط وضع نظام اشتراكى كامل . وأكثر من هذا أنها لم تستخدم سلطتها الدستورية المعتدلة، وحقها فى الاستيلاء على المصانع الخاصة ، بل فعلت عكس ذلك إذ نقلت إلى الأفراد بعض ما كانت تمتلكه الدولة من المناجم . وكل ما فعلته من قبيل الأعمال الاشتراكية أنها استعملت حقها فى إرغام المؤسسات الصناعية على الاندماج فساعدت بعملها هذا على خلق طائفة صغيرة العدد من كبار رجال الصناعة ، صاروا فيما بعد أكبر قوة فى الدولة .

وكان أهم ما عنيت به الحكومة الألمانية بطبيعة الحال خلال السنين التى أعقبت الحرب ، هو الوفاء بما فرضته عليها معاهدة الصلح من الالتزامات المالية الفادحة

التي يخطئها الحصر ، وقد أدى ذلك من غير قصد إلى أعظم تطور اجتماعى حدث منذ الحرب . ذلك بأن الجهود التى بذلتها الدولة لأداء التعويضات سببت تدهور قيمة العملة ؛ ومازال هذا التدهور يزداد حتى هوت العملة إلى الحضيض حينما احتل الفرنسيون حوض الرهر فى عام ١٩٢٣ . عند ذلك فقد المارك القديم قيمته ، وأنشأت الحكومة عملة جديدة على أساس الذهب . وكان من أثر ذلك أن ألغيت فى الواقع جميع الالتزامات التى كان مفروضاً أن تدفع بالمارك ، ومنها كل الأوراق المالية ذات الفوائد المحددة والدين الأهلى كله ، فوصلت ألمانيا بذلك إلى ما وصلت إليه الروسيا حين ألغت جميع ديونها ، وارتفع عن كاهل الخزانة الألمانية عبء ثقيل ، وقضى على ملاك السندات المالية أو كاد يقضى عليهم ؛ وكان ذلك تطوراً اجتماعيا خطيراً . وإذ كانت هذه الطبقة هى التى عليها جل الاعتماد فى ادخار رءوس الأموال الجديدة ، فقد شل القضاء عليها قدرة ألمانيا الاقتصادية شللاً كبيراً إلى حين ،

واضطرت إلى أن تعتمد على القروض الأجنبية ولا سيما الأمريكية ، وكان لهذه الأحداث الاقتصادية والمالية المحضة أثر اجتماعى وسياسى بليغ . حقاً لقد كان سقوط ملاك السندات بمثابة ثورة اجتماعيـة خطيرة ، لـكنها ثورة أتت من تلقاء نفسها ولم يقصـد منها قلب النظام الاجتماعى القائم وقتئـذ ، بل كانت نتيجة غير مباشرة للعقوبات الحربية التى فرضت على ألمـانيا .

ولاقت الدمقراطية الألمانية الجديدة أهوالاً عظيمة ، فقد كان عليها أن تعيد بناء نظام بدت عليه دلائل التصدع ، وعانت فى سبيل هذا العمل صعاباً جمة ، واضطرت إلى أن تخضع لضروب من المذلة جرحت عزة شعبها الأبى ، وأن تقبـل ما فرض عليها من إذلال وامتهان . لـكنها استطاعت بوجه عام أن تنجى ألمـانيا فى أشـد أوقات محنتها . ومع أن الحـكومة الألمـانية قد تبدلت مراراً فانها استطاعت أن تختط لنفسها سياسة مضطردة رشيدة معتدلة ، وقد يكون ذلك لأن نظامها الانتخابى يحول

دون الانقلابات المتطرفة العنيفة ، ويضطر ساستها إلى أن يحرصوا جهد طاقتهم على أسباب الوئام والائتلاف . وقد رفع من على عيونهم ما كان يغشاها من غرور ، وكادوا أحياناً يقنطون من صلاح حالهم ، وأتى عليهم وقت لاقوا فيها صعاباً موجعة . لكن الدمقراطية الجديدة على العموم بررت وجودها وشقت لها طريقاً وسطاً بين الرجعية من جهة والثورة من جهة أخرى (١)

بريطانيا

كانت النتائج الاجتماعية التى تمخضت عنها الحرب بليغة الأثر فى بريطانيا كما كانت فى البلاد الأخرى . فقد عم الرخاء طبقات العمال فى زمن الحرب بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وارتقى مستوى الحياة بينهم رقيا كبيراً ، ولم ينقص نقصا يذكر بعد انتهاء الحرب بل بقى على حاله حتى بعد أن كسدت التجارة كساداً عظيما دام عشر سنين . ولكن ذلك الرخاء كان يحتم توزيع الثروة توزيعاً جديداً بين الطبقات ، لأن البلاد بوجه عام قلت ثروتها

(١) كتب هذا الفصل قبل الانقلاب النازى (المترجم)

عن ذى قبل . وتم هذا التوزيع الجديد عن طريق الضرائب التى حملت منها الطبقات الموسرة ما لم تحمله نظائرها فى البلاد الأخرى .

أما من الوجهة السياسية فقد كان أظهر النتائج التى تمخضت عنها الحرب ازدياد نقابات العمال عدداً وقوة . ذلك بأن أعضاء هذه النقابات زادوا من مليونين قبيل الحرب إلى ستة ملايين ونصف مليون فى عام ١٩٢٠ ، وكذلك أصبح حزب العمال السياسى ثانى أحزاب الدولة بعد أن كان قبل الحرب حزبا ضئيلا قليل الأهمية ، وتحمس الناس لمناصرته لما كان يمنيهم به من إنشاء نظام اجتماعى جديد . لكن الانتخابات جرت فى عام ١٩١٨ قبل أن تظهر قوة الحزب الحقيقية فلم ينل أغلبية المقاعد فى البرلمان ، بل نالها الأحرار والمحافظون الذين تألفت منهم حكومة ائتلافية ، كانت لها فى البرلمان الذى قام بين سنتى ١٩١٨ ، ١٩٢٢ سلطة مطلقة ، إذ حصلت على أغلبية ساحقة تعادل ثلاثة أرباع أعضائه ، مع أنها لم تنل إلا ٥٢٪ من أصوات الناخبين .

ولم يغب عن الحكومة وقتئذ ما كان يضطرم فى صدور الشعوب الأخرى من آمال ، وما كانت ترجوه من إصلاح الحال الاجتماعية ، فأعلن المستر لويد چورچ رئيس الوزارة أن البلاد يجب عليها أن تبذل جهودها الموحدة «لجعل إنجلترا بلداً خليقاً بأن يعيش فيه الأبطال» ؛ ووضع برنامجاً شاملا للإصلاح ، لكنه لم يحقق آمال المتحمسين من الأمة ، ولم تنقطع الاضطرابات بين طبقات العمال خلال هذه السنين كلها ، وساء النقابات عجز حزبها فى البرلمان فأنذرته عدة مرار بأن تتولى الأمر بنفسها وتعلن الإضراب العام .

لكن العمل الذى قامت به الحكومة كان عملا عظيما متعدد النواحى ؛ ولم تبد أية حكومة جاءت بعدها عشر ما أبدته هى من النشاط فى ميدان التنظيم الاجتماعى ؛ فلقد اضطلعت لأول مرة بانشاء مساكن للشعب ، وأعدت لذلك مشروعا عظيما كبير النفقة ، وسنت قانونا للتعليم يرجى منه تسهيل سبل العلم لأبناء الشعب ،

وأفلحت فى توحيد كثير من شركات السكك الحديدية ، وكان هـذا هو العمل الوحيد الذى قامت به لإدماج الشركات بعضها فى بعض ، وأنشأت وزارة للنقل لترسم الخطط اللازمة لتنظيم الطرق تنظيما وافيا ، واقترحت إصلاح نظام التعدن بنقل امتياز استثمار المناجم إلى الدولة ، وتأليف هيئات مختلطة من العمال وأرباب الأعمال أصغرها لجان المناجم وأكبرها لجنة التعدين الأهليـة . لكن العمال رفضوا هذا المشروع الأخير لأنهم لم يرضوا بأقل من جعل المرافق العامة كلها ملكا للدولة . ودعت الحكومة إلى عقد مؤتمر صـناعى وطنى يضع برنامج الإصلاح الصناعى ، وأقامت لجانا من رجال الصناعة لتحديد الأجور فى كثير من الصناعات ، وحاولت أن تنشئ فيما بقى منهـا مجالس صناعية مشتركة ، وعممت نظام التأمين من البطالة حتى شمل الصناعات كلها . ولما بدأت أعوام الكساد التجارى الطويلة فى عام ١٩٢١ وسعت دائرة هذا النظام توسيعا جديداً ، لـكى تعالج به

الطوارئ العاجلة ، وأعدت مشروعات لمساعدة الصناعة (كالتسهيلات التجارية واعتمادات التصدير) .

وبهذا العمل خطت البلاد خطوة كبيرة فى سبيل التنظيم القومى . لكن الحكومة التى شرعت فى ذلك العمل اتهمت بالجمود والرجعية وأسقطت فى عام ١٩٢٢ ، وجاءت بعد سقوطها فترة من الزمن تولت الأمر فيها حكومات مختلفة ، اثنتان من المحافظين واثنتان من العمال ، وظلت التجارة خلال عهدها كلها فى كساد ، ولم ينقص عدد المتعطلين عن مليون ، وحلت بالبلاد أزمة قومية شديدة ، واحتدم الجدل فى البرلمان عن البطالة وكساد التجارة ، لكنه كان جدلاً عقيما لم يؤد إلى نتيجة . ولم يكن لدى الحكومات المتعاقبة — حتى حكومات العمال — آراء معينة تتقدم بها للجمهور . نعم إن حكومتى العمال لم تكن تؤيدهما أغلبية ظاهرة ، ولكن كثيراً من أنصارهما لم يروا فى ذلك سبباً قويا يحول دون عرض اقتراحاتهما على البلاد إن كانت لهما اقتراحات ، على أن

العوائق كانت بلا شك جمة ، والوزارات التى تولت الحكم لم تدخر وسعاً فى تذليلها وإيجاد حل لها . وقد لا يكون ثمة حل لها على الإطلاق ؛ فلقد ناءت بعبء إعانة العمال المتعطلين على الرغم منهم ، واشتدت وطأة الضرائب عاماً بعد عام ، وتدهورت تجارة البلاد الأساسية تدهوراً مضطرداً . وحاول العمال فى عام ١٩٢٢ أن يضربوا عن العمل إضراباً عاماً فلم يفلحوا ، ودل فشلهم على أن العمل المباشر من جانبهم ليس عديم الفائدة فحسب ، بل إنه محقق الضرر . وسرت فى الأمة روح من القنوط والخيبة ظهرت جلية فى جمود الحياة السياسية ، واحتدم الجدل تلو الجدل فى البرلمان ، وأخذ كل حزب يتهم أخاه بعجزه عن حل المعضلات القومية ، فبدأ الناخبون يفقدون ثقتهم فى البرلمان لأنهم لم يجدوا فيه وسيلة لتحقيق الخير للأمة . ولربما وضح فيما بعد أن تلك الظاهرة وقتية لا تلبث أن تزول ؛ ولربما استقامت الأمور من تلقاء نفسها وعادت إلى سابق عهدها ؛ ولكن الذى

لامرية فيه أن بريطانيا بعد الحرب سرى فيها كما سرى فى غيرها من البلاد روح الاستياء من الدمقراطية البرلمانية ، وأن هذا الاستياء آخذ فى الازدياد على مدى الأيام .

٤ — اضمحلال الحكم البرلمانى

تلك إذن هى الحال العجيبة الناتجة عن التطورات التى أوجدتها الحرب أو عجلت بسيرها : قامت فى أوربا كلها تقريباً حكومات دمقراطية كاملة تعمل بوساطة المجالس النيابية ، وأخذت البلاد التى لم يقم فيها هذا النظام تطالب بانشائه (وسنرى ذلك فيما بعد) : ولكن دولتين[١] من أكبر الدول الأوربية نبذتا هذا النظام كله ونبذتا معه مبادىء الحرية التى يقوم عليها ؛ وفى كثير من الدول الأخرى ضعفت الثقة بالنظم البرلمانية وبقدرتها على علاج المشاكل المعقدة المتنوعة التى أخذت تواجهها بعد الحرب . وهذا الضعف ، وإن لم يبد شديد الخطر ، حقيق لا شك فيه .

(١) أصبحتا ثلاثاً بعد الحركة النازية فى ألمانيا (المترجم)

فهل معنى هذا أن فى طبيعة النظام البرلمانى نفسه عيباً أساسيا ؟ أو أنه لاعيب فيه وإنما هو عبء مطالب هذا الوقت العصيب ألقى على كاهل هـذا النظام فناء به إلى حين ؟ لا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال جواباً شافياً إلا إذا حللنا الظروف الموجودة فى كثير من البلاد ، وإذ كان المجال لا يسمح لنا بذلك فلا تثريب علينا إذا اكتفينا بتتبع سير هذا النظام فى بريطانيا .

(١) إن المشكلة الأساسية فى النظام البرلمانى آتية من أن الناخبين وهم أصحاب الكلمة العليا ينظرون إليه نظرة من لا يحس به ولا يبالى بوجوده ، وكثيرون منهم لا يظهرون أقل اهتمام بالسياسة إلا عند ما تثير الانتخابات العامة مشاعرهم ، ومنهم من لا يهتم بها على الإطلاق . ولهذا الإهمال أسباب عدة : منها أن ضآلة قيمة الصوت الواحد بين ثمانية وعشرين مليوناً من أصوات الناخبين تجعل صاحبه يستخف به ولا يحرص على إعطائه . زد على ذلك أن قانون الانتخاب الإنجليزى يجعل الصوت

الذى يعطى مرشحاً لا ينتخب بالفعل صوتاً ضائعاً لا قيمة له ، وإن كان هذا الحكم لا يصدق على نظام الانتخاب النسبي ؛ وفى كثير من الأحيان لا يجد الناخب مرشحاً يمثل آراءه ويكون موضع ثقته فيعطيه صوته ؛ وكثيراً ما يكون حقه الانتخابى مقصوراً على أن يختار بين مرشحين يكره كليهما ، وإذا اختار أحدهما خدع نفسه ولم يرض ضميره . ولا تزال وسائل التربية السياسية ناقصة لأن الصحافة لا تعالج الموضوعات السياسية معالجة جدية ، ولأن الدعاية التى تقوم بها الأحزاب السياسية لا تصل إلى جزء من عشرة أجزاء من الناخبين الذين يوكل إليهم اختيار الأعضاء . وفوق هذا وذاك فإن الفكرة المنتشرة بين الناس أن السياسيين قوم عديمو الإخلاص وأن السياسة لعبة من الألعاب . والسبب فى انتشار هذا الرأى أن السياسيين (حسب قانون الانتخاب البريطانى) لا يستطيعون أن يعتمدوا على من يدينون بآرائهم فقط ، لأن النجاح أو الفشل فى الانتخاب قد

يكون سببه عدداً قليلا من أصوات جماعة من المترددين يكسبها المرشح بعهد يقطعه على نفسه وهو لا يحرص على الوفاء به .

(٢) يشعر الناس أن الإجراءات التى تتبع فى البرلمان كلها إجراءات صورية غير حقيقية ، لأن نتائج البحث مقررة من قبل لا يؤثر فيها النقاش . ويصدق هذا بنوع خاص إذا كان للحكومة فى البرلمان أغلبية من حزبها . على أنه كثيراً ما يصدق أيضاً ولو لم تكن لها هذه الأغلبية ، وذلك لاعتقاد الأعضاء أن فى يدها أن تطلب حل البرلمان والقضاء عليه إذا حدثته نفسه بمخالفتها فى مسألة من المسائل الهامة . والحق أن البرلمان ليست له رقابة حقيقية على التشريع وتقرير المصروفات وتسيير دولاب الإدارة ، وذلك لأن جميع القوانين الهامة تعدها الحكومة ولا تقبل من التعديل فيها إلا ما يوافقها ، ولا تستطيع المعارضة مهما أوتيت من قوة أن تعرض على المجلس مشروع قانون تؤمل أن يبحثه . وليس

للبرلمان رقابة على الإدارة لأنه إذا عارض مشروعاً من مشروعاتها الهامة عُبِّئت له الأغلبية الحكومية لتؤيده ، والأعضاء يعلمون أن الحكومة إذا خذلت استقالت وجرت انتخابات عامة . وأخيراً ليس للبرلمان رقابة على المصروفات لأن الحكومة هى التى تعرض عليه ميزانية الدولة ، والأعضاء جميعاً يعرفون أنها تعتزل مناصبها إذا خذلت فى باب من أبوابها الرئيسية . والواقع أن البرلمان لم يجرؤ على تخفيض أى باب من أبواب النفقات منذ جيل كامل . وقصارى القول أن قوة الحكومة قد جعلت البرلمان أشبه شىء بجمعية للجدل والنقاش ، تكاد تنحصر أهمية جدلها فى تأثيره فى الرأى العام ، الذى يؤثر بدوره فى الانتخابات العامة التالية . على أنه حتى لو أُعطى البرلمان سلطة حقيقية ، وأوتى الشجاعة الكافية لاستعمال هذه السلطة ، فان النظام الذى يسير عليه وما يضيع من وقته وجهود أعضائه كل ذلك يجعله غير قادر على أن يعالج الأعمال الكثيرة المتنوعة التى يطلب إليه نظريا أن

يعالجها . ولذلك يجيز البرلمان فى كل عام إنفاق مئات الملايين من الجنيهات دون أقل بحث أو مناقشة .

وقد استحوذ على كل السلطة ، التى هى من حق البرلمان قانونا ، والتى فقدها فعلا ، مجلس الوزراء وهو هيئة صغيرة مكونة من حوالى عشرين رجلا ليسوا دائما من ذوى الكفايات البارزة ، اختارهم رئيس الحزب الذى استطاع أن ينال أغلبيـة الأصوات فى مغامرة انتخابية . وعشرون رجـلا لا يستطيعون أن يحسنوا التصرف فى جميع السلطات التى أخذوها على عاتقهم ولو أوتوا جميعا قوة فوق قوة البشر . فهـم لا يمكنهم أن يبحثوا تفاصيل جميع القوانين التى تعرض عليهم (والتى يبلغ عددها فى كل عام نحو أربعين قانونا مختلفة الأنواع) ويشرفوا إشرافا فعليا على أعمال الإدارات الحكومية التى يخطئها الحصر ، ويراجعوا ويراقبوا إيرادات الدولة ونفقاتها البالغة ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى العام ، ويعالجوا بعد ذلك جميع المشاكل الصعبة المعقدة التى يواجهونها

فى كل يوم . ومع أنهم لا يستطيعون أن يعالجوا جميع هذه المسائل المهمة الحيوية ، فانهم لا يسمحون للبرلمان أن يشترك فى بحثها بحثا جديا ، ولو سمحوا لما أمكن البرلمان نفسه أن يعالجها إلا إذا تغيرت أوضاعه تغيراً كبيراً . ونتيجة ذلك أن السلطة الحقيقية آلت إلى الموظفين الدائمين ، وهم طائفة بيروقراطية يجب أن لا يوكل إليها معالجة المشاكل الجديدة ، بل يقصر عملها على تسيير الآلة الحكومية فى طريقها العادى .

وإذا كان هذا الوصف قريبا من الحقيقة فى أية ناحية من نواحيه ، واعتقادنا أنه ليس مبالغا فيه كثيراً ، فإنا لا نعجب إذا لم يكن البرلمان هيئة صالحة لمعالجة المشاكل الجديدة المعقدة التى أخذ العالم يواجهها بعد الحرب ، كما لا يدهشنا أن يضمحل نفوذه وتسقط هيبته . على أن سلطان البرلمان لم تقوضه الحرب بالذات ، وإنما المشاكل العويصة التى خلقتها كانت محكا له كشف عن ضعفه ؛ فى حين أن انتشار الدمقراطية بين جميع الطبقات ،

وما بلغته بعد الحرب من كمال ، قد جعل من أصعب الأشـياء على الفئة الصغيرة العاقلة أن تسمع الشعب آراءها ، لأن الجمهور الذى لابد لها أن تخاطبه كبير العدد جدا ، ولذلك أصبحت خير الوسائل وأنجحها فى كسب أصوات الناخبين هى بذل الوعود الجوفاء التى لا يرجى تحقيقها ، أو قذف الرعب فى قلوب الشعب دون مبرر .

الفصل الرابع

أوربا والعالم غير الأوربى

١ — تبدل العلاقات بينهما

اقتسمت الأمم الأوربية فى الجيل السابق للحرب كل ما كان باقياً من القارات الأخرى غير خاضع لحكمها عدا بلاد الفرس والدولة التركية والصين . وحتى فى فارس والصين اتخذت لها « مناطق نفوذ » . ولاح أن الحضارة الأوربية قد سادت الكرة الأرضية ، فقد انتشرت منتجات مصانعها فى أنحاء العالم ، ونفذت تجارتها إلى أقصى أطرافه ، واتخذت من منتجات البلاد النائية مادة لصناعتها ، وأضحت لغاتها الهامة ولا سيما اللغة الإنجليزية واسطة التخاطب فيها ، وأخذ الناس فى كل مكان يقلدون الأوربيين فى أزيائهم ووسائل لهوهم وتسليتهم . وأما نظم الأوربيين الإدارية والقضائية فقد فرضت على جميع الشعوب غير الأوربية فرضاً ، أو قلدتها هذه الشعوب

مختارة . وأخذت جموع الشبان من مختلف أقطار العالم تؤم جامعات أوربا لتتقف على أسرار علومها ؛ وأنشئت دور العلم الأوربية فى بلاد الصين والهند القديمتين ، وبين الشعوب الإفريقية الباقية على فطرتها الأولى ؛ وأقر الناس فى كل مكان بتفوق الأوربيين الحربى القائم على حسن نظامهم واستخدامهم الوسائل العلمية فى سفك الدماء وإزهاق الأرواح ، حتى أن شرذمة قليلة من الجنود الأوربيــة تكفى لإخضاع نصف قارة من القارات . والخلاصة أن أوربا فرضت على الشعوب غير الأوربية فى العالم كله سلطانها وبهرتهم بقوتها وعظمتها .

وبلغت هذه السلطة أوجها فى العقد الأخــير من القرن التاسع عشر ، عند ما وصلت الروح الاستعمارية الأوربية إلى أقصى قوتها واعتدادها بنفسها : لكنها فى أوائل القرن العشرين وقفت فى سبيلها بعض الصعاب ، فكانت ثورة البكسر (Boxer) التى قامت فى الصين عام ١٩٠٠ هى أول صدمة لاقتها مطامع الأمم الأوربية

فى الفتح والاستعمار . ثم جاء تحالف الإنجليز واليابان فكان أول اعتراف بمساواة أمة غير أوربية أمة أوربية ؛ وقضى هذا الحلف على الرغبة فى تقسيم الصين . وأعقبته الحرب الروسية اليابانية فى سنة ١٩٠٥ ، فاهتزت لها مشاعر الناس فى جميع أنحاء العالم ، إذ رأوا دولة أوربية كبرى يهزمها هزيمة منكرة شعب أسيوى . وكان لهذا الحادث أثر بليغ فى قارة آسيا كلها ، لأنه قضى على ما كان لأوربا فى قلوب أهلها من روعة ورهبة ، ونشر فى كثير من البلاد وبخاصة فى الهند روحا جديداً ، فشرع أهل هذه البلاد يطالبون بحق مساواة الأوربيين .

على أن ما يمكن أن نسميه سلطان أوربا الروحى لم تضعف قوته . ذلك بأن أهل الهند والصين ومصر لم يطالبوا وقتئذ بأن يتركوا وشأنهم يتبعون أساليب الحياة العتيقة التى كانوا يتبعونها من قبل ، وإنما طالبوا بأن يتركوا أحراراً ينظمون شؤونهم على الطراز الأوربى كما فعلت اليابان قبلهم . طالبت هذه الشعوب بحقوقها

القومية ، لكن فكرة القومية فى ذاتها فكرة أوربية لم يكن لها وجود فى العالم الشرقى ؛ وطالبوا كذلك بالحكم النيابى ، وهو أيضاً من النظم الأوربية ؛ وعملوا على أن يستقلوا بمصنوعاتهم عن منتجات المصانع الأوربية ، ولكنهم سعوا إلى هذه الغاية بتقليد طرق الإنتاج الأوربية ؛ ونادوا بأنهم لا يقلون عن الأوربيين عقلاً وذكاء ، ولكنهم لم يثبتوا ذلك التساوى إلا باتباع طرق العلم الأوربية ، وبدراسة العلوم باللغات الأوربية فى معظم الأحيان .

وأخذ القلق ينتشر فى العالم الشرقى خلال العشر السنين السابقة للحرب . ففى عام ١٩٠٨ قامت حركة تركيا الفتاة تعمل لقلب أوضاع الحياة التركية ، وبدأ الاضطراب الخطير فى الهند منذ عام ١٩٠٧ ، ونشبت فى عام ١٩١١ الثورة الصينية التى قضت على سلطان أباطرة المانشو (Manchu) القديم لكى تتمكن من تنظيم الصين تنظيما جديداً وجعلها جمهورية حديثة على الطراز

الأوربى ، وأخذت الحركة الوطنية المصرية تقض مضاجع الإنجليز حتى أرسل اللورد كتشنر لينظر فى أمرها .

وشبت نار الحرب فبعثت فى هذه الحركات كلها قوة جديدة عظيمة . ذلك بأن الحلفاء أعلنوا أكثر من مرة أنهم يدافعون عن الدمقراطية وعن حق تقرير المصير ، فأصبح من الصعب عليهم أن ينكروا مطالب الشعوب الخاضعة لسلطانهم . ثم إن الحرب أضعفت هيبة الشعوب الأوربية وبدأت الشعوب المحكومة تسأل نفسها : هل هذه المجزرة الوحشية هى الغاية التى تسعى إليها المدنية الغربية ؟ وإذا كانت كذلك فهل تستحق هذه المدنية أن يعجب الناس بها ويخضعوا لها ذلك الخضوع الذى تطالبهم به ؟ كانت الشعوب الغربية الحاكمة تقذف برجالها فى أتون الحرب ، وتدمر ثروتها ليجهز بعضها على بعض ، فهل يرجى أن يقضى ذلك على سلطانها ؟ وكانت تستخدم كل ما أوتيت من قوة فى سبيل الحرب ، فاضطرت إلى أن تطرح وراء ظهرها ذلك النشاط الصناعى

الذى يرجع إليه معظم الفضل فى سيطرتها على العالم ؛ فأتاحت هذه الظروف للشعوب الخاضعة لها فرصة إيجاد صناعات فى بلادها ، وإثبات مساواتها لحكامها فى هذا المضمار . وأخيراً لما وضعت الحرب أوزارها دعيت الشعوب غير الأوربية إلى مجالس الصلح ، واشتركت مع حكامها اشتراك الأنداد لا اشتراك المحكومين والسادة ، ثم تبوأت هذه الشعوب مكانها فى مجالس عصبة الأمم .

بهذه الوسائل كلها أوهنت الحرب قوة الشعوب الغربية ، فكان حتماً أن تقوم الشعوب الخاضعة لها فتجهر بمساواتها حكامها ، وتنشد الحرية القومية والحكم الذاتى الدمقراطى السائد فى دول أوربا ، وتثور على « الاستعمار » ، وكان لا بد مع ذلك أن تتبدل العلاقة بين أوربا والعالم غير الأوربى ، إن لم يكن كله فلا أقل من جزئه الذى بلغت فيه المدنية مبلغاً يبيح له أن يطالب بحريته . وكل الذى رأيناه حتى الآن هو النتائج الأولى

التى لا بد أن يؤدى إليها هذا الموقف الجديد ؛ لكن ما رأيناه يكفى للدلالة على أنه سوف يخلق مشاكل يُعد حلها من أصعب الأمور . وليس فى استطاعتنا هنا أن ندرس بالتفصيل كل ما حدث فى خارج أوربا بعد الحرب من تطورات ، وحسبنا أن نلقى نظرة عاجلة على ثلاثة ميادين مهمة وهى العالم الإسلامى والهند والصين .

٢ — العالم الإسلامى — الدولة العثمانية

لم يبلغ أثر الحرب ونتائجها فى أى جزء من أجزاء العالم حتى ولا فى أوربا نفسها ما بلغه فى العالم الإسلامى . ونعنى بالعالم الإسلامى تلك المنطقة الواسعة الممتدة فى شمال إفريقية وجنوب آسيا الغربى من المحيط الأطلنطى إلى حدود الهند حيث تدين أغلبية السكان العظمى بالإسلام فى الوقت الحاضر ، وحيث كانت تدين به منذ الفتوح الإسلامية الباهرة فى القرن السابع بعد الميلاد . وهناك عدة ملايين من المسلمين خارج حدود هذه المنطقة فى بلاد الهند وجزائر الملايو وآسيا الوسطى والصين ،

ولـكنهم فى هذه الأجزاء جماعات متفرقة بين شعوب من أديان أخرى . أما الإقليم الذى ذكرناه هنا فهو بلاد الإسلام الحقيقية التى بلغ أثر الحرب فيها مبلغاً عظيما دك قواعد النظام الإسلامى دكا .

ذلك أنه من القواعد الأساسية للنظرية الإسلامية فى الحياة أن جميع أتباع النبى (صلى الله عليه وسلم) أعضاء فى مجتمع واحد ، يخضعون لسلطان خليفة النبى الدنيوية والدينية . نعم إن طائفة كبيرة من المسلمين ، هى طائفة الشيعة الذين يسكن معظمهم بلاد إيران ، تعتقد أنه لم يحكم الإسلام بعد على ابن عم النبى خليفة شرعى ، وحقيقة أنه قام فى بلاد السنيين خلفاء متنافسون ؛ ولـكن هذا كله لم يؤثر فى العقيدة الأساسية عقيدة الوحدة الإسلامية التى هى فوق كل المجتمعات الأخرى ، والتى لم تعترف قط بالفروق القومية .

وبقى سلطان الترك هو الرئيس الفعلى للإسلام منذ فتوح الأتراك العثمانيين العظيمة فى القرنين الخامس عشر

والسادس عشر ، وإن كان العرب الذين نشأ الإسلام بينهم لم يرضوا بحكم الأتراك فى يوم من الأيام . وكانت الدولة العثمانية أيام مجدها تشمل جميع الأقطار الإسلامية الواقعة فى غرب بلاد الفرس وهى آسيا الصغرى والشام وأرض الجزيرة وبلاد العرب ومصر وشمال إفريقية ؛ وكانت تضم بصفة خاصة المدن المقدسة الثلاث مكة والمدينة وبيت المقدس ؛ وكان السلطان هو الذى يحمى هذه المدن ، فكان لذلك موضع الإجلال والإكبار .

وظل حكام هذه البلاد الإسلامية ، بعد أن استقلوا بالفعل ، يعترفون بسيادة أمير المؤمنين ، حتى بعد أن اضمحلت قوة الأتراك . وبينما أوربا تظن الدولة التركية على وشك الانحلال ، إذا بالمسلمين فى جميع بلاد الشرق ينهضون نهضة جديدة عظيمة فى أيام عبد الحميد آخر السلاطين العظام (١٨٧٦ — ١٩٠٨) ، ولم تسمع أوربا عن هذه النهضة إلا القليل ؛ وصار المسلمون فى الهند وبلاد الملايو النائية وأواسط إفريقية ينظرون إلى السلطان ، أكثر

مما كانوا ينظرون إليه فى أى وقت آخر ، كرئيسهم الدينى ومعقد آمالهم ، الذى يدعون له فى صلواتهم . وكانت هذه الحركة ، حركة الجامعة الإسلامية ، هى آخر إحياء لذلك الأمل القديم ، ألا وهو جمع شتات العالم الإسلامى تحت سلطان الخليفة .

وفى هـذه الأثناء كانت الشعوب الأوربية تجد مسرعة فى إخضاع الجزء الأكبر من العالم الإسلامى لسلطانها ، فامتلكت إنجلترا بلاد الهند وقضت بامتلاكها على آخر الفتوح الخارجية الكبرى للإسلام ؛ وذلك لأن الجزء الأكبر من الهند ظل خاضعاً لحكم المسلمين منذ القرن الثانى عشر ، فلما استولى الإنجليز على هـذه البلاد خضع لحكم التاج البريطانى سبعون مليوناً من المسلمين . كذلك أخضع الروس لحكمهم مسلمى آسيا الوسطى — أهل خيوه وبخارى وسمرقند ؛ واستولى الفرنسيون على بلاد الجزائر وتونس ومراكش الإسلامية ؛ وأصبح للإنجليز الإشراف الفعلى على مصر

مع أنها كانت حتى بداية الحرب لا تزال تعترف بسيادة السلطان عليها ؛ واقتسم الروس والإنجليز السيطرة على بلاد إيران (١٩٠٧) ؛ وضم الإيطاليون طرابلس إلى أملاكهم قبيل الحرب الكبرى ؛ واقتسمت الدول قارة إفريقية ، فأصبح المسلمون فى وسط هذه القارة (حيث كان الإسلام ينتشر بسرعة) خاضعين لحكم الدول المسيحية ؛ ولاح أن هذه الدول المسيحية التى ساجلت الإسلام الحرب أكثر من ألف عام قد انتصرت عليه نهائيًّا ، وأن الأمل الذى كان يجيش فى صدور أتقياء المسلمين منذ أيام النبى (صلى الله عليه وسلم) وهو إيجاد مجتمع إسلامى عظيم يرأسه خليفة المسلمين ، لاح أن هذا الأمل قُضى عليه القضاء الأخير . ولم يبق من بلاد المسلمين مستقلاًّ إلا الدولة العثمانية ، وكان بقاؤها سبباً فى بقاء جذوة هذا الأمل عظيم . لكن نجم هذه الدولة حتى قبل الحرب الكبرى كان آخذاً فى الأفول ، وهل أدل على ذلك من أن عبد الحميد أولاً ، ورجال تركيا الفتاة

الذين خلعوه ، قد سرهم أن يضعوا أنفسهم تحت حماية ألمانيا ، وهى الدولة العظمى الوحيدة من بين دول أوربا التى لم تضم إلى أملاكها شيئاً من بلاد المسلمين ؟ ولما زار القيصر الآستانة وبيت المقدس وطنجة قبل الحرب ، وأعلن على الملإ أنه حامى المسلمين جميعاً ، كان لا يرجو من وراء ذلك إلا أن يستغل لمصلحة ألمانيا حماس المسلمين الدينى الذى لم يكن قُضى عليه القضاء الأخير . ولما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فى أكتوبر عام ١٩١٤ ، أعانت هذه الدولة وحلفاءها بعدد عظيم من الرجال ، وكان فى مقدورها أيضاً أن تدعو المسلمين عامة باسم الخليفة إلى الجهاد أى إلى الحرب الدينية على الكفار .

لكن إعلان الجهاد وإن لم يكن عديم الثمرة بالمرة ، كان أقل أثراً مما كان يرجوه الألمان أو يخافه الحلفاء ؛ وذلك لأن عوامل الانحلال كانت قد أخذت تدب فى العالم الإسلامى ، وكانت عدوى الغرب قد سرت فيه حتى قبل الحرب فتأصلت فى كثير من بلاد الإسلام

فكرة القومية ، وهى فكرة لا تتفق مطلقاً مع ما يرمى إليه الإسلام من إيجاد مجتمع دينى يعلو على القوميات كلها . ولم يكن رجال تركيا الفتاة المشبعون بالتربية الغربية يعنون كثيراً بالإسلام كما كان يعنى به عبد الحميد بل كان أكبر همهم القومية التركية ، فاستبدلوا بدعوة عبد الحميد للجامعة الإسلامية الدينية دعوة أخرى لجامعة جنسية محضة وهى الجامعة التورانية ؛ ولكن هذه الدعوة لم تلق نجاحاً كبيراً . هذا فى تركيا أما فى مصر فقد بدأ المصريون يميلون إلى التخلص من الإشراف البريطانى ، ولم يكن ذلك لأن البريطانيين كفرة بل لأن المصريين المسلمين منهم والأقباط تملكتهم فكرة تكوين أمة مصرية حرة . وحتى العرب أنفسهم ، وهم الذين نشروا لغتهم فى الشام والعراق كما نشروها فى جزيرة العرب نفسها ، سرت فيهم قبل الحرب فكرة القومية العربية ، ولذلك كانوا يكرهون الأتراك رغم خضوعهم لسلطانهم .

أثارت الحرب ثائرة هذه الأفكار الجديدة كلها ، وتبين قبل نهايتها بزمن طويل أنه إذا ما انتصر الحلفاء فإن مصير العالم الإسلامى أن يوزع بين الغالبين أو ينقسم إلى عدد من الدول القومية كما حدث فى العالم المسيحى فى العصور الوسطى . وكان من أول الحوادث التى تمخضت عنها الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر التى ضمت وقتئذ رسميًّا ولأول مرة فى تاريخها إلى الإمبراطورية البريطانية ، واقتطعت رسميًّا من أملاك الخليفة . ثم فكر الحلفاء فى السنة التالية (١٩١٥) فى بث روح الثورة القومية على الأتراك فى قلوب العرب ، وبدأت المفاوضات وقتئذ مع أمير الحجاز الذى كانت تشمل أملاكه مكة والمدينة البلدين المقدسين عند المسلمين ، والذى كان هو نفسه من سلالة النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ووعدته بريطانيا وعداً مبهماً بأن تساعده على تأسيس دولة عربية قومية تشمل (فى اعتقاده) جزيرة العرب وسوريا وبلاد النهرين . ثم ثار الأمير على الأتراك

ولقب نفسه ملكا ، وقدم العرب مساعدة قيمة لألنبي (Allenby) فى حرب الشام ولمود (Maude) فى حرب الجزيرة . وبفضل هذه المساعدة تمكن هذان القائدان من هزيمة الأتراك وكسر شوكتهم . وأغرى ملك الحجاز أيضاً على أن يطالب بالخلافة ، ولكن الشكوك التى حامت حوله ، وخشية المسلمين أن يكون خليفتهم ألعوبة فى يد دولة غربية ، كل ذلك بعث روح القلق فى العالم الإسلامى وسرى إلى الهند نفسها . بعد ذلك صدرت فى سنة ١٩١٧ مذكرة بلفور (Balfour) المشهورة التى وعدت اليهود بأن تكون فلسطين وطناً قوميا لهم . وإذ كانت أغلبية السكان فى فلسطين من العرب فقد أثارت هذه المذكرة كثيراً من الاضطراب فى البلاد العربية .

وكان الحلفاء فى أثناء ذلك يتوقعون سقوط تركيا ، فعقدوا فيما بينهم اتفاقات سرية لتقسيم أملاكها . وكانت فرنسا منذ زمن بعيد تتطلع إلى امتلاك سوريا ؛ كما

كانت بريطانيا ترغب فى امتلاك جنوب العراق الذى احتلته أثناء الحرب لتستحوذ على ما فيه من منابع النفط وتطمئن على سلامة الهند ؛ وطلبت أن تكون فلسطين وطناً قوميا لليهود كما طالبت الروسيا بعد أن وعدت بامتلاك الآستانة أن تكون لها أرمينيا وشمال الأناضول الشرقى . وعقد الحلفاء فيما بينهم اتفاقا سريا فى عام ١٩١٦ يعرف باتفاق سيكس بيكوت (Sykes - Picot) ، وضعوا فيه أساس خطة لتوزيع هذه الأملاك ، وأجمعوا على أن يترضوا عواطف العرب القومية التى لم تقنع بجزيرة العرب نفسها ، بأن ينشئوا دولا عربية تحت حماية بريطانيا وفرنسا . ثم وعدت إيطاليا واليونان بعد ذلك بأملاك واسعة فى غرب آسيا الصغرى . ولو تم تنفيذ هذه الاتفاقات كلها لما بقى للأتراك إلا دولة صغيرة فى قلب الأناضول .

بعد ذلك استطاعت الجيوش البريطانية بمساعدة العرب أن تضرب الترك ضربة قاضية فى حروب سوريا

والعراق التى انتصرت فيها تلك الجيوش انتصاراً باهراً فى عامى ١٩١٧ ، ١٩١٨ . وجاء بعد ذلك دور التسوية فاقتضت من الوقت أطول مما اقتضته تسوية المسائل الأوربية نفسها ، وذلك لصعوبة التوفيق بين اتفاقات الحلفاء السرية وبين أمانى الشعوب العربية . فقد كان العرب يطمعون أن تكون لهم دولة عربية موحدة ، تشمل جزيرة العرب والشام والعراق ، غير خاضعة لحماية دولة أوربية . فاذا لم يكن بد من الحماية فلتتولها دولة واحدة على جميع البلاد ، والأفضل أن تكون أمريكا ، فاذا تعذر ذلك فلتكن بريطانيا . وكانوا يعارضون أشد المعارضة فى الحماية الفرنسية ، وأكثر ما كانوا يكرهون أن تقسم بلادهم بين الدول المختلفة . وجاء الأمير فيصل ابن ملك الحجاز وصديق لورنس (Lawrence) إلى باريس ولندن ليدافع عن قضية العرب ؛ وبذل المندوبون البريطانيون وبخاصة المستر لويد چورچ غاية جهدهم ليحملوا الفرنسيين على أن يسمحوا بانشاء دولة عربية

فى سوريا ويكتفوا بالسيطرة على البلاد الساحلية ، ولكن الفرنسيين أصروا على امتلاك سوريا بأجمعها ، فعاد الأمير فيصل إلى دمشق وحاول أن ينشئ فى سوريا دولة مستقلة ، فسير إليه الفرنسيون جيشاً فى عام ١٩٢٠ أخرجه منها ، ثم شرعوا ينشئون فيها أربع دول منفصلة تحت حمايتهم ، إحداهن دولة لبنان ومعظم أهلها من المسيحيين الذين كان الفرنسيون يعتمدون عليهم اعتماداً كبيراً .

ثم تم الاتفاق بين الحلفاء والعرب ، فأعلن الأولون أن غرضهم هو إنشاء دول تحكم نفسها بنفسها تحت حمايتهم ، وانتدبت كل دولة نفسها لإدارة البلاد التى تحت سلطانها ، وأرسلت وثائق الانتداب إلى عصبة الأمم لاعتمادها . فأعطيت فرنسا صكا بانتدابها على سوريا ومقاطعة كليكليا (Cilicia) المجاورة لها فى آسيا الصغرى ، والتى تمتد جنوباً إلى بحر الخليل وشرقا إلى نهر الفرات ؛ ولكن الفرنسيين لم يستطيعوا بسط سلطانهم

على هذه البلاد إلا بعد عناء كبير كما سنرى فيما بعـد .
وأعطيت بريطانيا صكى انتداب ، أحدهما على فلسطين
حيث اتفق على إنشاء الوطن القومى لليهود وعلى إقليم
شبه صحراوى واسع فى شرق نهر الأردن سمى فيما بعد
إمارة شرق الأردن ؛ والصك الثانى بانتدابها على أرض
الجزيرة أو العراق . وسرعان ما شجعت بريطانيا
العراقيين على أن يختاروا الأمير فيصل ملكا عليهم ، كما
عينت هى أخاه أميراً على شرق الأردن ، فحققت بذلك
بعض آمال العرب . أما جزيرة العرب نفسها فأنشئت
فيها دولة مستقلة لأن معظم أرضها صحراء جرداء لا يرغب
أحد فيها ولا يستطيع أحد حكمها . وأرسل السير هربرت
صموئيل (Sir Herbert Samuel) منـدوباً ساميا إلى
فلسطين ليشرع فى إنشاء الوطن القومى لليهود ، ولم
تكن هـذه المهمة مهمة سهلة بسبب استياء السكان
العرب ونفورهم .

تركيا الحديثة

فرضت هـذه التسوية التى شرحناها على سلطان تركيا الذى كان فى الآستانة تحت رحمة الحلفاء ، كما فرض عليه أن ينزل لليونان عن أزمير وعن مساحة واسعة من آسيا الصغرى . لكن هذه التسوية أثارت حماسة الأتراك القومية فاستعدوا للمقاومة ، لا فى الآستانة بل فى آسيا الصغرى « وطنهم القومى » الحقيق ، واتخذوا مدينة أنقره فى قلب هذه البلاد مركزاً للمقاومة ، وقام فيهم زعيم قدير هو مصطفى كمال باشا التفوا حوله ، وعقدوا ميثاقاً قوميا أعلنوا فيه تخليهم عن البلاد العربية ، لكنهم أقسموا أن تبقى آسيا الصغرى تركية . ثم شرعوا يهاجمون اليونانيين ؛ ولم يكن الحلفاء على استعداد لمعاونتهم ، بل بلغ الأمر أن عقد الفرنسيون اتفاقاً سريا مع الأتراك تخلوا بمقتضاه عن إقليم كليكليا الذى انتدبوا لحكمه ، لأنهم لم يريدوا أن يقعوا بين نارين عداء الترك وثورة العرب . ودارت الدائرة على اليونانيين فألقى الأتراك بهم فى البحر

ونقضوا معاهدة سيفر التى فرضت عليهم فى عام ١٩٢٢ ، وبدأت مفاوضات طويلة فى لوزان انتهت بعقد معاهدة جديدة فى عام ١٩٢٣ ، نص فيها على إعطاء الترك آسيا الصغرى بأكملها لتكون لهم دولة قومية ، كما نص أيضاً على تبادل السكان اليونانيين فى آسيا الصغرى والأتراك فى بلاد اليونان ، وردت المعاهدة الجديدة الآستانة والمضيقين إلى الأتراك . وبذلك تمخض الاضطراب كله عن انقسام الدولة العثمانية القديمة إلى دولة تركية قومية مستقلة ، وإلى دول عربية خالصة أو شبه خالصة تحت حماية بريطانيا وفرنسا .

ولم يكن معنى هذا تفكك الإمبراطورية التركية فحسب بل تفكك الوحدة الاسلامية أيضاً . وكان أهم من هذا التفكك وأكثر منه خروجاً على تقاليد الإسلام ، أن الأتراك أعلنوا فى بلادهم الحكم الجمهورى ، وجعلوا السلطة العليا فى يد الجمعية النيابية ، ثم خلعوا الخليفة الجالس على العرش وقتئذ واختاروا خليفة غيره فى عام

١٩٢٢ ؛ وبعد عامين من ذلك التاريخ أصدرت الجمعية قراراً بإلغاء الخلافة فعلا ، وفصل السلطتين السياسية والدينية إحداهما عن الأخرى فصلا تاما ، مع أن روح النظم الإسلامية يرمى إلى توحيد السلطتين . وألغيت بعدئذ الوظائف الدينية ، وانتزع التعليم من يد رجال الدين ووضع تحت إشراف الدولة ، واستبدل بالقرآن ، الذى كان إلى ذلك الوقت القانون الأعلى للمسلمين عامة ، قانون مدنى جديد مستمد من القانون السويسرى ، وقانون جنائى جديد قائم على أساس القانون الإيطالى ؛ وحررت النساء ومنعن من لبس النقاب مع أن خضوعهن وعزلتهن كانا من مميزات الأوضاع الإسلامية . وشمل التنظيم أيضًا الأزياء نفسها وذلك لتقطع كل صلة بالتقاليد القديمة ، فختم القانون على الأتراك أن يلبسوا قبعات بحافات بارزة . ولربما ظن أن هذا التغيير أمر تافه لايستحق الذكر ، لكنه فى الحقيقة عظيم الأهمية ، لأن من عادة المسلمين عامة أن يلبسوا العمامة

أو الطربوش فى الصلاة ، وعلى المصلى أن يسجد على الأرض بجبهته ، وهذا أمر يستحيل عليه أن يفعله إذا لبس قبعة ذات حافة بارزة أثناء الصلاة . ولم يرو التاريخ خروجا على التقاليد أشد وأسرع من هذا الخروج ؛ فان الدولة القومية التركية قد قطعت كل صلة بينها وبين ماضيها الإسلامى ، وإن كانت لا تزال تدين بالإسلام ؛ وأخذت تدخل فى بلادها كل ما تستطيع إدخاله من نظم المسيحيين وطرق معيشتهم ؛ وكانت فى الوقت نفسه تقاوم بكل قوتها سيادة الغرب السياسية عليها . وأثارت هذه الانقلابات الشديدة هياجا عظيما فى العالم الإسلامى ، ولكن يلوح أن أغلبية الشعب التركى قد قبلتها دون عناء كبير ، وأصبح الأتراك بعد قبولها لا يهتمون بوحدة الإسلام وإنما يحرصون على حرية الأمة التركية وتقدمها .

ولقد قضى انفراط عقد الدولة العثمانية ، وعلى الأخص إلغاء الخلافة العثمانية ، على فكرة إنشاء مجتمع إسلامى أعلى يحكمه خليفة المسلمين ، وأصبح الإسلام

منذ ذلك الحين من غير خليفة . وهل يمكن وجود خليفة مجرد من السلطة الزمنية ؟ إن هذا يناقض كل التقاليد الإسلامية . ولو فرض إمكان وجود خليفة لا سلطة زمنية له فكيف يختار ؟ كانت هذه المسائل هى الشغل الشاغل لعلماء الإسلام فى السنوات الأخيرة ، فعقدوا المجالس والمؤتمرات لبحثها ، ولكنها لا تزال إلى الآن باقية من غير حل ، ويلوح أن بقاءها كذلك لا يشغل بال العالم الإسلامى بوجه عام ، وإنما الذى يهم البلاد الإسلامية المختلفة ، هو ما تسعى إليه من حرية قومية ، لأن الفكرة القومية قضت آخر الأمر على فكرة الجامعة الإسلامية الأولى ، كما قضت من قبل على الجامعة المسيحية اللاتينية فى العصور الوسطى .

الدول العربية

ثارت مشاكل خطيرة فى البلاد التى سلخت من جسم الدولة العثمانية منذ أن تمت التسوية . فقد دأبت سوريا على مقاومة السلطة الفرنسية مقاومة أدت

فى عام ١٩٢٥ إلى ثورة علنية شديدة ، وبلغ من أمر هذا الكفاح فى بعض الأحيان أن حققت فيه لجنة الانتداب فى عصبة الأمم .

وكثيراً ما قام النزاع فى فلسطين بين سكانها العرب والمهاجرين اليهود ، فكان هذا الموقف يتطلب من الإدارة البريطانية دوام اليقظة والكياسة . على أن هذا النزاع لم يبلغ ما بلغه فى المنطقة الفرنسية ، وبرهن المهاجرون اليهود على أنهم نافعون للبلاد ، وكان لهم فضل كبير فى إعادة الرخاء إلى هذه البلاد المهملة .

وقاوم العراقيون فى أول الأمر الحكم البريطانى مقاومة شديدة نتج عنها اندلاع لهيب الثورة فى البلاد سنة ١٩٢٠ ، بعد أن أنفقت بريطانيا أموالا طائلة فى ترقيتها ، وأرسلت إليها عدداً من الموظفين لتنظيم أمورها ، فساروا فى هذا العمل على ما يظهر أسرع من القدر الواجب . وفى عام ١٩٢٢ عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق اتفق فيها على إنهاء الحماية بعد أربع سنين

ودخول العراق بعد ذلك عضواً مستقلا فى عصبة الأمم. ولكن العصبة نفسها رأت أن هذه المدة لا تكفى لتوطيد أركان الحكم فى هذه البلاد المضطربة أمورها ، وطلبت أن يمتد هذا الأجل إلى عشرين سنة إن أمكن ، واشترط العراقيون أنفسهم رغم حرصهم على نيل الاستقلال أن تكفل لهم بريطانيا أولا « حقوقهم » فى ولاية الموصل الواقعة فى شمال العراق ، والتى يسكنها خليط من الأجناس معظمهم من غير العرب ، ومنهم طوائف مسيحية قديمة . وكان الأتراك يحتجون بأن هذه الولاية لا تدخل ضمن البلاد التى تخلوا عنها ، وظلوا حيناً من الدهر يرفضون حتى المفاوضة فى أمرها ، فاضطرت عصبة الامم أن ترسل إلى هذه البلاد لجنة خاصة لتبحث المشكلة ، وبعد أن بحثتها أصدرت العصبة قرارها فى صالح العراق وعهدت إلى بريطانيا بتنفيذ هذا القرار ؛ وأخيراً رضيت تركيا لحسن الحظ فى عام ١٩٢٦ أن توقع معاهدة قبلت فيها التسوية الموضوعة ، ولا تزال بريطانيا حتى

الآن الدولة الحامية للعراق . ووضع لهذه البلاد نظام حكومة ذاتية ذات مجلس نيابى ، واتفق على أنه بعد أن تتوطد دعائم هذه الحكومة تلغى الحماية وتنضم العراق إلى عصبة الأمم كدولة مستقلة ، وعندئذ تقوم فى بلاد الإسلام دولة قومية جديدة . وفى عام ١٩٣٠ عقدت معاهدة بين بريطانيا والعراق تعهدت فيها بريطانيا بأن تصل بالعراق إلى هذه الغاية فى أسرع وقت مستطاع .

ووقع فى جزيرة العرب نفسها انقلاب خطير . وذلك أن ملك الحجاز الذى كان له شأن كبير أثناء الحرب وبعدها ، والذى كان يأمل فى وقت من الأوقات أن يصبح ملكاً لدولة عربية عظيمة ، ولربما كانت تحدثه نفسه أيضاً أن يطالب بالخلافة (لأنه من سلالة النبى صلى الله عليه وسلم ولأنه حامى البلاد المقدسة) ، نقول إن هذا الملك أثار غضب العالم الإسلامى لاعتقاده أنه آلة فى يد بريطانيا ، فقام عليه فى عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أمير نجد وهو أمير مسلم من طائفة الوهابيين شديدى التمسك بالدين

وأخرجه من ملكه ، وخيف فى وقت من الأوقات أن يؤدى هذا إلى إحياء التعصب الإسلامى القديم ، وتهديد كيان الدولتين العربيتين الناشئتين شرق الأردن والعراق ، ولكن تبين أن هذا التعصب ذهبت أيامه ، وأن الأمير الوهابى نفسه على استعداد لأن يفاوض فى عقد معاهدات لتعيين الحدود بين بلاده وجيرانها ، وعادت جزيرة العرب مرة أخرى إلى عزلتها الصحراوية .

وقصارى القول أن انحلال الدولة العثمانية كانت له نتائج خطيرة ربما كانت هى أهم النتائج السياسية المباشرة للحرب الكبرى : فلقد محيت الخلافة الإسلامية وذهب بذهابها ذلك الأمل الذى طالما جاش فى صدور المسلمين — أمل قيام دولة إسلامية عظيمة تدين بالطاعة الدينية والدنيوية إلى خليفة المسلمين الأعلى . وحلت محل هذا الأمل الفكرة الغربية فكرة الحرية القومية . وأخذت طائفة من الدول القومية تتكون داخل حدود المملكة السامية القديمة ، ولا ترضى بأن يكون لأوربا

سلطان سياسى عليها ، ولكنها فى الوقت نفسه تسير على منوال الدول الأوربية وتتبع نظمها ؛ وقد ظفرت إحدى هذه الدول وهى تركيا بتقرير استقلالها ، ولكنها خرجت فى نفس الوقت على تقاليدها القديمة خروجاً تاماً . وثمة دولة أخرى وهى جزيرة العرب نفسها تامة الاستقلال لكنها لا تزال مستمسكة بنظمها القديمة . أما سائر الدول العربية فلا تزال تجد السير لإثبات كيانها القومى ، وإدخال النظم الأوربية فيها بإشراف فرنسا وبريطانيا وعصبة الأمم . فهل تستطيع هذه الدول أن تصل إلى تلك الغاية ؟ ذلك أمر فى ذمة المستقبل ؛ لكن شيئاً واحداً على الأقل جلى لاشك فيه ، وهو أن السنين التى شهدت هذا التطور فى قلب العالم الإسلامى بعد أن ظل يقاوم عوامله بنجاح مدة طويلة ، سنون ذات خطر كبير فى تاريخ الحضارة .

٣ — العالم الاسلامى — البلاد الخارجة عن الدولة العثمانية

لم يقتصر الاضطراب والتطور الناشئان عن الحرب

على البلاد التى كانت داخلة فى نطاق الدولة العثمانية ، بل عم الاضطراب جميع بلاد الإسلام ، وكان له فيها كلها مظاهر واحدة هى الرغبة فى التحرر من سلطان الغرب السياسى وفى تقليد النظم الغربية .

شمال افريقية

لم يكد يخلو من الاضطراب جزء من شمال إفريقية الذى تمتلك فرنسا معظمه ، والذى تمتلك منه أسبانيا جزءاً صغيراً فى مراكش ، والذى ضمت منه إيطاليا لوبيا (طرابلس وسيرنيكا Cyrenaica) . فقد اندلع لهيب الثورة فى لوبيا منذ بداية الحرب ولم يستطع الإيطاليون أن يثبتوا أقدامهم إلا فى جزء صغير على الساحل ، ولم تخضع البلاد لحكمهم بعد الحرب إلا بعد حروب طاحنة دارت فى كثير منها الدائرة على الايطاليين . أما فى مراكش فقد ثارت القبائل الجبلية الحربية الضاربة فى شمالها المعروف بالريف بقيادة زعيم قدير يدعى عبد الكريم ، فهزمت الاسپان هزيمة منكرة ، وظلت

عامين كاملين ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ تقاوم جيوش أسبانيا وفرنسا مجتمعتين ، متبعة فى هذه المقاومة الأساليب الغربية وكان لهذه الثورات الخطيرة أثر بليغ فى العالم الاسلامى ، أضعف هيبة أوربا . وقامت فى تونس الخاضعة لحماية فرنسا حركة وطنية ترمى إلى المطالبة بالإصلاحات الدستورية ، واضطرت فرنسا أن تجيب بعض مطالبها . ولم تخل بلاد الجزائر نفسها وهى أقدم المستعمرات الفرنسية من أثر هذه الحركة ، فقد أخذت تطالب بقسط أكبر من الحرية السياسية .

مصر

لم تقبل مصر السيادة البريطانية فى يوم من الأيام ، وإن كانت مدينة للإرشاد البريطانى بنجاتها من الفوضى المالية والاقتصادية التى أوقعها فيها حكامها فى القرن التاسع عشر . ولما شبت الحرب خضعت البلاد للحماية البريطانية خضوعا كان أكبر أسبابه من غير شك وجود قوات بريطانية كبيرة فى البلاد ؛ لكنها رغم هذا

الخضوع لم يبد منها وقتئذ ما يشعر بعطفها على الأتراك ، أو الرغبة فى الانضمام إلى الإمبراطورية البريطانية ؛ بل كان المصريون يرون أن مصر دولة مستقلة فرضت عليها أوربا سلطة غير شرعية . وبينا كانوا لا يأسفون على التخلص من سيادة الترك الاسمية ، فإنهم كانوا شديدى الحرص على التحرر من السيادة البريطانية ، والتخلص من الامتيازات التى كان يتمتع بها جميع الأوربيين المقيمين فى بلادهم ، كما كانوا يتمتعون بها فى جميع بلاد الدولة العثمانية .

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى قامت فى مصر حركة وطنية شديدة البأس ، لم تقتصر على الطبقة المتعلمة كما كانت قبل الحرب ، بل سرت إلى الفلاحين الذين استفادوا من أعمال بريطانيا أكثر مما استفاد غيرهم من الطبقات ، ووجدت هذه الحركة فى زغلول باشا زعيماً قديراً لا تلين قناته ، نظم فى البلاد حزباً يعرف بالوفد المصرى يطالب بالاستقلال التام الذى لا تشوبه شائبة ؛

وبلغ من نفوذ الوفد أن الملك والوزارات المتعاقبة لم تجرؤ على الوقوف فى وجهه . وأصم مؤتمر الصلح والحكومة البريطانية (فى أول الأمر) آذانهما عن سماع مطالب المصريين ، فاشتدت الحركة فى عام ١٩٢٠ وبلغت من الخطر مبلغاً حمل الحكومة على إرسال لجنة تحقيق خاصة برياسة اللورد ملنر (Lord Milner) ، كى تبحث عن حل للأزمة . فقوطعت اللجنة وأبى المصريون أن يفاوضوها حتى فيما يطلبون من الاستقلال . ومع ذلك وافق تقريرها على مطلب المصريين الأعلى وهو الاستقلال وإن قيده ببعض التحفظات . لكن الطرفين لم يستطيعا الاتفاق ، ولم يكن فى طاقة بريطانيا أن تحتفظ بسيادتها على مصر إلا باستخدام قوات كبيرة إلى أجل طويل ، وهو أمر لا يستطيع الرأى العام البريطانى أن يوافق عليه . لكن الحكومة البريطانية لم تكن تجهل أن مصر تشرف على حلقة حيوية من طرق الاتصال فى الإمبراطورية البريطانية ، وأن السودان الذى يدعى

المصريون أنه جزء من بلادهم لم ينجه من الهمجية إلا عمل الموظفين البريطانيين ، وهى لا تسمح بأن يعود إلى حاله الأولى ، وأن المصالح الأجنبية فى مصر فى حاجة إلى من يحميها .

ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تصل إلى اتفاق مع أية حكومة مصرية ، أصدرت فى عام ١٩٢٢ تصريحاً من جانب واحد أعلنت فيه أن الحماية قد انتهت ، وأن مصر أصبحت « دولة مستقلة ذات سيادة » واحتفظت فى هذا التصريح بأربع نقط هامة ، تبقى فى يد الحكومة البريطانية وحدها حتى تسوى باتفاق ودى بين الطرفين . وهذه النقط الأربع هى : (١) سلامة طرق المواصلات البريطانية فى مصر (ويقصد بهذه الطرق قناة السويس بصفة خاصة) . (٢) حماية مصر من الاعتداء أو التدخل الأجنبى . (٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحقوق الأقليات . (٤) إدارة السودان . وشعر المصريون بطبيعة الحال أن الاستقلال والسيادة لا يكملان حقًّا ما دامت

هذه التحفظات الهامة قائمة ؛ لكن الطرفين لم يصلا إلى اتفاق على هذه النقط الهامة التى احتفظ بها فى التصريح . ومع أن دستوراً جديداً قد وضع ، وتألفت « وزارة مسئولة » كان رئيسها الأول زغلول باشا ، فإن الاحتلال العسكرى البريطانى ظل قائماً . وحدثت سلسلة من الاعتداء على الموظفين البريطانيين ، كان آخرها مقتل السيرلى استاك سردار الجيش المصرى (قائده العام) ؛ وكانت نتيجة هذا الاعتداء وتشدد الحكومة البريطانية فى طلب الترضية العاجلة ، والتجائها إلى الإجراءات العسكرية الشديدة ، أن أصبح الوصول إلى حل مرضى لهذه المشكلة من الصعوبة بمكان . ومع أن الحال خفت وطأتها عن ذى قبل ، فانه لم يتم حتى الآن أى اتفاق بين حكومة مصر « المستقلة ذات السيادة » والحكومة البريطانية . ولا تزال هذه الحكومة فى الواقع محتفظة بشروطها بالقوة العسكرية . ومع أن حكومة العمال التى ألفت فى سنة ١٩٢٩ كانت ترغب فى تسوية هذه

المسائل ، وكانت على استعداد للتساهل فيها إلى حد كبير ، فإنها لم تستطع أن تحلها حلا مقبولا ، بل أخفقت مجهوداتها أمام تشبث المصريين بإرجاع السودان إلى سيطرتهم ، مع أن السودانيين لا يمتون إلى المصريين بأية صلة جنسية أو لغوية(١) .

وإن قيام هذه المشاكل التى طال عهدها فى مصر وفارس والعراق والشام ومراكش ليدل دلالة واضحة على ماوصلت إليه النزعة القومية فى أجزاء العالم الإسلامى المختلفة من قوة ، كما يدل على شدة الثورة على سيطرة الغرب السياسية . وقد وضعت كل الدول القومية الإسلامية الجديدة نصب عينها أن تنظم نفسها على نمط الدول الغربية ، ولكنها كلها لا تقبل الخضوع لسلطان هذه الأمم . وأصبح العالم الإسلامى الآن بعد تفككه وتأصل الروح القومية فى أجزائه المختلفة أكثر إقلاقاً

---

(١) غريب أن يقول المؤلف ذلك مع أن أغلبية السودانيين عرب مسلمون يتكلمون اللغة العربية . (المترجم)

للدول الأوربية مما كان أيام تمسكه بشرقيته وبحلمه القديم حلم الوحدة الإسلامية .

بلاد فارس

كانت كل البلاد التي ذكرناها هنا في وقت من الأوقات خاضعة لسيادة سلطان تركيا الاسمية أو الفعلية . لكن بين العراق والهند إقليم واسع من بلاد الإسلام لم يكن في يوم من الأيام ضمن نطاق الدولة العثمانية ؛ وهو إقليم قاحل منعزل يكاد أثر النفوذ الغربي فيه يكون أقل منه في أي إقليم آخر في العالم ، لكنه هو أيضاً ثار على السيادة الغربية ثورة شديدة . ذلك هو إقليم فارس وبلاد الأفغان .

فلما شبت نار الحرب الكبرى خيل إلى العالم أن فارس مقضى عليها أن تخضع لسيطرة الروسيا وبريطانيا ، اللتين جعلتا من أرضها منطقتي نفوذ إحداهما للروسيا في الغرب والأخرى لبريطانيا في الشرق . وكان الجزء الشمالي من تلك البلاد في آخر أدوار الحرب وبعد انتهائها

ميدانا لعـدة مناوشات متقطعة ، معظمها بين القوات البريطانية وقوات البلاشفة . لـكن روسيا البلشفية لم تشأ أن تحتفظ بالسلطة التى أورثتهـا إياها الحكومة القيصرية ، وفضلت أن تصافى الفرس لعلهم يحالفونها على الأمم الغربية ، ونزلت عن كل دعوى للسيادة على فارس . ولما كانت بريطانيا لم تطالب بحقوق الحماية على الجزء الشرقى من تلك البلاد إلا لتتقى خطر الروسيا ، فقـد نزلت هى أيضاً عما تدعيه لنفسها من الحقوق فى هـذا الإقليم ، واستعادت بلاد الفرس استقلالها القومى كاملاً غير منقوص . ثم حاولت أن تنشئ فيها مجلساً أو برلمـاناً ذا سلطة ، وأن تقيم فى البلاد نظام الحكم الجمهورى ، لـكنها لم تـكن مستعدة للنظم الدمقراطية ، فشبت فيها نار الثورة التى انتهت باعتلاء أسرة جديدة العرش ، واستدعاء مستشارين أمريكيين لتنظيم مالية البلاد . ثم انضمت فارس إلى عصبة الأمم فأمنت بذلك على استقلالها من أن يهدده أحد فى المستقبل .

بلاد الأفغان

تسكن بلاد الأفغان الجبلية قبائل همجية لا تخضع لقانون أو نظام ، بقيت قرناً من الزمان تتنازع بلادها دولتان أوربيتان قويتان هما الإمبراطورية الروسية فى الشمال وإمبراطورية الهند البريطانية فى الجنوب الشرقى . وقامت بينها وبين بريطانيا حربان مشئومتان إحداهما فى عامى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ ، والثانية فى عامى ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، حاولت فيهما جيوش من الهند أن تسيطر على بلاد الأفغان وعلى الممرين الخطيرين الواقعين فى الشمال الشرقى ، وهما اللذان سلكهما كل مغير على بلاد الهند فى الأزمنة التاريخية . وقد دلت هاتان الحربان على أن كل محاولة للاستيلاء على أفغانستان مقضى عليها بالفشل . لكن بريطانيا بعد الحرب الثانية سيطرت على الممرات المهمة بعد أن ضمت إلى أملاكها بلوخستان ، وأنشأت فى كوتا قاعدة حربية هامة ، وبسطت نوعا من السيادة على القبائل الضاربة على الحدود والتى يخترق بلادها ممر خيبر

وغيره من الممرات . وزيادة على ذلك فان أمراء أفغانستان قبلوا أن تكون سياستهم الخارجية خاضعة لإشراف حكومة الهند ، وأن لا تكون لهم علاقات مستقلة مع أية دولة أخرى ، وكانوا يستولون فى نظير ذلك على إعانة سنوية رفضوها آخر الأمر .

وكان من حسن حظ الهند أن أفغانستان ظلت يحكمها طوال مدة الحرب أمير مخلص للحلف البريطانى ، هو الأمير حبيب الله الذى قضى على كل بوادر الاضطراب بين رعاياه ، حتى فى الوقت الذى كان يحتمل أن تثور فيهم روح التعصب على أثر سقوط الدولة التركية . لكن حبيب الله اغتيل عقب انتهاء الحرب مباشرة (فى يناير سنة ١٩١٩) ، وخلفه أمان الله الذى دفعته حميته الإسلامية وتحريض عمال الروس البلاشفة إلى إعلان الحرب على الحكومة البريطانية والاستعداد لغزو الهند . وزاد الموقف خطورة أن المتحمسين من مسلمى الهند أثار شعورهم سقوط الدولة التركية ، فكانوا

مستعدين لأن يرحبوا بالغزاة ويقدموا لهم المساعدة .
فلم يكن ثمة مفر من نشوب حرب أفغانية ثالثة . لكن
الحكومة البريطانية الهندية سَيّرت إلى الغزاة قوات
هائلة صدتهم بسرعة فائقة ، وانتهت الحرب ولم تكد
أوربا تعرف عنها شيئاً .

وكانت حكومة الهند فى موقف يبيح لها أن تملى
على عدوها شروط الصلح ؛ لكن المعاهدة التى عقدت
بين الدولتين قد أثر فيها روح العصر الجديد ، فلم تجعل
الإشراف البريطانى على سياسة الأفغان أقوى وأحكم ،
بل ألغته إلغاء نهائيا ، وأعلنت بلاد الأفغان دولة مستقلة
ذات سيادة ، وانتهى ما كان لحكومة الهند من إشراف
على علاقاتها الخارجية ، وبطل ما كانت إنجلترا وعدتها
به من إعانة . وسرعان ما أرسل الرسل الأفغانيون لتمثيل
بلادهم فى عواصم الدول الأوربية ؛ وعقدت معاهدات
بين الأفغان وتركيا وفارس والروسيا ؛ وسافر أمير البلاد
إلى أوربا تصحبه زوجته الأوربية ؛ ويلوح أنه كان يحلم

بإدخال النظم الأوربية إلى مملكته الهمجية . لكن ماظفر به من فوز كان قصير الأجل ؛ فلم يكد يعود من رحلته فى عام ١٩٢٩ حتى خلع من ملكه وعادت القبائل الأفغانية إلى ما كانت عليه من الاضطراب والفوضى ، ولكنها على كل حال أفلحت فى خلع نير السيادة الغربية .

ومجمل القول أن الحرب كان لها فى العالم الإسلامى نتائج هامة . منها أن سلطان الدول الأوربية الذى كان آخذ فى الاتساع وقف نهائيا ، ومنها أن طائفة من الدول القومية قامت فى هذه البلاد ، بعضها تكون بالفعل وبعضها فى دور التكوين ، بعضها تام الاستقلال وبعضها تشرف عليه أوربا إشرافا صرح القائمون به بأنه موقوت . قامت هذه الدول على أنقاض الحلم القديم حلم الوحدة الإسلامية . فتركيا ومصر والعراق وسوريا وفلسطين وفارس وأفغانستان هى طائفة من الوحدات السياسية الجديدة ، التى ستضطلع كل منها فى المستقبل بدور هام فى حياة العالم المشتركة تحت إشراف عصبة الأمم .

الفوارق فى الهند

إن مشكلة الحكم فى الهند أصعب وأعقد منها فى العالم الإسلامى وفى أوربا ، لأن ما بين الهنود من فروق جنسية ولغوية ودينية وطائفية ، ومن اختلاف فى درجة الرقى ، يفوق كثيراً ما بين الشعوب المسيحية أو الإسلامية من فروق . ومع أن البلاد فى ذاتها وحدة حقيقية ، فإنها من الوجهة السياسية لم تكن فى أى عهد من تاريخها وحدة متماسكة حتى وهبتها بريطانيا هذه الوحدة بعد استيلائها عليها . فأصبحت الهند على يديها فى القرن التاسع عشر وحدة سياسية ، وتمتعت بالسلم والأمن والشرائع العادلة ، وأصبحت لها أداة مشتركة للتفاهم هى اللغة الإنجليزية التى تستطيع أن تتخاطب بها الطبقة الصغيرة المتعلمة فى جميع أنحاء البلاد ، وانتشرت فى البلاد طائفة من الأفكار السياسية مُسْتَمدة من البلاد الغربية . ومن هذه الظروف كلها نشأ لأول مرة فى تاريخ الهند شعور بالقومية الهندية المشتركة ، وكلما نما هذا الشعور

بعث فى نفوس الهنود روح الاستياء والتذمر من الخضوع لشعب أجنبي .

بدأت الحركة الهندية الوطنية منذ خمسين عاماً ، ونادى بها لأول مرة المؤتمر الهندى الوطنى ، ولكنها كانت فى بادئ أمرها مقصورة على الفئة القليلة جداً المتعلمة تعليما غربيا ؛ وحتى هذه الفئة كانت تعتقد أن دوام الرابطة بين الهند وبريطانيا ، التى كان لها الفضل فى توحيد الهند ، ضرورى لدوام هذه الوحدة . واشتدت المطالبة بالاستقلال الذاتى خلال العشرين سنة السابقة للحرب ، واقترنت بالعنف حتى أصبحت خطراً يتهدد الحكم البريطانى بعد سنة ١٩٠٧ ، حينما أصابت هيبة الغرب تلك الضربة القوية وهى الهزيمة التى منيت بها الروسيا على يد اليابان . وعندئذ بدأت سلسلة من المؤامرات السرية وحوادث الاغتيال ، وحاول الهنود أن يقاطعوا البضائع البريطانية . وأجابت بريطانيا بعض مطالب الحركة فنفذت إصلاحات مورلى منتو (Morley Minto)

بأن أدخلت فى المجالس التشريعية للولايات عنصراً منتخباً كبيراً (وإن لم تكن له الأغلبية فى هذه المجالس) . ولكن الأثر الوحيد الذى كان لهذه الخطوة هو أن المعارضة اشتد ساعدها وأصبحت أقدر على التعبير عن آرائها بصفة رسمية . ذلك أن النواب المنتخبين الذين حرموا كل تبعة ساروا سير من لا تبعة عليه ، وبذلك أصبحت مشكلة الهند فى بدء الحرب الكبرى من المشاكل العويصة .

ودارت رحى الحرب فكانت سبباً فى سكون الاضطراب ، كما أنها أظهرت ولاء الهند للرابطة التى بينها وبين بريطانيا بأجلى مظاهره . فقد تطوع للقتال عدد كبير من الهنود كلهم بوجه التقريب من الولايات القليلة ذات الروح الحربى ، وأبدى هؤلاء الجنود ضروباً من البسالة والشهامة فى كثير من ميادين القتال وبخاصة فى العراق وفلسطين ، وتمكنت بريطانيا بذلك من أن تسحب جنودها كلهم تقريباً من الهند فسحبتهم بالفعل .

لكن الحرب مع ذلك قوت الحركة الوطنية ، وضاعفت خطاها وزادت فى مطالبها زيادة كبيرة . ذلك أن الهند قد دعيت للقيام بواجبها فى الحرب إلى جانب الأملاك البريطانية المستقلة ، واشترك ممثلوها فى مجالس الحرب ثم فى مؤتمر الصلح وعصبة الأمم (حينما حل وقتهما) ، فكان معقولاً أن يتوقع الهنود وأن يطلبوا لأنفسهم تلك الحريات التى يقول الحلفاء إنهم يدافعون عنها ؛ ولم يكن زعماء الهند ليرضوا بعدئذ بشىء أقل من الاستقلال الداخلى التام . وزيادة على هذا فإن سير الحرب غير موقف طائفة كبيرة من الطوائف الهندية . ذلك أن ما كان يبدو فى الأفق من بوادر سقوط الدولة العثمانية والخلافة الإسلامية أزعج المسلمين الذين يكونون خمس سكان الهند جميعهم ، والذين ظلوا حتى ذلك الوقت بعيدين عن الحركة الوطنية بوجه عام . وكان أنصار هذه الحركة أول الأمر لا يَتَعَدَّون الهندوس المتعلمين تعليماً غربيا . أما بعد الحرب فقد أخذ يبدو فى حيز الإمكان جمع شتات

الآراء وتوحيدها جميعا لمقاومة السيادة البريطانية .

وأدركت الحكومة البريطانية السرعة التى سارت بها الحوادث ، فاعتزمت أن تترضاها بتقدمة كبيرة سخية ؛ ولذلك أصدرت فى أغسطس عام ١٩١٧ تصريحا خطيراً أعلنت فيه أن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية فى الهند منذ ذلك الوقت هو ترقية نظم الحكم الذاتى ترقية مطردة ، غايتها النهائية منح الهند استقلالها الداخلى التام فى داخل دائرة الإمبراطورية البريطانية . على أنه لم يكن من المستطاع وقتئذ أن يوضع نظام كامل لإقامة الحكم الذاتى على الفور فى بلاد مترامية الأطراف مختلفة النزعات ؛ ولذلك كانت الخطوة الأولى فى سبيل التدرج هى التى جاءت فى تقرير منتاجيو شلمزفورد (Montague-Chelmsford) الذى صدر به قانون وافق عليه البرلمان . وقد أقام هذا القانون فى أقاليم الهند نظاماً مختلطاً للحكم « نقلت » بمقتضاه بعض الأعمال الحكومية إلى وزراء مسئولين ، و « احتفظ » ببعض

الشؤون (ومنها الأمور المالية وحفظ النظام فى البلاد) للحاكم العام المعين والموظفين الداعين. وحتى فى الولايات نفسها منح الحكام سلطات عليا كبيرة يعتمدون عليها إذا ما انهار بناء هذا النظام. أما حكومة الهند العامة فلم يكن فيها عنصر واحد من عناصر الحكومة «المسئولة» وإن كانت أغلبية الأعضاء فى الجمعية التشريعية من المنتخبين. على أن الحكومة البريطانية وعدت بأن تعيد النظر فى النظام الموضوع فى نهاية كل عشر سنين، وأن توسع دائرة الحكم الذاتى إذا أفلح هذا النظام. لكن هذا الوعد لم ينتج سوى الهياج المستمر العنيف، والمطالبة بتوسيع دائرة الحكم الذاتى.

ورفضت أغلبية الهنود الوطنيين من أول الأمر هذه المقترحات، ولم تر فيها ما يحقق رغائبها، وقاطعت فى بادئ الأمر الانتخابات التى ترتبت عليها، فألغيت تبعة السير بهذا النظام على عاتق فئة قليلة العدد من المعتدلين، وباء بالفشل فى كل مراحله. وكيف يفلح

نظام للحكم يجمع بين المسئولية وعدم المسئولية ولا يكون لهيئاته المسئولة سلطة كافية على الأموال اللازمة لتسيير دولاب العمل ؟ وزاد الطين بلة ما ساد فى الهند من القلق والاضطراب فى العشر السنين التى أعقبت إدخال هذه الإصلاحات ؛ فقد قام بين الهندوس زعيم عظيم هو المهاتما غاندى (Gandhi) الذى كان يحلم بالتخلص من المدنية الأوربية الخبيثة والرجوع بالهند إلى ما كانت عليه فى عهدها الأول من بساطة وروحانية . ولإدراك هذه الغاية دعا غاندى إلى القيام بحركة سماها حركة عدم التعاون السلمية ، أى المقاطعة السلمية لكل ماهو بريطانى ، حتى يضطر البريطانيون إلى التخلى عن سعيهم لحكم الهند . لكن عدم الالتجاء إلى العنف لم يكن مستطاعاً وسط كل هذا الهياج ، وكان أعظم ما نجح فيه غاندى هو أنه ضم إلى الحركة الوطنية عدداً كبيراً من الفلاحين الذين يكونون أغلبية الشعب الهندى الساحقة ، وبث فيهم روح العداء لبريطانيا ، وذلك بما بعثه فى نفوس

الشعب الهندى من إجلاله وتعظيمه .

هذا من حيث الهندوس . أما المسلمون فقد أثار فيهم سقوط الدولة العثمانية شعور الكراهية الشديدة لبريطانيا ، وبلغ الأمر بالمتطرفين من زعماء الهند المسلمين أن أظهروا استعدادهم لتشجيع إغارة مسلمى الأفغان على الهند والترحيب بها ، مع أن هذه الغارة لو نجحت لما كان لها من أثر إلا انتشار الفوضى والخراب فى ربوع البلاد . وجاء على الهند وقت أخذ يقترب فيه الهندوس والمسلمون بعضهم من بعض — يمثل الأولين غاندى ويمثل الآخرين شوكت ومحمد على . وكانت هذه الفترة —١٩١٩— ١٩٢٣هى أشد أوقات الأزمة خطورة ، لأن فيها حدثت اضطرابات شديدة فى إقليم البنچاب (Punjab) ووقعت حادثة أمرتزار (Amritsar) المشئومة التى أطلقت فيها المدافع الرشاشة على جمهور من الشعب ، فغلت مراجل الغيظ فى الصدور وازدادت التسوية صعوبة على صعوبتها .

لكن التحالف بين الهندوس والمسلمين لم يكن أمراً طبيعيا ، فقد خبت نار الحماس فى صدور المسلمين لما ألغى الأتراك الخلافة وقضوا على كثير من التقاليد التى طالما عظمها المسلمون . وفى هذه الثورة النفسية العامة تجدد النزاع الدينى القديم بين الهندوس والمسلمين وازداد شدة على شدته ؛ وذلك لأن من عادة الزراع الجهلاء إذا ماحدثت اضطرابات فى الهند أيًّا كان منشؤها وخفت سلطة الحكومة الكابحة ، من عادة هؤلاء أن يصبوا جام غضبهم على أعدائهم الأقدمين . وأخذ المسلمون وهم أقلية السكان يخشون قيام الحكم الذاتى فى الهند ، لئلا يؤدى قيامه إلى سيادة الهندوس عليهم . وكذلك بدأ الأمراء الوطنيون ، الذين يحكمون ثلث بلاد الهند وما يقرب من ربع سكانها ، يبدون كرههم الشديد للخضوع لحكومة يشرف عليها القانونيون والسياسيون من رجال الهند البريطانية .

وكان الأثر الذى تركته تجارب هذه السنين

المضطربة أن زادت عظة الماضى ثبوتا ، وتلك العظة هى أن المنازعات الجنسية والدينية والطائفية فى الهند خطيرة بدرجة تجعل قيام أى نظام للحكم على قواعد المناقشة والاتفاق من الصعوبة بمكان ، وأن وجود السلطة البريطانية فى الهند ، وهى سلطة خارجية محايدة ، هو الذى أنقذها من مصائب الفوضى وكبح جماح القوى التى تعمل على خلق الاضطراب . ولكن النفوذ الغربى الذى وهب الهند السلم والنظام هو نفسه الذى غرس فيها حب الحرية . وكيف تتحقق فى بلد يفيض بالاختلافات والمصالح المتناقضة وحدة الرأى والقصد ، التى تقوم عليها فكرة القومية ؟ وهل يمكن التوفيق بين النظم الدمقراطية وبين نظام الطبقات الجامد الذى يقرر تفوق الطبقة الممتازة على عامة الشعب تفوقا دائماً ، كما يقرر أن خمس سكان البلاد جميعها منحطون بطبيعتهم انحطاطاً يجعل خيالهم نجساً مدنساً ؟ لكن مبادئ الحرية إذا غرست لا بد أن تنمو وتزدهر ، ولذلك فإن « التدرج فى سبيل

الحكم الذاتى » أمر لا بد أن يتحقق بوسيلة من الوسائل . فكيف يوفق بين هذه الغاية وبين المحافظة على السلم والنظام اللذين لم تتمتع بهما الهند فى تاريخها كله إلا بعد قيام الحكم البريطانى فيها ؟ إن التوفيق بين هاتين الغايتين قد خلق عدة مشاكل هى أصعب ما واجهه تاريخ العالم السياسى .

نعود بعد هذا الاستطراد فنقول إنه لما أخفقت تجربة عام ١٩٢٠ إخفاقاً ملموسا ، كان لا بد من استنباط علاج جديد للمشكلة . ولذلك عينت الحكومة فى عام ١٩٢٧ لجنة سيمون (Simon) ، وهى لجنة بريطانية بحتة اختير أعضاؤها كلهم من البرلمان البريطانى ؛ فكان تعيينها بهذا الشكل تقريراً لمسئولية بريطانيا النهائية عن حكم الهند . ولهذا السبب عينه رفض الوطنيون الهنود أن تكون لهم بها صلة ما . فلما زارت الهند قاطعها جميع السكان إلا فئة قليلة من المعتدلين الذين لا حول لهم ولا قوة ، ورُفضت توصياتها قبل أن توضع . وبينما كانت

اللجنة تواصل أبحاثها اشتدت الحركة الوطنية وزاد تطرفها حتى أصبحت تطالب باستقلال الهند استقلالاً تاماً عاجلاً ، وأعلن هذا المطلب فى لاهور فى شهر يناير عام ١٩٣٠ . وجرف التيار فى سبيله كل الطبقات حتى المعتدلين ، الذين لم يعودوا يقنعون بأقل من الاستقلال الداخلى التام ضمن نطاق الإمبراطورية البريطانيـة ، وهو النظام المعروف بنظام الأملاك المستقلة (الدمنيون) . ولما نشر تقرير اللجنة كان نشره إيذاناً بتجدد حركة « العصيان المدنى » بقيادة غاندى ، وحدوث الشغب والاضطراب الشديد فى كثير من البلاد الهندية . وبلغ من تطرف الحركة الوطنية أن الهنود كلهم لم يكد يوجد بينهم من يقبل البحث أو المناقشة فى المشاكل العويصة التى تقوم فى سبيل الحكم الذاتى ، وهى خطر التصادم بين الهندوس والمسلمين ، واستحالة التوفيق بين الدمقراطية ونظام الطبقات ، والتباين الشديد بين الولايات ذات الروح الحربى التى تمد الجيش بجميع رجاله تقريباً ، وبين الولايات

المسالمة التى يخرج منها كل الذين يتقدمون للامتحان لطلب الوظائف الحكومية ، واتساع الهند العظيم ، واختلاف درجات الرقى والحضارة بين ساكنيها .

فهل يقبل قادة الرأى العام الهندى مقترحات لجنة سيمون أو غيرها من المقترحات ؟ وهل يستطاع بغير القوة الاحتفاظ بالوحدة السياسية والسلام والنزاهة فى توزيع العدالة بين الناس ، وهى خير ما وهبه الحكم البريطانى الهند من المزايا ؟ وهل يمكن أن ينجح أى نوع من أنواع الحكم الذاتى قبل أن تتبدل الحال الاجتماعية فى الهند تبدلاً كبيراً ؟ إن المستقبل وحده هو الكفيل بالإجابة عن هذه المسائل كلها ؛ ولكن مهما يكن من أمرها فإن شيئاً واحداً يظهر ظهوراً لا خفاء فيه ، ذلك أن الحوادث التى وقعت فى الهند بعد الحرب الكبرى كانت أقوى من حوادث تركيا ومصر نفسهما فى الدلالة على أن المدنيات القديمة التى كانت قائمة فى البلاد غير الأوربية قد ثارت على سيادة الغرب السياسية ، وإن

قبلت كثيراً من أفكاره ، وأن آراء الغرب الجديدة أخذت تختمر فى عقول الشرق القديمة . وليس فى مقدور أحد أن يتنبأ بما سوف تؤدى إليه هذه الحال ، ولكنها مهما تكن نتيجتها ستعد من غير شك من أخطر حوادث التاريخ البشرى وأعظمها شأناً .

٥ — الفوضى فى بلاد الصين

لا يتسع المجال هنا لأن نفصل القول فى وصف الانقلابات الثورية التى حدثت فى بلاد الصين ، أو الفوضى التى أعقبت هذه الانقلابات . ولكننا لا يسعنا أن نغض الطرف عن سلسلة الحوادث التى كان لها أكبر الأثر فى مصير شعب لا يقل عن خمس الجنس البشرى .

لما استهل القرن العشرون لاح أن إمبراطورية الصين القديمة الجامدة لا بد أن تتقطع أوصالها وتسيطر عليها الدول الأوربية الكبرى واليابان ؛ حتى عقدت المعاهدة الإنجليزية اليابانية فى عام ١٩٠٢ ، وانتصرت اليابان على الروسيا فى عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، فحال ذلك

دون هذه النتيجة . ولكن الصين بقيت عاجزة مضطربة النظام ، وظلت إلى أيام الحرب الكبرى ميدانًا يمتد فيه نفوذ الدول الغربيـة بسرعة متزايدة ، على يد التجار وطلاب الامتيازات ومنشئ السكك الحديدية والمبشرين ورجال التعليم . وفى الوقت نفسه قامت فى البلاد حركة قومية قوية دعامتها الشبان الصينيون ، وبخاصة الذين تلقوا منهم العلم فى اليابان وأمريكا وأوربا . وكان القائمون بها يرجون أن ينقذوا بلاد الصين كما أنقذت اليابان من قبل بإدخال النظم الغربية . وكان نبى هذه المدرسة العظيم الدكتور صن يات سن (Sun-Yat-Sen) الذى يمكن أن نسميه بمازينى (Mazzini) الحركة الصينية الوطنية . وكان يشبه مازينى فى أنه كان نبيًّا لا رجلاً سياسيًّا عمليًّا . وكان هو وحركة الصين الفتاة — التى هو نبيها — يكرهان سـيادة الدول الأوربية على البلاد ، ويعملان على خلع نيرها . ولكن رجال هـذه الحركة كانوا متشبعين بالمبادئ الغربية ، مبادئ القومية والدمقراطية ، راغبين

فى أن يدخلوها بجملتها إلى بلاد الصين ، من غير أن يتبينوا حال أهل هـذه البلاد الواسعة الذين تسيطر عليهم التقاليد القديمة ، وتنتشر بينهم الأمية ويعرفوا استعدادهم لقبول هذه الآراء .

وقامت فى عام ١٩١١ ثورة فجائية فى البلاد انتهت بإسقاط أسرة المانشو (Manchu) التى كانت سلطتها على ضعفها تجمع البلاد كلها تحت لواء واحد . وقوضت هذه الثورة فيما قوضته أركان نظام الحكم فى الولايات الصينية ، وهو ذلك الحكم القديم الذى كانت تتولاه طائفة الحكام الصينيين المتعلمين ، وجعلت الصين بالاسم جمهورية واحدة كبيرة يتولى السلطة فيها برلمان منتخب . ولكن كان يلوح من بادئ الأمر أنه لا يمكن لأية هيئة منتخبة أن تمثل البلاد تمثيلا حقيقيا ، أو أن يدين لها بالطاعة الشعب الصينى الهمجى الكثير العدد . وزيادة على ذلك فقد كان لا يزال للدول الأوربية أملاك فى بلاد الصين ، فكان فى شنغهاى (Shanghai) وغيرها من

الثغور الصينية جاليات أجنبية تكاد تكون مستقلة فى حكم نفسها ؛ وهذه الثغور هى التى تشرف على أكبر قسم من تجارة البلاد . وكانت الجمارك تحت إدارة الأوربيين ، وروعى فى وضع التعريفة الجمركية مصالح هؤلاء خاصة ؛ وكانت الخطوط الحديدية المهمة فى أيد أجنبية ، كما كان الأجانب لا يحاكمون إلا أمام محاكمهم الخاصة . وتبين أن الصين لا تستطيع أن تكون دولة قومية موحدة آمنة مستقلة بحق إلا إذا تغلبت على هذه العقبات الجمة القائمة فى طريقها .

وقام فى الصين إدارى حازم يدعى يوان شى كاى (Yuan - Shi -Kai) حكمها عدة سنين حكما مطلقاً مستنداً فى الظاهر إلى نظم برلمانية صورية ، وحافظ فيها على مظاهر الوحدة ؛ ولكن سلطته لم ترق فى أعين الجمهوريين النظريين أتباع صن يات سن الذين كان لهم نفوذ قوى فى كانتون (Canton) والولايات الجنوبية ، واستقل حكام الأقاليم استقلالا فعليا . فلما شبت الحرب كانت

الصين تنحدر بسرعة فى هاوية الفوضى . وانحصر اهتمام الدول الأوربية فى شؤونها الخاصة ، فلم تستطع التدخل فى شؤون الصين لتعينها على أمرها أو تحول بينها وبين الفوضى . وكان فى وسع الصين أن تنتفع بهذا الظرف فتثبت قواعد النظام الجديد ، ولكن الذى حدث بالفعل هو أن هذا الظرف قد أتاح لليابان الفرصة لتقوية نفوذها . وما زالت تعمل لذلك حتى أصبحت المسيطرة على شؤون الصين ، فاستولت على ثغر كياو تشو (Kiao - chau) الألمانى وقلعته ، وبسطت سلطانها على ولاية شانتنج (Shantong) الغنية ذات الموقع الحربى المنيع . ثم قدمت للصين طائفة من المطالب بامتيازات ومنح لم تقو حكومتها الضعيفة على رفضها . ولما وضعت الحرب أوزارها لاح أن جميع بلاد الصين المضطربة سوف تقع تحت سيطرة اليابان ، وأن موارد الثروة الواسعة التى يمتلكها الجنس الأصفر سوف تشرف عليها جميعها سلطة واحدة .

وفى هـذه الأثناء كانت الفوضى تضرب أطنابها بسرعة فى بلاد الصين . فكانت فى پكين (Peking) حكومة لهـا مندوبون فى مؤتمر الصلح وفى عصبة الأمم وتدعى أن لها حق التكلم بلسان الصين كلها ، فطلبت أن يعترف باستقلال البلاد ، وأن يكون لهـا الإشراف الـكامل على جماركها ، وأن تلغى منها الامتيازات الأجنبية لأن البلاد أصبحت جمهورية دمقراطية . ولـكن حكومة پكين بلغت من الضعف وقلة النفوذ مبلغاً جعل الدول لا تقيم لهذه المطالب وزناً . ذلك لأن أتباع صن يات سن المعروفين بالـكومنج تانج (Kuoming - tang) أنشأوا فى كانتون وجنوب الصين حكومة شبه مستقلة ظن أنها على اتصال وثيق ببلاشفة الروس . وكانت السلطة الفعلية فى الأقاليم فى يد الحكام الإداريين أو قواد الجيش ، الذين لم يكونوا يترددون فى شن الغارة بعضهم على بعض . وبذلك أصبحت الصين فى حال من البؤس يعجز عنها الوصف . ولمـا أراد التجار الأوربيون عامة

والإنجليز منهم خاصة أن يستأنفوا نشاطهم بعد الحرب ويعوضوا ما فاتهم فى أثنائها ، كان من الطبيعى أن يثور شعور الصينيين الجنسى على هؤلاء التجار . وإذ كان اليابانيون والإنجليز هم أكثر التجار نشاطا ، فانهم كانوا أكثر من غيرهم تعرضاً لهذه الحملة على الأجانب والمقاطعة التجارية .

ولكن الأمل فى استقامة الأمور بدأ يحيا فى سنتى ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ حينما اكتسح حزب الجنوب المتطرف معظم بلاد الصين ووصل إلى يانج تسى كيانج (Yang tsi - Kiang) وتخطاه شمالا . وكان يلوح أن رجال هذا الحزب أقل حرصاً على مصالحهم الشخصية من القواد الطامعين الذين كانوا يسيطرون على معظم البلاد ، وبلغ من سرعة تقدمهم وقوتهم وكراهيتهم الظاهرة للأوربيين أن اضطرت الدول إلى إرسال قوات خاصة لحماية أرواح رعاياها وأموالهم ؛ وأحدق الخطر مدة من الزمن بشنغهاى نفسها مركز الجاليات الأوربية . وأهم من هذا

كله أن لاح بعض الأمل فى أن الحكومة الجديدة التى قامت فى نانكين (Nanking) العاصمة القديمة الواقعة فى وسط البلاد الصينية سيقوى سلطانها ويستتب لها الأمر ؛ بل بلغ من قوة هذه الحكومة بالفعل أن حملت اليابان والدول الأوربية على النزول عن بعض مطالبها . ولو أوتيت القوة الكافية لبسط سلطانها على جميع البلاد لبدأت الأمور تسير فى طريق الخير والفلاح . ولكنها عجزت عن ذلك لأن الأداة الحكومية القديمة تحطمت ، ولم يكن من السهل إنشاء أداة جديدة على الفور ، وبخاصة فى بلاد كالصين اتسعت رقعتها واختلفت مشارب أهلها وبلغت مُغْرِيات الفساد والرشوة والمطامع مبلغاً تصعب مقاومته . ولم يكن من المستطاع إخضاع قواد الجيش الأقوياء وبخاصة فى شمال البلاد ؛ ولذلك كله يبدو أن الصين سوف تبقى زمناً طويلاً مسرحاً للفوضى والاضطراب اللذين طالما تعرضت لهما فى الماضى كلما سقطت أسرة حاكمة قديمة وجلست على عرشها أسرة جديدة .

وكذلك لم تجن الصين من انتشار الأفكار الغربية إلا المتاعب والشقاء ، وذلك لأن عقولها القديمة لم تقو على احتمال الآراء الجديدة . فهل يا ترى تستطيع الصين أن تنشئ فيها حكومة منظمة ، يدين لها بالطاعة ذلك العدد الغفير من الناس ؟ وإذا استطاعت فما السبيل إلى إنشاء تلك الحكومة ؟ إن الجواب عن السؤالين فى ذمة المستقبل ، ولكن أمرين يبدوان بجلاء بين ثنايا هذه القصة الصينية قصة الانحلال والتفرق : أولهما أن الشعب الصينى قد ثار على سيطرة الشعوب الأوربية ثورة لاشك فيها ، وصمم على أن يكون له « حق تقرير مصيره » مهما قاسى فى سبيل ذلك من الشدائد والآلام . ويبدو أن النظام الجديد مهما بلغ البطء فى إنشائه ، لا يمكن أن يقوم الآن تحت إشراف الأوربيين أو اليابانيين . ذلك بأن الروح الصينية القومية بلغت من القوة مبلغاً لا يسمح بهذا الإشراف ، وإن لم يستطع نشر لواء الأمن والنظام بين الأمة الصينية . والحقيقة الثانية البادية للأعين أن

أقوى العناصر فى الحركة الصينية الجديدة أخـذت تقلد النظم والأساليب الأوربيـة ، وإن رفضت الإشراف الأوربى على شؤون البلاد .

لم يتسع المقام هنا إلا لإيراد هذه العجالة الناقصة الجافة فى وصف الاضطراب والانحلال المنتشرين فى الصين ؛ ولـكن يبدو منها بوضوح أن المظاهر التى نلقاها فى الصين هى نفسها التى نلقاها فى كثير من البلاد الأخرى فى خارج أوربا . هذه المظاهر هى أن ما كان للشعوب الأوربية من سيادة سحرية قديمة قد انقضى زمنه ، وأن الشعوب غير الأوربية قد اعتزمت أن تتخلص من الدكتاتورية السياسـية الأوربية ، ولـكنها لا تستطيع ولا ترغب أن تتحرر من المبادئ الإنشائية والانفصالية التى سرت إليها من أوربا ، وهى مبادئ الحرية القومية والحكم الدمقراطى والتنظيم الصناعى .

الفصل الخامس

تقدم النزعة الدولية

١ — الاكتفاء بالنفس والاعتماد على الغير

لم تبق الحرب مجالاً للشك فى أن العالم قد صار فى الثلاثة الأجيال التى سبقتها وحدة سياسية واقتصادية متماسكة الأجزاء ، وأن الواجب على الشعوب بعد الآن أن يعتمد بعضها على بعض . وهذه الفكرة هى التى أوحت إلى رجال السياسة بإنشاء عصبة الأمم ؛ ولكنها لم تخضع فى الحال مصالح الأمم الخاصة إلى المصالح العامة لها مجتمعة ؛ ولم يكن فى استطاعتها أن تفعل ذلك . بل حصل عكس هذا بالضبط فإن الحرب قوت روح الأنانية القومية ؛ ولذلك رأينا معاهدات الصلح التى أنشأت عصبة الأمم تنشئ أيضاً عدداً من الدول القومية الجديدة وتتركها حرة تجرى وراء ذلك السراب الكاذب ،

سراب الاكتفاء بالنفس فى التسليح والتجارة . ولذلك كان تاريخ العشر السنين التى أعقبت الحرب هو تاريخ الكفاح المستمر بين غرضين أو مبدأين متناقضين ، أحدهما المبدأ القديم مبدأ الكفاية الذاتية القومية الذى سارت عليه الدول القومية على الدوام ، وثانيهما الاعتراف بمبدإ اعتماد الدول بعضها على بعضها والعمل بمقتضاه .

ويمكن القول بوجه عام أن مبدأ الكفاية الذاتية كانت له الغلبة فى هذه السنين البئيسة ، وقد رأيناه يعمل عمله بين الدول الأوربية ، كما رأيناه فى الروح الحماسية القومية السائدة فى الشعوب غير الأوربية . فلا نكاد نرى أمة لا تبغى الاكتفاء بنفسها فى الناحية الاقتصادية بزيادة الضرائب الجمركية ، مع أن الدول كلها اعترفت فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى عام ١٩٢٧ بأنها بهذا العمل تجر على نفسها الخراب والدمار . وأضحت العقبات القائمة فى سبيل التجارة الدولية فى هذا الوقت أكثر عدداً وأشد خطراً مما كانت قبل الحرب ؛ وذلك لأن

تسعاً وعشرين أمة تبذل جهـدها لـكى تمنع رعاياها من شراء غلات الأمم الأخرى ، فـكان جزاؤها ذلك البؤس الذى عم العـالم المتمدين كله . ولهذا نرى العالم بعـد اثنتى عشرة سـنة من الحرب الـكبرى تبدو عليه من الوجهة الاقتصادية ظاهرة غريبـة ، تلك هى أن المواد الغذائية والمواد اللازمة لإنتاج الثروة زاد مقدارها فوق ما يجب ، ولـكنها ظلت مخزونة فى البلاد التى أنتجتها لا تجد من يشتريها ، وانتشرت الفاقة بين منتجيها ؛ كذلك زادت الآلات والأدوات التى يمكن بهـا تهيئة هذه المواد لسد حاجة الناس ، وزاد عدد العمال الماهرين الذين يستطيعون أن يديروا هـذه الآلات ، ولـكن الآلات ظلت مع ذلك معطلة وتردى أصحابها فى هوة الإفلاس ، بينما العمال الذين فى وسعهم أن يغنوا أنفسهم ويغنوا العالم معهم يعيشون عيشة البطالة والفاقة ، حتى أصبحوا كلا على العاملين منهم . وأهم الأسباب التى أدت إلى هذه الحال العجيبة أن الأمم فى سعيها إلى الا كتفاء

بنفسها وضعت فى سبيل تبادل الثروة كل ما تستطيع أن تبتكره من العقبات ؛ فهى تريد أن تبيع منتجاتها ، ولكنها تأبى أن تأخذ الثمن الوحيد التى يمكن أداؤه لها وهو منتجات البلاد الأخرى .

كذلك لا تزال الدول عامة (ما عدا التى نزع سلاحها عنوة) تعمل على تأمين نفسها من أخطار وهمية بزيادة سلاحها ، وتلقى بذلك على كاهل شعوبها ما يستلزمه هذا التسليح من نفقات باهظة . وهذه الدول تعلم حق العلم أن الخراب فيما تفعل ؛ وكثيراً ما أعلنت ذلك صراحة ؛ وهى موقنة أنها بهذا التسليح لا تستطيع أن تضمن لنفسها الأمن والسلامة . تعلم ذلك كما تعلم أن مبدأ الاكتفاء بالنفس لا يمكن تحقيقه ، وأن السعى إليه يجر عليها الخراب . وهى تعقد المؤتمرات لنزع السلاح ولكن هذه المؤتمرات تصبح دائماً مؤتمرات للتسليح ؛ وكل أمة تذهب إليها تَعُدُّ سائر الدول منافسة لها ، فتبذل جهدها لتمتازعنها ، ولا ترضى أن يعتمد بعضها على بعض ،

أو أن تثق كل منها بالأخرى ، بل كل الذى تسعى إليه أن تكتفى بنفسها وتستقل عن غيرها .

وفى وسط هذه المخاوف والمنافسات قامت العصبة لتغرس فى الأمم العقيدة الجديدة الرشيدة ، عقيدة اعتماد البعض على البعض وتُنَمِّيها . وقد يلوح أحياناً أنها لم تتقدم إلى هذه الغاية إلا تقدما ضئيلا ، ولربما كان الواجب عليها أولا أن تُبيِّن للأمم إفلاس مبدإ الاكتفاء بالذات قبل أن يكون هناك أمل فى نجاح المبدإ الثانى مبدإ العصبة . ولكن على الرغم من البؤس الذى جره على العالم ولا يزال يجره عليه سعى الأمم للاكتفاء بذاتها ، فان التقدم الذى تم على يد العصبة فى تلك الفترة القصيرة من تاريخها ، وهى فترة لا تزيد على عشر سنين ، تقدم مدهش عجيب . ذلك بأن الاكتفاء بالنفس هو الغرض الذى تسعى لتدركه الأمم جميعها منذ وجدت أمم فى العالم ، ومثل هذه الرغبة المتأصلة فى النفوس لا يمكن انتزاعها منها فى لحظة ؛ نقول فى لحظة لأن السنين العشر فى تاريخ

المدنية ليست إلا لحظة . وخير طريق لمعرفة ما أفاده العالم من وجود عصبة الأمم ، هو أن نفكر فيما كان يحدث أو يمكن أن يحدث فى العالم فى هذه العشر السنين ، لو أن عصبة الأمم لم تظهر فى الوجود .

٢ — عصبة الأمم ترسخ

لم يكن من المستطاع أن تصبح العصبة أهم أداة لبحث المشاكل الدولية إلا تدريجا . ولم يكن ذلك ليحدث إلا بعد أن تتم التسوية . ولذلك وكل الأمر أولا إلى مجلس الحلفاء الأعلى الذى كان لا يزال باقياً حتى عام ١٩٢١ ، والذى ألقيت عليه تبعة عقد معاهدات الصلح ، والذى فصل فى أعقد المشاكل . وكان يفعل ذلك عادة من غير أن يرجع إلى العصبة . وحتى بعد أن انفرط عقده وانقطع عن الاجتماع ، حل محله مؤتمر من سفراء الدول العظمى يجتمع فى باريس ويؤدى معظم الأعمال التى كان يؤديها المجلس الأعلى من قبل . وهذا المجلس هو الذى فصل فى النزاع الذى شجر بين إيطاليا

واليونان فى عام ١٩٢٣ . وكان سبب هذا النزاع اختلاف الدولتين على حدود إلبانيا . ولما كان تعيين هذه الحدود جزءاً من معاهدات الصلح فقد كان بذلك خارجا عن اختصاص العصبة . أما المشاكل التى كان لابد من تسويتها فكثيرة : أولها ما كان فى الشرق الأدنى من تقلقل دام حتى وقعت تركيا معاهدة لوزان فى عام ١٩٢٣ ؛ ومنها المشاكل التى نشأت من المواد الخاصة بالتعويضات فى معاهدات الصلح ومن الديون التى على الحلفاء بعضهم لبعض ، وهى مشاكل معقدة متعبة بل هى أخطر المشاكل التى قامت بعد الحرب . فأما التعويضات فقد أخرجت من اختصاص العصبة وعهد بها إلى لجنة التعويضات التى أنشأتها معاهدة ڤرساى . وبذلك لم يكن للعصبة شأن بأهم مشكلة قامت بعد الحرب وهى المشكلة التى أدى إليها احتلال الجنود الفرنسية إقليم الرهر (Ruhr) فى ألمانيا عام ١٩٢٣ ، لتضمن فرنسا أداء التعويضات ؛ وكادت أوربا تقع من جراء هذه المشكلة

فى الاضطراب والفوضى من جديد . ولم تصبح العلاقات بين الدول الأوربية الكبرى شبه عادية وتُهيأ للعصبة فرصة أداء واجبها إلا بعد أن سويت مشكلة التعويضات تسوية مؤقتة فى عام ١٩٢٤ (أعقبتها تسوية أقرب إلى العقل فى عام ١٩٢٩) . وفى هذه الأثناء كانت المشاكل التى نشأت من ديون الحلفاء بعضهم لبعض تسوى فيما بينهم ؛ ولم يكن من المستطاع أن تصبح عصبة الأمم هى المسرح الرئيسى الذى تبحث فيه الشؤون الدولية مادامت هذه المشكلة تشغل عقول كبار الساسة الأوربيين .

على أن هذه الهيئة الدولية كثيراً ما ظهرت فائدتها حتى فى فترة الانتقال قبل أن يتم تنظيم أداة العصبة ، وحين كانت فى بدء التكوين . فقد أحال عليها المجلس الأعلى عدداً من المشاكل العويصة التى لم يقوهو على حلها ، لأنه وهو المعبر عن آراء طائفة من الدول المنتصرة لا يمكن أن يوثق بنزاهته الثقة التى لا بد منها لكى يقبل ما يعرضه من حلول . وقد ظهر ذلك جليًّا حينما أحال

المجلس على العصبة مشكلة سيليزيا الجنوبية . ولم تكن العصبة مطلقة اليد فى حل هذه المشكلة ، بل كل ما كانت تستطيعه أن تتصرف بأحسن ما يمكنها فى الشروط التى حددها المجلس الأعلى . وفوق هذا فإن العصبة لم تكن كونت لنفسها ذلك النظام البديع ، نظام لجان البحث الخاصة النزيهة التى انتفعت بها فيما بعد خير انتفاع . ومع أن الحل الذى وصلت إليه لم يكن خير الحلول وأكملها ، فإن العصبة راعت فى مقترحاتها الحاجيات الاقتصادية للإقليم المتنازع عليه ، كما راعت الاعتبارات الجنسية واللغوية التى أولتها معاهدات الصلح أكبر جانب من رعايتها .

كذلك عالجت العصبة قبل نهاية فترة الانتقال مشكلة أخرى عويصة نشأت من انقضاض إيطاليا الفجائى على جزيرة كورفو (Corfu) الإغريقية انقضاضاً كاد يوقد نار الحرب بين الدولتين ، بل إنه كان فى ذاته حرباً حقيقية . وهل هناك اعتداء أصرح من هذا على

عهد العصبة اقترفته إحدى الدول الكبرى ؟ وكان المجلس منعقداً بالفعل حينما وقع الاعتداء ولكنه عجز عن أن يقف موقفاً حاسماً لحماية اليونان أضعف الدولتين ؛ بل حدث أكثر من هذا ، حدث أن انتزع مجلس السفراء هذه القضية من يد العصبة محتجاً بأن النزاع قائم على مسألة من مسائل الحدود التى لا تدخل فى اختصاصها ، وأصدر فيها قراراً فيه محاباة ظاهرة لإيطاليا ، فاحتجت عليه الدول الصغرى الممثلة فى الجمعية العمومية أشد احتجاج . ومع أن هذه الحادثة أظهرت بجلاء صعوبة كبح جماح النزعات الاستبدادية المألوفة لدى الدول الكبرى ، فإنها أثبتت أيضاً أنه لا يمكن فى المستقبل أن يفصل فى مسألة من هذه المسائل خارج العصبة ، كما أظهرت ما للرأى العام المتمدين من قوة إذا عبر عنه بوسيلة منتظمة ، أصبحت ميسورة بعد إنشاء العصبة .

وهناك مشكلة أخرى ، أشد خطورة من المشكلة السابقة حالت دون تقوية نفوذ العصبة . تلك هى أن

ثلاثاً من أكبر دول العالم — أمريكا وألمانيا والروسيا — كانت في السنين الأولى لا تشترك في أبحاثها . فأما ألمانيا فقد انضمت إلى العصبة في عام ١٩٢٦[1] فقوى سلطانها بعد ذلك التاريخ في أوربا إن لم يكن في خارجها ، لأنها لم تعد كما كانت تبدىء في أول الأمر مجرد أداة في يد الدول الظافرة . وأما أمريكا والروسيا فقد بقيتا في معزل عنها باختيارهما ، وكان بقاؤهما كذلك ولا سيما بقاء أمريكا أكبر أسباب ضعفها . على أن الدولتين غير منقطعتي الصلة بها ، بل تحومان حول أطرافها ، وترسلان مندوبين عنهما أو معاونين من قبلهما إلى المؤتمرات التي تدعو إلى عقدها . وقد تفاجىء الدولتان المؤتمرات بمشروعات من عندهما كالمشروع الروسي لنزع سلاح الدول عامة نزعاً تامًّا عاجلاً ، وكميثاق كيلوج (Kellogg Pact) الذي ابتكرته أمريكا . وكلا المشروعين يدل على أن هاتين الدولتين لا يقل حرصهما على السلم عن حرص أعضاء

(١) خرجت ألمانيا من العصبة في عام ١٩٣٣ وانضمت الروسيا إليها في شهر سبتمبر من عام ١٩٣٤ .

العصبة بل يزيد عليه . غير أن تنحى هاتين الدولتين الكبيرتين عن أعمال العصبة وعداءهما لها قد أضعفا من غير شك ذلك النظام العالمى الذى يراد وضعه لضمان رقى شعوب العالم السلمى .

لكن لا ريب فى أن نفوذ العصبة نما نموًّا مطرداً رغم هذه الصعاب فى العشر السنين الأولى من حياتها ، حتى أصبحت الاجتماعات التى يعقدها مجلسها مرة فى كل ثلاثة أشهر ، وجمعيتها العمومية مرة فى كل سنة ، أصبحت هذه الاجتماعات هى المسرح الذى تبحث عليه أهم المسائل الدولية . وأكبر دليل على زيادة نفوذ العصبة حرص رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية فى الدول حرصاً متزايداً على حضور جلساتها . فلقد كان رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية لا يحضرون اجتماع مجلس العصبة فى السنين الأولى من حياتها أى إلى عام ١٩٢٢ ، حينما كان المجلس الأعلى لا يزال المركز الرئيسى للدبلوماسية الدولية ، بل كانوا يعهدون لوزراء أقل منهم شأناً بتمثيل

مصالح دولهم . أما بعد ذلك التاريخ فقد أخذ حضورهم جلسات المجلس يزداد انتظاماً ، حتى أصبح رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية نصف الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات المجلس فى الأربع السنين الأخيرة . ذلك بأن المسيطرين على سياسة الدول جميعها وجدوا أنهم لا يمكنهم أن يهملوا شأن العصبة بعد أن أصبحت المركز الهام للعلاقات الدولية .

وفوق هذا فقد أدى ذلك الاهتمام المتزايد إلى تبدل حقيقى ، وإن كان غير محس ، فى الروح الذى تُسير به الشؤون الدولية . فكل الذين تتبعوا سير الأعمال فى جنيڤا (Geneva) يكادون يجمعون على نحو ما يسمونه « روح العصبة » أى عادة النظر إلى المشاكل نظرة دولية أكثر منها قومية محضة . وليس معنى هذا أن مندوبى الأمم حين يذهبون إلى جنيڤا تتبدل نفوسهم تبدلا لا يعرف كنهه . كلا بل إنهم من غير شك لا يزالون يسعون وراء مصالحهم القومية ، ولا تزال

الدول العظمى هى المسيطرة على شؤون العصبة (لأن فى مقدور كل واحدة منهن أن تعطل أى مشروع لا ترغب فيه ، إذ الإجماع شرط أساسى فى إجازة كل مشروع) . غير أن تسوية المنازعات لم تعد كما كانت فى معظم الأحوال مجرد مساومة بين الدول العظمى المتنافسة ، بل أصبح من واجب كل دولة أن تبرر مسلكها أمام المجتمعين من الدول المحايدة ؛ الذين وإن تحيزوا عند النظر فى مصالحهم لا يتحيزون إذا نظروا فى معظم المسائل التى تعرض عليهم ؛ وذلك أمر له أثره وأهميته . وقد أخذت الدول الكبرى تدرك أن النفوذ والزعامة أكثر ما ينالان بالصراحة والإخلاص فى النظر إلى الأمور نظرة دولية لا نظرة قومية . ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن فرنسا التى ظلت (فى السنين التى تلت الحرب مباشرة) تسعى لضمان سلامتها بوسائل التحالف العتيقة ، أخذت الآن تسعى لهذا الغرض عن طريق إقامة النظام الدولى ، فاكتسبت بعملها هذا شبه زعامة

أدبية فى أوربا ؛ وكان فى وسع بريطانيا أن تنالها ، لكنها خسرتها بابتعادها عن مشروعات السلام العظيمة التى ابتدعها خيال أوربا .

ومحصل القول أن عصبة الأمم ، رغم مالاقته من الصعاب الشديدة ، أصبحت فى السنين العشر الأولى من حياتها المحور الذى تدور عليه معظم العلاقات الدولية بين أمم العالم بوجه عام ، وبين الدول الأوربية بوجه خاص ، كما أضحت أداة لا يمكن الاستغناء عنها . ولم يعد محتملا أو ممكناً أن تعود الأمم إلى النظام القديم الذى كانت فيه شؤون العالم تنظم (إذا قدر لها أن تنظم) عن طريق المساومة بين طوائف الدول المتحاسدة المتنافسة ، التى تشغل بالها على الدوام ضرورة الاحتفاظ « بالتوازن الدولى » فيما بينها . وقد تعودت الدول الصغرى الاشتراك فى بحث المصالح العامة بعد أن أصبحت أعظم شأناً مما كانت قبل الحرب . وهى وإن كانت لا تزال كثيرة الاهتمام بنفسها حينما ينظر فى مصالحها الخاصة ، فقد أخذ

ينشأ بينها روح التآلف ، ولن تعود ولا يمكن أن تعود إلى حالها القديمة .

على أن العصبة لم تُنْشأ لتكون مركزاً للدبلوماسية فحسب ، بل قامت لتشيد صرح السلام على أساس قوى دائم ، ولتقيم نظاما دوليًّا جديداً لا ينفذ إليه شبح الخوف الذى كان يسيطر على السياسة الدولية فى الماضى . فالى أى حد حققت العصبة هذه الغاية ؟

٣ — أداة السلام

كان أول الواجبات الكبرى الملقاة على عاتق العصبة أن تنظم أداة لتسوية النزاع بين الأمم تسوية سلمية . ويمكن بلوغ هذه الغاية بإحدى طرق ثلاث : فالقضايا التى تنشأ من اختلاف فى تفسير القانون الدولى أو المعاهدات ، أو التى تقف تسويتها على معرفة الوقائع كلها ، يمكن الفصل فيها بالطرق القضائية . وثمة نوع وسط من القضايا ليس من النوع الذى يمكن الحكم فيه بالطرق القضائية المحضة ، ولكنه يمكن تسويته بطريق التحكيم

إذا رضى به الطرفان المتنازعان . وأخيراً يوجد دائماً عدد من القضايا لا يمكن تسويته لا من طريق القضاء ولا من طريق التحكيم ، ولا يستطاع معالجته إلا بطريق الوساطة أو التوفيق .

وقد أفلحت العصبة فى السنة الأولى من حياتها سنة ١٩٢٠ فى حمل جميع أعضائها على أن يوافقوا على قانون يقضى بانشاء محكمة عدل دولية دائمة فى لاهاى (The Hague) . وتتألف هذه المحكمة من أحد عشر قاضياً أصلياً وأربعة قضاة نائبين يختارون كلهم من أكبر عدد ممكن من الأمم بوساطة المجلس الأعلى أو الجمعية العمومية ؛ وكلهم من المتضلعين فى القانون ويمثلون كل الشرائع الهامة فى العالم . والحق أن إنشاء محكمة عالمية عليا لإقامة العدل بين الدول كان من الحوادث الخطيرة فى التاريخ . وقد نالت هذه المحكمة منذ قيامها ثقة العالم وعرض عليها كثير من القضايا لتفصل فيها ، وكونت أحكامها طائفة من السابقات القانونية أثرى بها القانون

الدولى المعترف به أيما إثراء . وللمجلس العصبة أيضاً أن يرجع إلى المحكمة لتبدى له « رأياً استشارياً » فى النواحى الفقهية لأى نزاع يبحث فيه المجلس . وقد قامت فعلاً بهذا الواجب فى مناسبات عدة بنزاهة حازت ثقة الجميع ، ونزل المتنازعون على حكمها دون بحث أو جدال .

لكن الدول إنما تلجأ إلى المحكمة بمحض اختيارها ، إلا إذا قبلت المادة المعروفة « بالمادة الاختيارية » وهى التى تتعهد بمقتضاها أن تنزل دائماً على حكم المحكمة فى نوع خاص من القضايا . ولن يصبح هذا التقدم المحمود نحو حكم القانون كاملا إلا بعد أن تقبل الدول جميعها هذه المادة . وقد قبلتها الآن عدة دول منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا . فأما فرنسا فقد قبلتها بشروط ، وأما ألمانيا فقبلتها من غير شرط ولا قيد ، وأما بريطانيا فلم تقبلها إلا فى عام ١٩٢٩ وقبلتها بتحفظات كثيرة .

ولم تنجح العصبة حتى الآن فى إقامة نظام شامل للتحكيم . نعم إن عدداً كبيراً من معاهداته قد عقد بين

الدول ، ولكن شروط هذه المعاهدات تختلف فى بعضها عن بعض كل الاختلاف . ولقد حاولت العصبة فى بروتوكول (Protocol) عام ١٩٢٤ الشهير أن تضع للتحكيم نظاما عاما موحداً يقبله جميع أعضائها ، ولكن هذه المحاولة لم تفلح لأسباب ، أهمها معارضة بريطانيا التى رفضت دائماً أن ترتبط مقدما بأى نظام عام للتحكيم ، مع أنها لا تقل عن غيرها من الدول استعداداً لاستخدام هذه الوسيلة فى تسوية المنازعات فى كل حالة على حدة . وقد وضعت العصبة نصب عينها أن تسعى إلى عقد اتفاق عام بين الدول لاستخدام التحكيم ، تتضمن نصوصه معاهدة واحدة عامة إذا أمكن . ولن يتسنى لأعضائها قبل الوصول إلى هذه الغاية ، أن يشعروا باطمئنانهم إلى التمتع بحقوقهم القومية اطمئنانا لا يقبلون بدونه أن ينزعوا سلاحهم . والدول الصغرى كلها راغبة فى هذا النظام . أما الدول الكبرى فراغبة عنه لأنه يغل يدها .

ثم خطت الدول خطوة كبرى فى استخدام

التحكيم لما عقدت معاهدات لوكارنو (Locarno) في عام ١٩٢٥ ، وتعهدت فيها فرنسا وبلجيكا وبولندا من جهة وألمانيا من جهة أخرى أن تعرض على محكمة التحكيم كل خلاف ينشأ بينهن على حدودهن المشتركة. لكن الاتفاقات الجزئية المحلية التي من هذا النوع ، مهما عظم شأنها ، لا يمكن أن تضمن سلام العالم كما يضمنه نظام عام يوضع لهذا الغرض . ومادامت دولتان عظيمتان كأمريكا وروسيا في معزل عن هذه الحركة ، فإن معاهدات لوكارنو نفسها تصبح لاقيمة لها . نعم إن أمريكا تقبل أن توقع معاهدات تحكيم عامة ، ولكنها تحتفظ عادة بمبدإ منرو (Monroe)[١] ، أي أنها لاتقبل التحكيم في أية مسألة تمس العلاقات السياسية بين أي جزء من أمريكا الشمالية أو الجنوبية من جهة ، وبين أي جزء آخر

---

(١) منرو رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعلن في رسالة إلى مجلس الأمة أن « أمريكا للأمريكيين » وأنذر دول العالم القديم بأن بلاده لن تسمح لهن بعد ذلك الوقت (١٨٢٣) بالتدخل في شؤون أمريكا أو امتلاك جزء من أرضها . وقد أصبح هذا المبدأ أساس سياسة الولايات المتحدة الخارجية . (المترجم)

من أجزاء العالم من جهة أخرى . وهذا الاستثناء يقلل كثيراً من قيمة معاهداتها ، لأن معاهدات التحكيم لا تبث روح الطمأنينة وتقيم حكم القانون فى العلاقات الدولية ، إلا إذا كانت عامة شاملة ؛ ولم يتقدم العالم الآن نحو هذه الغاية إلا تقدما ضئيلا إذا لم نقل إنه لم يتقدم على الإطلاق .

وأخيراً أخذ مجلس العصبة على عاتقه مهمة التوفيق والمصالحة ، لكى يمنع نشوب الحرب فى كل الأحوال التى تنذر بتطاير شررها واشتباك عضو من أعضاء العصبة فيها . وقد طلب إلى المجلس فى العشر السنين الماضية أن يتوسط فيما لا يقل عن أربع وعشرين قضية من هذا النوع . وكان القتال قد نشب بالفعل فى ثمان حالات منها قبل أن يتدخل المجلس فى الأمر . وليس التوفيق على هذا النحو جديداً فى بابه ، فقد كان يحدث فيما مضى أن تدعى دولة محايدة للوساطة فى منع الحرب بين دولتين ؛ ولكن مهمتها كانت تكتنفها الصعاب

على الدوام ، فقد كان ممكناً أن يرفض المتنازعان اقتراح الوساطة ، ولم يكن مفروضا على أحد أن يتقدم به من تلقاء نفسه . أما الآن فان ميثاق التحكيم يفرض على المجلس أن يقوم بهذا الواجب إذا ما دعاه إليه عضو من أعضاء العصبة ، وكثيراً ما كان مجرد الإعلان بأن المجلس سيجتمع لبحث المسألة كافيا لوقف القتال .

ونجح المجلس فى كل الحالات التى عالجها ، إلا اثنتين منها ، نجاحاً تامًّا عاجلاً . أما الحادثتان اللتان فشل فيهما فأولاهما إغارة إيطاليا على كورفو عام ١٩٢٣ ، وقد أشرنا إليها قبل ؛ وفيها انتزع مجلس السفراء القضية من يد العصبة . وثانيتهما استيلاء پولندا على ڤلنا (Vilna) فى عام ١٩٢٠ حين كانت العصبة فى بدء حياتها ، وليس لها من الهيبة مالها الآن ، ولم تكن استكملت نظام الإجراءات التى تتبعها فى مثل هذه الحالات . ذلك أن العصبة وضعت لإجراءاتها نظاماً جديراً بالإعجاب . فأول خطوة تخطوها أن تقف رحى القتال بتذكير الدولتين

المتحاربتين بما يفرضه عليهما ميثاقها ، ثم تدعوهما إلى سحب جنودهما من منطقة الحدود . كل ذلك من غير أن تقضى بشيء فى موضوع النزاع نفسه . والخطوة الثانية أن تعين لجنة للتحقيق يختار أعضاؤها دائماً من الدول التى لا مصلحة لها فى النزاع القائم[1] . فتذهب هذه اللجنة إلى مكان النزاع (إن كان خاصًّا بالتخوم) وتبحثه فى موضعه ثم تقدم تقريراً بنتيجة بحثها . ولقد كانت بعض هذه التقريرات ، كتقريرها عن مسألة الموصل فى عام ١٩٢٥ ، موضع الإعجاب لما احتوته من التفاصيل ولدقتها العلمية ونزاهتها . وقبلت الدول المتنازعة على الفور حكم العصبة المستند إلى قرار اللجنة فى كل حادثة من الحوادث ماعدا حادثة بولندا وڤلنا فى عام ١٩٢٠[2] . أما إذا كان سبب النزاع مسألةً قانونية

---

(١) لقد أظهر اعتداء إيطاليا على الحبشة أن هذه الإجراءات كلها لا تجدى إذا كانت الدولة المعتدية قوية تستطيع أن تضرب بقرارات العصبة عرض الحائط . (المترجم)

(٢) والصين واليابان فى عام ١٩٣٣ وإيطاليا والحبشة فى سنة ١٩٣٥ . (المترجم)

أو حقوقا منصوصاً عليها فى المعاهدات ، فإن المجلس يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تبدى « رأيها الاستشارى » ؛ ولم يحدث قط أن رُفضت مشورة المحكمة فى حالة من الحالات . فهل يا تُرى تخضع دولة من الدول الكبرى لقرار المحكمة كما خضعت له الدول الصغرى مثل يوغوسلافيا واليونان وتركيا ؟ ونقول الدول الكبرى بصيغة التعميم لأن بريطانيا وإن كانت طرفا فى النزاع الذى قام بشأن الموصل فى عام ١٩٢٥ ، لم يكن الأمر يهمها هى بالذات . على أن كل حادثة تمر وتتبع فيها هذه الإجراءات تزيد العصبة هيبة ، وتقلل احتمال وقوف أية دولة من الدول فى وجهها .

ولنجمل الآن ما فصلناه فنقول : إن العصبة نجحت نجاحًا حقيقيًّا ، لكنه نجاح محدود ، فى خلق أداة لتسوية المنازعات تسوية سامية ؛ فأقامت محكمة عدل دولية عظيمة القدر . لكن معظم الدول لا يزال لها الخيار فى أن تحتكم إليها أو لا تحتكم . ولم تنجح العصبة فى إيجاد نظام عام

للتحكيم فى المنازعات التى لا تصلح للعرض على رجال القانون ، وإن كان استعداد الدول لأن تلجأ إلى التحكيم زاد زيادة واضحة . ثم إن العصبة نجحت نجاحاً كبيراً فى استخدام ما أعطيت من سلطة التوفيق ، وأظهرت أن فى الإمكان الاعتماد عليها فى منع الحروب بين الدول الصغرى على الأقل . تلك كلها أعمال عظيمة ، لكنها لا تزال غير كافية لأن تشعر الدول جميعها بالطمأنينة ، وبخاصة لأن دولتين من أقوى الدول فى العالم لا تزالان بعيدتين عن العصبة . وكان أثر هذا النجاح الناقص أن العصبة لم تتقدم فى سبيل نزع السلاح ، أو أنها تقدمت تقدماً ضئيلاً . والسبب فى ذلك أن الدول لا تنزع سلاحها إلا إذا وثقت من وجود وسيلة غير السلاح تضمن لها حقوقها .

٤ — نزع السلاح

كان من أهم الواجبات المفروضة على عصبة الأمم أن تنزع سلاح كافة الشعوب وفرض ميثاق العصبة

نفسه على جميع أعضائها أن يعملوا لبلوغ هـذه الغاية .
وارتبطت الأمم التى وقعت معاهدات الصلح بعهد آخر حينما وعدت ألمـانيا وعداً ضمنيا فى معاهدة فرساى أن نزع سلاحها كرها سيعقبه نزع سلاح سائر الدول طوعا .
وظلت العصبة تسعى لأن يُوَفَّى بهذا الوعد ، ولـكن مساعيها ذهبت أدراج الرياح . فقد أرادت فى أول الأمر أن تعالج المسألة ذاتها عـلاجا حاسما ، فعينت لجنة من الخبراء العسكريين ، وطلب إليهم أن يبحثوا مشروعا (مشروع إشَر Esher) يقضى بتعيين وحدة تقاس بها القوى الحربية ، وأن يخصص لـكل دولة عدد معين من هذه الوحدات يتفق عليه ؛ ولـكن هذه الخطة لم تؤد إلى نتيجة ما ، لأن الخبراء جميعهم جاءوا ليبحثوا المشكلة وكل منهم مصمم على أنه مهما يكن التخفيض المطلق للسلاح ، فان دولته يجب أن تبقى نسبيا كما كانت قبل التخفيض ؛ وبذلك تحول البحث فى نزع السـلاح إلى بحث فى التسليح . وزيادة على ذلك فلم يكن هناك سبيل إلى

التوفيق بين أنصار نظام الخدمة الوطنية العامة [١] وأنصار الجيوش القائمة النظاميـة . كذلك لم يمكن الاتفاق على وسيلة لتحديد النفقات الحربية لـكل دولة من الدول ، لأن مرتبات الجند فى بعضها أعلى منها فى البعض الآخر . وأخيراً لم يستطع الخـبراء تحديد النسبة بين القوتين البرية والبحرية .

وفى هذه الأثناء قامت الولايات المتحدة ، مستقلة عن العصبة ، بدعوة الدول البحرية الـكبرى فى عام ١٩٢٢ إلى الاجتماع لبحث مسألة نزع السلاح البحرى ، وهى مشكلة أهون من مشكلة نزع السلاح البرى . وعقـد لذلك مؤتمر فى واشنجتن (Washington) اتفقت فيه بريطانيا وأمريكا واليابان على نسبة ثابتة لمـا تستطيع أن تستبقيه كل دولة من « السفن الـكبرى » التى تزيد

---

(١) يقصد بنظام الخدمة الوطنية العامة النظام المعروف بالميليشيا كالنظام المتبع فى سويسرا . وفيه يدرب جميع رجال الأمة تدريباً عسكريا مدة من الزمن . ومن مزايا هذا النظام أنه يدرب أكبر عدد ممكن من الرجال بأقل ما يمكن من النفقات . وينصرف المجندون إلى عملهم المعتاد عنـد ما تنقضى الحرب . والجيوش التى من هذا النوع ليست جيوشاً دائمة . (المترجم)

حمولتها على ١٠٠٠٠ طن . وكان هذا الاتفاق عملا نافعاً في الدائرة التي رسمت له ، لأن الدول الثلاث استطاعت به أن تنقص الاعتمادات المخصصة لإحدى النواحي الحربية على الأقل ، من غير أن تضعف مركزها بالنسبة إلى الدولتين الأخريين . واتخذ الأمريكيون هذا النجاح دليلا على أنه يمكن الوصول في خارج العصبة إلى نتائج خير من التي يمكن الوصول إليها تحت رعايتها . على أن حقيقة الاتفاق كانت أقل قيمة من مظهره . ذلك بأن الدول البحرية الكبرى لم تنزع سلاحها ، ولم تخفض قواها إلى الحد الذي يلزمها في عالم يسوده السلام ، وبقيت مسيطرة على البحار ، وظلت قواتها كما كانت إذا قيس بعضها ببعض . وزيادة على ذلك فإنها لم تستطع الاتفاق إلا بعد أن رضيت بأن تترك للدول جميعها الحرية التامة في بناء البوارج التي تقل حمولتها عن عشرة آلاف طن ؛ وسرعان ما بدأت المنافسة بينها في هذا الميدان . ورحبت الدول البحرية الصغرى بهذا التحديد ، لأنها

اجيز لها أن تبنى من الغواصات والطرادات ما تشاء من غير قيد ولا شرط ، أى أن مشكلة نزع السلاح لم تمس فى الواقع مطلقاً .

ثم شرعت العصبة بعد ذلك تعالج المسألة علاجا جديداً ، بعد أن اتضح أن لا أمل فى اتفاق الدول على المشاكل المعقدة ، مشاكل تخفيض السلاح بكافة أنواعه ، لكى تتساوى فيه الدول تساوياً نسبيًّا ؛ وذلك لإصرار كل منها على أن تبقى على ما كانت عليه من القوة النسبية ما دامت يخشى بعضها بعضاً . ولم يكن من المستطاع أن تتفق على الأساس الذى يبنى عليه حساب هذه المساواة النسبية ؛ ولاح أن الأمل الوحيد هو أن تشعر الشعوب أولاً بطمأنينتها ، لكى تشعر بعدئذ أن من العبث أن تنفق مواردها على التسليح الذى يصبح غير لازم لها . وكان يرجى أولاً أن وجود العصبة فى حد ذاته ، وما تبعثه فى نفوس الدول من الثقة المتزايدة ، يكفيان لبث هذه الطمأنينة . لكنه تبين بعد ذلك أن

هذا لا يكفى ، إذ من يستطيع أن يضمن أن المساعدة التى يعد بها ميثاق العصبة وعداً مبهماً سوف تقدم بالفعل إلى كل عضو تهدد سلامته . ولم تقبل دولة من الدول أن تتعهد مقدمًا باستخدام قواها إذا حصل هذا التهديد ، لأن هذا قد يؤدى إلى اشتباكها فى حرب مع الدول الكبرى التى لم تنضم إلى العصبة . فكان لابد إذن من وجود ضمان آخر ؛ ولذلك أخذت العصبة بزعامة اللورد سسل (Lord Cecil) تبحث عن وسيلة أخرى لحفظ السلام ، ووضعت لذلك مشروع معاهدة للضمان المشترك ، تعهدت فيه كل الدول الموقعة عليه أن تخف لمساعدة أى عضو فى العصبة يعتدى عليه . ولكن مَنْذا الذى يقرر ماهية « الاعتداء » ؟ على أنه لم تكد تتم صياغة مشروع المعاهدة فى عام ١٩٢٤ حتى رفضته على الفور حكومة العمال القائمة فى بريطانيا وقتئذ .

لكن ذلك لم يثبط عزيمة العصبة ، بل أخذت تبحث عن وسائل أخرى لإيجاد هذه الطمأنينة . وبفضل

معاونة الوزراء البريطانيين وتأييد فرنسا القوى أعدت مشروعًا مفصلاً للتحكيم الإجبارى يتقيد به كل أعضاء العصبة ، ويتعهدون بمقتضاه أن يشتركوا كلهم فى توقيع العقاب على أية دولة ترفض اتباع وسائل التسوية السلمية أو الإذعان لما تتطلبه منها هذه الوسائل . وكان البروتوكول المحتوى على صورة هذا المشروع وثيقة محكمة بذلت فى إعدادها عناية كبرى ؛ ولاح فى أول الأمر أنها لم تترك فيها ثلمة . ولكنها عندما أعدت لتقديمها إلى الدول كانت قد تربعت فى دست الحكم فى بريطانيا وزارة جديدة من المحافظين ، رفضت هذا البروتوكول فى عام ١٩٢٥ رفضًا باتا ، كما رفضت حكومة العمال من قبل معاهدة الضمان المشترك ؛ ولم تقترح له بديلا ؛ وبذلك نقضت پنلى (Penelope) غزلها مرة أخرى ، وكان لابد أن يبدأ العمل من جديد[١] .

---

(١) يشير الكاتب إلى قصة پنلى زوجة أوديسيس أو يولسيز Odysseus (Ulysses) التى كانت تنقض بالليل ما تغزله بالنهار حتى لا تتم غزلها . وكانت وعدت خطابها أن تجيبهم إلى طلبهم عند ما يكمل هذا الغزل . وكانت ترجو فى أثناء ذلك أن يعود زوجها . (المترجم)

وفى هذه السنة نفسها سنة ١٩٢٥ خطت العصبة خطوة حقيقية إلى الأمام بناء على اقتراح ألمانيا . ذلك أنه بعد مفاوضات طويلة وضعت معاهدات لوكارنو بين ألمانيا من جهة وبين فرنسا وبلچيكا جارتيها الغربيتين وپولندا جارتها الشرقية من جهة أخرى ، وتعهدت الدول فى هذه الاتفاقات الهامة ألَّا تلجأ إحداهن إلى الحرب بسبب نزاع على حدودها ، بل عليها أن تعرض الخلاف للتحكيم . وضمنت بريطانيا وإيطاليا تنفيذ المعاهدات فيما يختص بالحدود الغربية ، وتعهدت الدولتان أن تستخدما قواهما ضد كل دولة تعتدى على حرمة هذه المعاهدات ، وترك لعصبة الأمم أن تقرر أى الدول هى المعتدية . وقد يكون من نتائج هذا التعهد أنه إذا حدثت حادثة شبيهة باحتلال فرنسا إقليم الرهر ، فإن بريطانيا قد ترى من واجبها أن تهرع إلى مساعدة ألمانيا المنزوع سلاحها ضد فرنسا أقوى دولة حربية فى أوربا . ولربما بدت هذه المخاطرة واجبة لضمان السلم بين عدوين طال

عهد عدائهما ، ولكنها مع ذلك مخاطرة لا تؤمن عاقبتها مادامت ألمانيا هى الدولة الوحيدة المنزوعة السلاح .
على أن معاهدات لوكارنو كانت خطوة كبيرة إلى الأمام فى الدائرة المرسومة لها ، فقد انضمت ألمانيا بمقتضاها إلى عصبة الأمم فى عام ١٩٢٦ . وإذا نفذت بنودها فإنها تضمن السلام الدائم على الحدود التى هى أكثر حدود العالم المتمدين اضطرابا . ولكنها مهما بلغ من خيرها لم تقدم قضية نزع السلاح خطوة واحدة إلى الأمام ، لأن فرنسا لم تفكر قط فى تخفيض قواها إلى مستوى قوى ألمانيا — بل لم تخفضها أى تخفيض ، وإن كان المفروض أنها أمنت على نفسها فى الجهة التى تخشى منها أشد خشية . ولربما كان يرجى أن تعقد معاهدات أخرى على نمط معاهدات لوكارنو ، ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق ؛ فقد صرَّحت بريطانيا بصفة خاصة أنها لا تقبل أن تقيد نفسها بقيود جديدة ، ولم تُبد أية رغبة فى أن تعقد هى معاهدات كمعاهدات لوكارنو .

وكان لا بد والحالة هذه أن يبدأ العمل الأساسى من جديد ، ولذلك عينت العصبة لجنة تحضيرية لتمهد إلى عقد مؤتمر كبير لنزع السلاح . وطالت المناقشات ، وتشعبت الآراء ، وأعدت مشروعات وقواعد طال فيها الأخذ والرد ، ولكن لم تبد فى الأفق بارقة أمل فى اتفاق الدول على الوسائل المؤدية إلى نزع السلاح ، أو على وسائل الضمان الذى لا يرجى بغيره أن ينزع السلاح . ثم تجددت أبحاث خاصة فى مسألة نزع السلاح البحرى فى عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٠ ، وذلك لحل مسألة المراكب الحربية الصغيرة التى بقيت من غير بحث فى عام ١٩٢٢ ؛ لكن مؤتمر عام ١٩٢٧ انفض دون أن يصل إلى نتيجة ، ولم يصل مؤتمر ١٩٣٠ إلا إلى نتائج ناقصة لا تشفى غليلاً . والسبب فى ذلك أن الخبراء إذا اجتمعوا تناقشوا على فرض أن الحرب واقعة ، لا على فرض أن الحرب يجب أن لا تقع ؛ وعلى هذا فإن كل دولة تأتى إلى المؤتمر وهى معتزمة أن لا تنقص قوتها النسبية ، وأنه يجب أن تراعى حاجتها

الخاصة إذا قامت الحرب . وإذا تطرق البحث إلى التفاصيل فسرعان ما تأبى كل دولة أن تعترف بحاجات غيرها من الدول .

وفى هذه الأثناء حاولت الدولتان اللتان بقيتا حتى ذلك الوقت بمعزل عن العصبة ، وإن أرسلتا مندوبين عنهما ليشتركا فى المناقشة ، حاولت هاتان الدولتان مرتين أن تحلا المشكلة المعقدة حلاًّ نهائيًّا . فتقدمت الروسيا فى عام ١٩٢٨ باقتراح جارف يقضى بإلغاء جميع أنواع السلاح إلغاء تامًّا عاجلاً ، لكن هذا الاقتراح ذهب صرخة فى واد . ثم اقترحت أمريكا فى نفس العام ميثاقاً عامًّا للسلام اشتهر باسم ميثاق كيلوج ، يقضى بأن تتعهد الدول جميعها أن لا تتخذ الحرب أداة سياسية ، بل تسوى كل أسباب الخلاف بطريق التحكيم . ووقعت الدول كلها هذا الميثاق بما فيهن الروسيا وأمريكا نفسها ، وظن كثير من الناس أن المشكلة قد حلت ؛ لكن تبين بعد ذلك أنها لم تحل ، بل لم تتقدم نحو الحل تقدماً يستحق الذكر .

ذلك أن الدول أوضحت فى أثناء المناقشات التى سبقت توقيع الميثاق أنه لا يشمل « الحروب الدفاعية » ؛ ومنذا الذى يقرر ما هى الحرب الدفاعية ؟ لقد كان فى استطاعة النمسا عام ١٩١٤ أن تقرر أن غزوها بلاد الصرب كان حرباً دفاعية ، كما كان فى وسع ألمانيا أن تدعى نفس هذا الادعاء لتبرر غارتها على بلچيكا . وليست تؤمن مغبة هذا الاستثناء إلا إذا وجدت سلطة نزيهة معترف بها ، واجبها أن تبحث وتعلن الظروف التى تكون فيها الحرب حرباً دفاعية ، والتى تكون فيها حرب اعتداء . وهذه السلطة يمثلها مجلس العصبة بالنسبة لأعضائها ؛ فالدولة تكون معتدية إذا لم تستخدم وسائل التسوية السلمية التى ينص عليها عهد العصبة ؛ أما الدول التى لا تنتمى إليها فقد ترك لها أمر الفصل فى هذه المسألة . وزيادة على ذلك فإنه يلوح أن أمريكا قد اعتزمت أن لا يمس ميثاق كيلوج مبدأ منرو . ذلك أنه بينما كانت الدول توقع الميثاق كانت جنودها تحتل ثغور نيكارجوا (Nicaragua) وهى دولة

صغيرة من الدول المنضمة بالفعل إلى عصبة الأمم . ثم ماذا يفعل بالدولة التي تنبذ عهودها ؟ لقد تركت هذه المسألة (وهى أساس المشكلة كلها) من غير جواب ، إذ أوضحت أمريكا نفسها أنها لا تقبل أن تُلقى عليها أية تبعة فى هذه المسألة ، وأبت أن تتعهد بالاشتراك فى إعلان الدولة التى تنكث العهد بأنها خارجة على القانون ، أو فى توقيع العقاب عليها ، كما رفضت أن تمتنع عن المطالبة بحق الاتجار معها ، إذا ما قررت الدول الأخرى أن تقاطعها .

إن مجرد التعهد بنبذ الحروب — وبخاصة إذا أخرجت منها « الحروب الدفاعية » وترك تحديد هذه الحروب إلى الدول التى توقد نارها — ليس فيه شيء من الضمان الذى تطلبه الدول ، وتعده شرطاً أساسيا لنزع السلاح . وليس أدل على ذلك من أنه بعد أن وقعت جميع دول العالم ميثاق كيلوج ، وضعت أمريكا برنامجاً ضخماً للمنشآت البحرية ، وهو يعد سفهاً منها وتبذيراً إذا كان قد تقرر نبذ الحرب ، كما أنه وسيلة من أغرب

الوسائل لتشجيع الدول الأخرى على نزع سلاحها تطبيقاً لميثاق كيلوج .

وقصارى القول أن مشكلة نزع سلاح العالم لم تخط فى سبيل الحل خطوة واحدة (اللهم إلا خطوة ضيقة جدا فى ميدان التسليح البحرى) ، بعد أن احتدم الجدل فيها عشر سنين . ومع ذلك فالمناقشات لا تزال مستمرة ، ولابد أن تبقى مستمرة ؛ وإذا لم تخط الدول فى سبيل حلها خطوة حقيقية ، فلابد أن تثار فى القريب العاجل مسألة الدول المنزوع سلاحها ، وهل من العدل أن تبقى هذه الدول محرومة من وسائل الدفاع عن نفسها ، بين جيران مدججين بالسلاح من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وفى حين أن العهد الضمنى الذى بذل لهم يوم نزع سلاحهم لم يوف به بعد[1] ؟

على أن المناقشات التى أثيرت فى هذا الموضوع لم تذهب كلها سدى ؛ بل تبين منها أمر واحد على الأقل

(١) لقد أثيرت هذه المسألة بالفعل فى هــذا العام فصدقت بذلك نبوءة المؤلف (المترجم)

وهو أن نزع السلاح أمر غير ميسور إلا إذا وجد الضمان ، وأقيم نظام يجعل كل دولة واثقة من نيل حقوقها كما لو كانت تامة التسليح . وإذا ما وثقت الدول أن خطر الحرب قد زال ، فانها عندئذ تمتنع عن تبديد أموالها على التسليح ؛ أما قبل ذلك فلا أمل فى وقف هذا التبديد . ولذلك فان خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية النبيلة أن يقام على مر الأيام نظام دولى مشترك ، أو هيئة عالمية يتبادل أعضاؤها المعونة . وإن العمل الذى قامت به العصبة لبلوغ هذه الغاية لما يقوى الأمل فى المستقبل ، على الرغم مما منيت به المفاوضات الرسمية لنزع السلاح من فشل دائم مثبط للعزائم . والذى يقوى هـذا الأمل أن العصبة أوجـــدت وسائل سلمية لحسم المنازعات ، وعودت الشعوب أن تتعاون وتتبادل الرأى فيما بينها .

٥ — التعاون الدولى

سوف يبدو لمن يدرس تقدم النزعـة الدولية فى المستقبل أن ما عملته العصبة بالذات فى تنظيم وسائل السلم

أقل أهمية من أعمالهـا الأخرى ، التى ساعدت على بث روح التعاون بين الأمم وتنظيمه ، وقوت وشجعت الشعوب على أن تنظر إلى الأشياء نظرة عالمية ، وعَلَّمت بذلك قادة الشعوب أن الإنسان لم يعد فى مقدوره أن « يعيش لنفسه وحدها » ، وأن الأمم كلها أصبحت « أعضاء فى جسم واحد » ، يزداد تماسكا فى كل يوم ، وأنها مشتركة كلها فى كثير من مرافقها — فى نمائها الاقتصادى ، وفى مكافحة الأمراض ، وفى وضع الشروط الصالحة للعمل ، وفى تنظيم تجارة المواد الضارة كالسلاح والمخدرات والمطبوعات الفاسدة ، وفى ترقيـة وسائل النقل الحر السريع فى البر والبحر والهواء ، وفى تبادل الأفكار ، وفى مرافق أخرى كثيرة يخطئها الحصر .

وليس للعصبة ولا للهيئات التابعة لها بطبيعة الحال قوة إجبارية فى أية ناحية من هذه النواحى ، بل كل ما تستطيع أن تعمله أن تعقد المؤتمرات الرسمية ، وأن تنشئ هيئات نظاميـة دائمة لجمع المعلومات وتقديمها

للشعوب وإسداء النصح لها . وقد تُعِد أحيانا مشروعات اتفاقات تنصح الأمم بجعلها جزءاً من نظمها القانونية . وبهذه الوسائل كلها تعمل العصبة على إزالة الفوارق بين الدول المختلفة ، وحملها على التعاون فى سبيل الرقى ، فتزداد الصلة بين أجزاء العالم المتمدين وثوقا وإحكاما .

وقد يكون ما تم على يد العصبة فى الناحية الاقتصادية أعظم أعمالها وأعجبها على الإطلاق . وذلك لأن الشؤون الاقتصادية كثيراً ما تسير الأحداث السياسية فى العالم الحاضر ، كما أن المشاكل التى يواجهها رجال السياسة كثيراً ما تكون أسبابها العوامل الاقتصادية التى تخفى عليهم ، والتى لا يقتصر مفعولها على بلادهم وحدها . ولقد تجلى ذلك فى المؤتمرين الاقتصاديين اللذين دعت إليهما العصبة فى بروكسل (Brussels) عام ١٩٢٠ وجنيفا عام ١٩٢٧ ؛ فقد اجتمع فى المؤتمرين نخبة ممتازة من أقدر رجال الاقتصاد والمال والصناعة ، وأعظمهم مكانة فى العالم أجمع ، وتمكن هؤلاء الخبراء

من أن يستعرضوا الظروف التى تؤخر انتعاش أوربا استعراضاً كان له من القوة ما لا يتيسر لهيئة من الهيئات الأخرى . ولا شك فى أنه كان لمؤتمر بروكسل أثر فعال فى السياسة الاقتصادية لكثير من الحكومات فى أوقات عصيبة ؛ وأنه عاون على إعادة الثبات المالى ، وكان الخطوة الأولى فى سبيل الانتعاش الاقتصادى . أما مؤتمر چنيڤا الذى عقد فى عام ١٩٢٧ فقد أعلن بصريح العبارة ما تجره التعريفات الجمركية على أوربا من الخراب ، ولكن صراحته هذه لم تؤثر حتى الآن فى سياسة الدول الأوربية إلا من وجهة واحدة ، وهى منع هـذه الدول من الاسترسال فى زيادة الضرائب الجمركية . على أنه قد ساعد على تكوين طائفة من الآراء ربما هدت الناس فيما بعد إلى طريق الرشاد ؛ وقد يحين الوقت الذى يقضى فيه على تقلبات النقد وأسعار العملة ، وما يسببه هذا التقلب من الاضطراب الاقتصادى ، ويستبدل بهذا نظام واحد معقول ، لا يعتمد على ما عساه أن يوجـد من الذهب

مصادفة . وإذا ما وضع هذا النظام فلابد أن يوضع على مقياس دُولى ، ولابد أن تكون عصبة الأمم الواسطة لبلوغ هذه الغاية .

وأعظم من ذلك وأدعى إلى الإعجاب ماعملته العصبة لإنقاذ طائفة من الدول من هوة الخراب الاقتصادى السحيقة . فقد نظمت العصبة مالية النمسا والمجر وبلغاريا واليونان واستونيا ، وأنقذت هذه البلاد مما كان يحيق بها من بؤس يعجز القلم عن وصفه ؛ وقد تكون أنقذتها من ثورات طاحنة بفضل ماعقدته بإشرافها من قروض . كذلك قدمت العصبة ما يلزم من المال لإيواء آلاف اليونانيين اللاجئين من تركيا ، ونظمت هذا العمل الشاق . ولا ننسى أيضا فضلها العظيم فى إسكان المهاجرين المختلفى الأجناس الذين انتزعتهم عواصف الحرب الهوجاء من مواطنهم . وكان فى مقدور العصبة أن تضطلع بهذا العبء لأنها تستطيع أن تستعين بمشورة أعظم رجال الاقتصاد والمال ، وأن تعتمد على معاونة أكبر

الحكومات وعلى أسواق الدول المالية . وقد أنشأت العصبة من العالم المتمدين قوة منظمة تُعبِّئُها وقت الحاجة لمعاونة الشعوب الضعيفة المنكوبة المضطربة النظام ، فكانت هذه القوة خير ما شهده هذا الجيل أو غيره من الأجيال قاطبة من الأدلة على حسن المآل .

وثمة أمر آخر لا يقل عن هذا شأناً وإن لم يكن مثله ظاهراً للناس ؛ ذلك هو نفوذ العصبة الذى استخدمته فى الدفاع عن حقوق الأقليات مستندة إلى معاهدات الأقليات ، وفى حماية حقوق الشعوب المتأخرة مستندة إلى نظام الانتدابات . نعم إن قوتها هى بالذات فى هاتين الدائرتين ضعيفة جدا ، لأنها لا تستطيع أن تعتدى على سلطة الحكومات القومية المنظمة أو تتخطاها ، ولكنها لم تتردد فى أن تدعو دولة قوية كفرنسا إلى أن تبرر علناً معاملتها لرعاياها فى سوريا ، أو بلداً نائياً كجنوب إفريقية ليشرح لها أسباب الثورة التى شبت بين البندلسوارتز (Bondelswarts) سكان

إفريقيـة الجنوبية الغربية الألمـانية ، والأساليب التى اتبعت فى قمعها . وليس للعصبة فى هذه الحال أن تقدم على لوم إحدى الدول أو أن توقع عليهـا عقابا ؛ ولـكن الحـكومات التى تخضع لها هذه الأقليات ، أو التى تسيطر على شعوب متأخرة ، تكون أكثر تقـديراً للتبعة وأقل ميلاً إلى الاستبداد ، متى عرفت أنها قد تحاسب على أعمالها أمام محكمة العالم المتمدين .

وليس من الضرورى أن نشرح كل ما استطاعت العصبة أن تركزه فيها أثناء حياتها القصـيرة من أعمال التنظيم الدولى والتعاون وجمع المعـلومات . وحسبنا أن نقول إن لها مراكز عامة ، فيها موظفون دائمون مختارون من أعظم الإخصائيين مكانة فى كل البلاد ، تعاونهم لجان دولية من الخبراء لبحث الموضوعات الكثيرة المختلفة ، وإنها تبعث فى الأمم الرغبة فى أن تسير إلى الأمام سيراً متماثلاً بفضل ما تمدها به من المعلومات المنظمة ، وما تبذله لها من الإرشاد . ومادام فى وسع هؤلاء الخبراء أن

يضعوا مشروع اتفاق ، ويطلبوا إلى كل الدول أن توافق عليه ، وتؤيدهم فى طلبهم هذا الجمعية العمومية للعصبة ، مادام فى وسعهم ذلك ، فإن أقل ما ينتجه عملهم أن يزداد الأمل فى تقدم الأمم عامة زيادة كبيرة .

ولنذكر على سبيل المثال هيئة العمل الدولية وهى أهم الهيئات التى تشرف عليها العصبة وأكثرها استقلالاً فى عملها . تتكون هذه الهيئة من ممثلين لكل الحكومات المنضمة إلى العصبة ولأرباب الأعمال والعمال فيها . وقد وضعت وحدها ما لا يقل عن عشرين عهداً تبحث فى موضوعات عدة كعدد ساعات العمل ، والحد الأدنى لسن الأطفال الذين يشتغلون فى المصانع ، وحق العمال فى الاتحاد وفى الاستراحة من عناء العمل يوما فى كل أسبوع ، وفى استعمال الرصاص الأبيض فى النقش ، وغير ذلك من الموضوعات . هذه العهود قد تقبلها أمم قليلة أو كثيرة ، وقد لا تنفذها الأمم بصدق وأمانة ، ولكنها مهما يكن من أمرها مجهود تبذله العصبة لوضع خطة عامة تسير

عليها الأمم فى معاملة الصناع معاملة عادلة ؛ وهى تبعث فى الأمم المتأخرة الرغبة فى اتباعها ، وتحمى البلاد الراقية من خطر المنافسة غير المشروعة .

وربما عُدَّت هذه الأعمال ، وكثيراً ما تُعَد ، من أعمال العصبة الثانوية ، وأنها أقل شأناً من عملها الرئيسى فى حفظ السلام ونزع السلاح ؛ لكنها فى المستقبل قد تُعَد بحق أهم من غيرها ، لما لها من أثر نهائى كبير . ذلك أنها تُعلِّم قادة الفكر فى كل البلاد أننا جميعاً فى العالم الحاضر أعضاء مجتمع واحد كبير يضم العالم بأسره ؛ وانتشار هذه العقيدة هو الذى سيؤدى فى النهاية إلى خلق جو من السلم ، تدرك به الأمم أن من السخف أن تجيش كل منها الجيوش ليحارب بعضها بعضاً ، أو تظن أن فى مقدورها أن تثرى بقطع الصلة التجارية بينها وبين جيرانها ، كما يُعَد هـذا العمل خرقاً وحماقة إذا قامت به مقاطعات إنجلترا بعضها بالنسبة إلى بعض .

وليس ثمة شك فى أن عادة التفكير الدولى تقدمت

فى أوربا بوجه خاص ، وفى العالم كله بوجه عام ، بعد الحرب الكبرى على الرغم من اشتداد النزعة القومية ، وتأجج نار الحقد فى صدور الأمم فى السنين التى أعقبت الحرب ، وعلى الرغم من حرص الشعوب كلها على العمل لتكفى نفسها بنفسها ، جريًا وراء مبدإ مستحيل التحقيق ، سيؤدى إلى افتقارها كلها . وكان وجود عصبة الأمم وما تم على يديها من الأعمال هو أكبر باعث على تقدم التفكير الدولى ؛ لكن من أسبابه أيضًا السهولة المتزايدة فى وسائل النقل ، التى جعلت الجزء الأكبر من أوربا أقرب إلى المسافر مما كان عليه معظم بلاده منذ مائة عام . ومن مظاهر هذا الرقى قيام عدد لا يحصى من الجمعيات الدولية المختلفة الأنواع التى يمتاز بها عهد ما بعد الحرب . وأكبر دليل على اتساع النشاط فى هذه الناحية أن العصبة نفسها تنشر سجلاً بأسماء الجمعيات والمنشآت الدولية يزيد عدد صفحاته على ثلثمائة صفحة .

وأعظم هذه المنشآت القومية شهرة هيئتان هما

الاتحاد الدولى لنقابات الصناع ، ونقابة العمل الدولية ؛ وقد أنشئت كلتاهما قبل الحرب . ولا يقل عنهما شأناً غرفة التجارة الدولية التى أسست فى عام ١٩٢٠ بقصد إزالة العوائق القائمة فى سبيل التجارة الدولية . ولهذه الغرفة فروع فى أربع وأربعين دولة . ومنها أيضاً اللجنة الدولية للإدارة العلمية التى أسست فى عام ١٩٢٥ لتشجيع وسائل الإنتاج الحديثة الصحيحة . ومنها مؤتمر القوى العالمية الذى وجد فى عام ١٩٢٤ ليشجع على حسن استخدام القوى الصناعية المختلفة ، ومؤتمر السفن الدولى المؤسس فى عام ١٩٢١ ، ومؤتمر الملاحة الجوية الدولى (١٩٢٢) ، والمؤتمر البرلمانى التجارى الدولى الذى أسس فى عام ١٩٢٤ ليشجع البرلمانات فى جميع البلدان على سن شرائع متماثلة فى المسائل التجارية . وفى وسعنا أن نذكر من الأنواع الأخرى الاتحاد البرلمانى الدولى ، والجمعية الصهيونية الدولية ، والاتحاد الدولى لجمعيات عصبة الأمم ، ونضيف إلى هذه الأسماء عدداً كبيراً من

الجمعيات النسوية والدينية والتبشيرية والخيرية والعلمية والفنية والأدبية .

إن هذا السرد يدعو بسرعة إلى الملل والسآمة ، ولكن الشيء الجدير بالذكر أن هذه الهيئآت الدولية بأجمعها قامت من تلقاء نفسها ، وأن معظمها نشأ بعد الحرب . وإن في قيامها لدليلا على أن العالم تزداد أجزاؤه ارتباطا ، وأن معالجة كل مشاكله علاجا أساسه النزعة الدُّوَلية لا القومية المحضة تتجلى ضرورته في كل يوم . على أن هذا كله لا يضعف النزعة القومية ؛ وإن ضعفت فلا تضعف في مظاهرها الصحيحة النافعة ؛ وذلك لأن النزعة الدولية ليست عدوة النزعة القومية بل هي متممة ونصيرة لها . أما تلك النزعة القومية التي ترمي إلى الاكتفاء بالنفس والتوسل إلى ذلك بالتسليح والحواجز الجمركية ، فهي عقيدة بالية آخذة في الانقراض ، وإن كانت تكافح لتحتفظ بحياتها كفاح المستميت .

الفصل السادس

تبدل مركز بريطانيا والامبراطورية البريطانية

١ — بريطانيا

ليس فى العالم كله مجتمع أو طائفة من المجتمعات أثرت الحرب فى مصائرها كما أثرت فى بريطانيا وما يتجمع حولها ويرتبط بها من الشعوب المؤتلفة المنتشرة فى أنحاء العالم .

ولقد كانت الحرب الكبرى التى دارت رحاها بين عامى ١٩١٤ ، ١٩١٨ هى آخر عراك من أربعة ، يحدد كل منها فترة من فترات التاريخ ، اضطلعت بريطانيا فيها بدور حيوى هام ، هو إنقاذ العالم من سيطرة دولة واحدة أو نزعة للحضارة واحدة ، وكان لكل عراك منها أثر بليغ فى مركزها هى . فأما العراك الأول فهو حرب أسپانيا أيام الملكة اليصابات (Elizabeth) ، وفيه قهرت ذلك الخصم العنيد وصانت حرية البحار ، وخرجت منه وهى

أكبر الدول البحرية ، والقادرة على أن تحيا حياتها الخاصة من غير خطر يتهددها ، وأن تنشر تجارتها وتبسط سلطانها فيما وراء البحار . وأما في العراك الثاني فهي التي قادت الحلف الذي أذل كبرياء لويس الرابع عشر وأوثقت روابطه ، وخرجت منه وهي أعظم الأمم التجارية ، وأول الأمم ذات الحكومات الدمقراطية ، وفتح أمامها باب سيادة العالم الجديد ، فنالت تلك السيادة قبل أن ينقضي على الحرب نصف قرن . وفي العراك الثالث كانت هي العدو الوحيد الذي لم تقو الثورة الفرنسية ونابليون على هزيمته ، وذلك بفضل قوتها البحرية ؛ وخرجت من هذا العراك وهي من غير شك أقوى دول العالم وسيدة البحار بلا منازع ، ومالكة الثروة التي أخرجتها وسائل الإنتاج الآلية الحديثة ، والمسيطرة على إمبراطورية عظيمة ، تضم بين أطرافها القارات وأشباه القارات . وكانت كل حرب من هذه الحروب العالمية سبباً في ارتفاع شأن الشعوب البريطانية وزيادة قوتها . فماذا كان أثر الحرب الأخيرة ؟

كانت بريطانيا العظمى فى خلال القرن التاسع عشر أقوى دول العالم أجمع لا ينازعها فى ذلك المركز منازع ، وكان مرجع قوتها إلى عدة عوامل : أولها عزلتها البحرية التى أمنت بها أخطار الغزو الأجنبى أمناً لم يتمتع به غيرها من الدول الأوربية ، ومكنها من أن تُنَمِّى نظم الحكم الذاتى الخاصة بها فى أمن واطمئنان ، وأن تغرس فى نفوس أبنائها حب الهدوء وإطاعة القوانين . وثانى هذه العوامل هو تفوقها البحرى الذى لم يكن يسمو إليه غيرها من الدول ؛ وبفضل هذا التفوق أمنت بريطانيا على نفسها أكثر مما تأمن على نفسها أمة أخرى فى العالم ؛ وعظم نفوذها فى شواطئ البحار ، وأضحت هى الممثلة للحضارة الأوربية لدى معظم الشعوب غير الأوربية . وثالث هذه العوامل هو إمبراطوريتها الواسعة الأرجاء التى تملكتها بوسائل سهلة ، والتى أخلصت لها شعوبها المحكومة ، والتى اتخذتها بريطانيا سوقا لمصنوعاتها ومستودعا للمواد الغفل لم تنل مثله غيرها من الأمم . ورابعها تفوقها فى وسائل

الإنتاج الصناعي الحديثة ، ووجود مناجم غنية بالفحم سهل الاستخراج ، كان إلى عهد قريب هو القوة الصناعية الوحيدة في العالم . والعامل الخامس هو ما انطوت عليه نفوس أبنائها من حب المغامرة ، وما طبعوا عليه من قوة الابتكار الفردي . وسادسها هو قوتها المالية التي نشأت من انتشار عادة الادخار والاستثمار بين أبنائها ، ومما أنشأته من نظام مصرفي عجيب ؛ وقد أصبحت بفضل هذه القوة مركز العالم المالي ، والدولة الدائنة العظيمة التي مدت العالم بمعظم ما احتاجه من رءوس الأموال لاستثمار البلاد الجديدة ؛ وبفضل وسائلها ومبتكراتها المالية يتبادل العالم تجارته الدولية . والعامل السابع في عظمة بريطانيا أنها هي وحدها السوق العظيم الحر ، والمستودع المركزي العام الذي تأتي إليه جميع غلات العالم كله ولا يحول بينها وبينه حائل . وكان في مقدورها أن تختط لنفسها هذه الخطة لأنها لا تخشى المنافسة ، ولأنها وهي المضطرة إلى أن تبيع بضائعها في كل جزء من أجزاء العالم تعلم حق

العلم أنها إذا لم تقو على منافسة الدول لها فى بلادها فلن تقوى على هذه المنافسة فى خارجها . وآخر أسباب هذه العظمة ، وإن لم يكن أقلها أهمية ، هو نظام حكومتها الحر الذى أعجبت به ونسجت على منواله أمم العالم أجمع ؛ لأنه جمع فى نظرها بين الحرية والاستقرار ، وثبتت بالتجربة صلاحيته ، وخضع له جميع رعاياها مخلصين ، لأنه يكفل لهم حماية القانون ولا يقيد حريتهم فوق الحد الواجب .

ولقد كانت السيادة البريطانية فى كل ناحية من هذه النواحى سيادة موقوتة ، لا يمكن أن تكون لها صفة الدوام ، لأن فى العالم أمماً أخرى لا تقل عن بريطانيا فى مواهبها الطبيعية أو مواردها المادية . وكان ثمة عوامل عدة تعمل على تقويض دعائم هذه السيادة فى خلال الجيل السابق للحرب . وكانت الحرب نفسها تنذر بزوال سيادة بريطانيا المضمحلة ، سيادة الزعامة والنفوذ ، وإحلال سيادة ألمانيا ، سيادة النظام والقوة ، محلها . هذا الانقلاب على الأقل لم يقع ، ولكن شعباً واحداً لا يستطيع أن

يكون له شيء يسمى سيادة فى هـذا العالم الذى يسير فى طريق الحرية ، بل لا يحق لشعب أن يرغب فى هذه السيادة . ولذلك أخـذت سيادة بريطانيا القديمة تزول شيئاً فشيئاً بعد الحرب وبسبب الحرب ، وأصبح واجباً عليها أن تكيف نفسها لمركز جديد فى العالم ؛ ولا شك أنها تلقى فى سبيل هذا التكييف نصبا .

ولنبحث أولا فيما اعترى أسـباب عظمتهـا من تطورات .

لم يعد مركز بريطانيا البحرى يضمن لها ما كانت تتمتع به من سلامة ؛ ذلك بأن التقدم السريع فى وسائل النقل الجوى يعرضها لخطر الغزو بشكل مرعب عرفته أثناء الحرب الكبرى ، ونقول بشكل مرعب لأن مدنها الواسعة المكتظة بالسكان يمكن تدميرها بين عشية وضحاها ، ولم تستكشف بعد وسيلة لاتقاء هذا الخطر إلا منع الحروب بتاتا . وليس هـذا كل ما فى الأمر ، فان اعتمادها فى بقائها على ما يأتى إليها من الطعام من وراء

البحار يعرضها إلى الخراب العاجل المفزع إذا هاجمت سفنها الغواصات ، وذلك خطر ليس فى الاستطاعة اتقاؤه إلا بوسائل غاية فى البطء والمشقة كما دلت الحرب . فان أهلها كادوا يموتون جوعا بسبب الغواصات القليلة العدد التى استخدمتها ألمانيا فى الحرب ؛ وإذا ما هاجمها فى المستقبل أسطول من الغواصات كالذى تمتلكه فرنسا مثلا كان هذا الهجوم أكثر مفاجأة لها وأشد خطراً عليها ، لأن الجزيرة التى كانت من قبل معقلا منيعاً لأهلها أضحت الآن شركا منصوبا لهم . وليس فى استطاعة بريطانيا أن تعتمد فى سلامتها على مواردها الخاصة كما كانت تعتمد عليها فى الأيام الماضية ؛ فاذا أرادت أن تأمن على نفسها فان عليها أن تُعَوِّل على ما يقوم به العالم المتمدين من عمل إجماعى لجعل الحرب مستحيلة الوقوع .

ولقد انقضى الآن عهد سيادة بريطانيا البحرى انقضاء لا مَرَدَّ له بعد أن دام ثلاثة قرون ، واضطرت بريطانيا فى معاهدة واشنجتن (سنة ١٩٢٢) أن تعترف

« بمساواة » الولايات المتحدة لها ؛ وهى تعلم علم اليقين أنه إذا قام التنافس فى التسليح بينها وبين الولايات المتحدة تغلبت عليها الأخيرة بمواردها التى لا ينضب معينها .

وليس هذا كل ما فى الأمر ، فان الحرب أظهرت أن الأحوال الحاضرة تجعل الاحتفاظ « بسيادة البحار » على الوجه الأكمل من أصعب الأمور . فلقد كان عدد السفائن الألمانية المغيرة التى انطلقت فى بداية الحرب ، أو استطاعت أن تفلت من الحصر فى أثنائها ، صغيراً لا يذكر ؛ ولو لم يكن ساحل ألمانيا غاية فى القصر سهل الرقابة لما كان عدد هذه المغيرات قليلا إلى هذا الحد ؛ ولكنها على قلتها لم يقتنصها إلا مائة وأربعون طراداً . ذكر ذلك اللورد جليكو (Jellicoe) فى المؤتمر البحرى المُعجَل الذى عقد فى عام ١٩٢٧ لكى يتذرع به للاحتفاظ لبريطانيا بسبعين طراداً فقط . أما إذا أرادت أن تضمن لنفسها سيادة البحار فى كل الأحوال فلا يكفيها سبعون طراداً بل لابد لها من سبعمائة . فليس فى استطاعتها إذن

أن تعتمد على مواردها الخاصة لتضمن سلامة البحار تلك السلامة التي تقف عليها حياتها ، بل عليها أن تعتمد على تعاون هيئة عالمية منظمة . وقد يعز على بريطانيا بطبيعة الحال أن تقر بهذه النتيجة ، لكنها رغم ذلك نتيجة محتومة لا مناص منها . كانت بريطانيا أكثر الأمم اكتفاء بنفسها — في هذا الميدان على الأقل — أما الآن فقد أصبح موقعها يحتم عليها أن تكون أول داع إلى اعتماد الدول بعضها على بعض ، إذا قدرت ما يعرضها إليه موقعها من الأخطار.

أما الإمبراطورية فاذا نظرنا إلى أجزائها الرئيسية رأينا أنها لم تبق « إمبراطورية » مهما توسعنا في فهم هذا اللفظ . ولم يبق لبريطانيا « إشراف » عليها ، بل أضحت شركة مفككة الأجزاء من دول حرة تسعى كل منها إلى « الاكتفاء بنفسها » عن طريق الحواجز الجمركية ، ولم تبق أسواقها مفتحة الأبواب للبضائع البريطانية . وينطبق هذا الوصف على بلاد الهند التي كانت أعظم الأسواق لتصريف المنسوجات القطنية ، وهي أهم

الصادرات البريطانية ؛ وكان تصميم الهند على الاستغناء عن هذه البضائع قدر استطاعتها من أكبر الأسباب التى أدت إلى كساد هذه الصناعة بعد الحرب . وكان ما اعترى الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب من تطور ، وعدم وجود سياسة عامة منسجمة تحل محل ما كان لبريطانيا من إشراف قد نقص الآن إلى الحد الأدنى ، كان ذلك كله من أهم المظاهر التى بدت على هذه الدولة بعد الحرب ، ولأهميتها سنفرد لها بحثاً خاصا فيما بعد .

كذلك لم يبق لبريطانيا ما كانت تتمتع به من التفوق فى وسائل الإنتاج الصناعى ، بل أصبح يشاركها فى هذا التفوق على الأقل عدد من الأمم الأخرى ، وسبقتها الولايات المتحدة وألمانيا فى تطبيق العلم على الصناعة تطبيقاً حديثاً . وسبب ذلك أن رجال الأعمال فيها لايزالون يحتقرون البحث العلمى ، وأن بريطانيا تأخرت عن غيرها من الأمم فى استخدام النظم الحديثة للإنتاج الكبير ، وفى تنظيم الصناعة تنظيما يرمى إلى الوصول إلى

أبعد حدود الاقتصاد والإتقان مجتمعين . وهى تقاسى الآن من جراء تأخرها هذا أوخم العواقب ، كما تقاسى عناد كثيرين من أصحاب الأعمال فيها ، وتمسكهم بالقديم الرث ، وتَشَدُّدهم فى الاحتفاظ بكل ما كان صالحا أيام آبائهم . وتقاسى أيضاً عاقبة عناد نقابات عمالها الكاملة النظام ، والتى تخلق الصعاب إذا ما أريد تغيير الوسائل الصناعية ، وخشيت أن يصيب العمال من جراء ذلك التغيير عطل مؤقت ؛ وتتمسك أشد التمسك بالقيود والإجراءات التى كانت تسير عليها فى سنى الرخاء السابقة للحرب . كذلك لم يبق لبريطانيا ما كان لها من تفوق فى امتلاك مصادر القوى الصناعية ، لأن فحمها الآن يوجد على عمق أكبر من عمق الفحم الجديد الذى يستخرج من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد ؛ وقد أبطأت فى استخدام أنجع وسائل الإنتاج الكبير فى صناعة الفحم وفى اتباع الطرق الآلية لتقليل نفقات الإنتاج . وزيادة على ذلك فان مصادر أخرى للقوة لا تملكها بريطانيا أخذت تحل

محل الفحم فى كثير من الصناعات ، فمنها القوى المائية التى لا تستطيع بريطانيا أن تنافس فيها البلاد ذات المجارى الكثيرة المتدفقة من رءوس الجبال ، ومنها الزيت أو البترول الذى لا تكاد تنتج أرضها منه شيئاً والذى لابد لها أن تستورده وتنفق على استيراده أموالا طائلة فى كل عام .

ويلوح أيضاً أن ما كان يتصف به أهلها من نشاط وقوة مغامرة بدأ يضمحل ، وإن كان هذا مما لا يستطاع إثباته بالإحصاءات . وسبب هذا الاضمحلال أن بريطانيا خاضت غمار الحرب معتمدة على نظام التطوع الاختيارى ؛ ومعنى ذلك أن خيرأ بنائها وأشدهم حماساً ذهبوا إلى ميدان القتال أولا وهلكوا ذرافات . وقد يكون هذا هو سبب ما نشاهده بعد الحرب من نقص مخيف فى رجالها المبرّزين الذين يتقدمون طائعين لتحمل التبعات ومواجهة الصعاب ، وهو أمر مشاهد فى كل ناحية من نواحى الحياة : فى السياسة وفى الأعمال الصناعية

والتجارية وفى الفنون ، فكلها لم يظهر فيها بعد الحرب رجال أوتوا حظا عظيما من الشهرة ، ولا يزال الأفذاذ النابهون من الإنجليز هم رجال ما قبل الحرب ؛ كذلك نرى فى طوائف كثيرة من الشعوب البريطانية ميلا متزايداً للاتكال على الحكومة فى إصلاح عيوبها . وقد يكون منشأ هذا الميل لدى عامة الشعب ما وضعته الحكومة فى السنين الأخيرة من نظم محكمة لتخفيف الضنك ، أو ما سلكته من الطرق فى تنفيذ هذه النظم ؛ لكننا نشاهد هذه العادة نفسها ، عادة الاتكال على الحكومة ، بين مديرى الصناعة الذين يتطلعون إلى الحكومة لتقيهم شر المنافسة الأجنبية ، مع أن آباءهم كانوا يرون واجبا عليهم أن يقفوا أمام منافسيهم وجها لوجه لا يعيزون عنهم فى شىء (شأنهم فى ذلك شأن سائر أفراد الأمة) ، فاذا لم يقووا على المنافسة سقطوا صرعى فى الميدان .

ويلاحظ البعض أن أخلاق البريطانيين بعد الحرب طرأ عليها تغير خطير ، فقد أخذ يسرى فى نفوسهم روح الجمود

والاستسلام والرغبة فى الفرار من الصعاب والتخلص منها بالتجائهم إلى الألعاب وغيرها من ضروب الراحة والتسلية . قد تكون هـذه الميول عارضة لا تلبث أن تزول ولكنها مادامت موجودة خطر ينذر بشر مستطير . وإذا صدق هذا الظن وكانت هذه الميول موجودة حقا ، فربما كانت رد فعل طبيعى للمجهود الذى بذله الشعب فى الحرب ، وزوال ما كان يغشى بصائره من الغرور .

كذلك كانت الحرب سببا فيما اعترى قوة بريطانيا المالية بعدها من ضعف مخيف . ذلك أن البلاد حملت من الديون والضرائب مالم تحمله أمة أخرى ، لأنها أمدت حلفاءها بجانب عظيم من نفقات الحرب ، ولم يكد يَرُدُّ إليها هؤلاء الحلفاء شيئا من هذه الأموال ، ولن يردوا إليها شيئا منها فى المستقبل ، إلا ما استدانته باسم هؤلاء الحلفاء من الولايات المتحدة الأمريكية . وبينما تعمل الدول الأخرى لتخفيف العبء عن كاهل أهلها ، تزيد بريطانيا أعباءها بالتدريج ، وتجيز كلتا الهيئتين السياسيتين

القويتين في بريطانيا زيادة الضرائب وتراها أمراً مرغوباً فيه لذاته ، فإحداهما تريد زيادة الضرائب المقررة ، والأخرى ترغب في زيادة الضرائب غير المقررة ، من غير نظر إلى ما سوف تُنْفَق فيه الأموال . وهذه الأعباء الثقيلة تشل قدرة بريطانيا على الإنتاج من وجوه عدة ، وتضعف ملكة الادخار والاستثمار لدى كثير من طبقات الشعب ضعفاً خطيراً . ويزيد من هذا الخطر تمسك الشعب بمستوى معيشته الراقي دون أن يراعي ضعف الوسائل التي تمكنه من ذلك ؛ وهذا أمر مشاهد لدى جميع الطبقات . ولهذه الأسباب لم تعد بريطانيا كما كانت من قبل الأمة العظيمة الدائنة لأمم العالم ، والتي تقدم ما يلزم من المال لاستثمار موارده الطبيعية ، وأخذت الولايات المتحدة تحل محلها وتستحوذ على ما لهذا المركز من قوة ونفوذ . كذلك لم يستطع نظامها المصرفي رغم ما اتصف به من ثبات أن يجاري مطالب العهد الذي أعقب الحرب وما فيه من صعاب ؛ فلقد أصبح المسيطر على هذا النظام

عدد قليل من المؤسسات المالية الضخمة أفقدته كثيراً مما كان له من مرونة ، وطالما استخدمت هذه المؤسسات ما لها من سلطان على وسائل الائتمان المالى فى إضعاف المشروعات المالية وإعاقتها بدل أن تعينها وتشجعها .

كذلك لم يعد لبريطانيا بعد الحرب ذلك السلطان الكبير الذى كان يوليها إياه تفوقها التجارى على أمم العالم أجمع . نعم إنها لا تزال تمتلك وتُسَيِّر ثلث سفائن العالم . وذلك لأنها أوسع أسواق الأرض حرية ؛ لكن نصف سفنها معطل ، وقد خسرت جزءاً كبيراً من تجارتها الخارجية التى تُعَوِّل عليها فى حياتها ، وإن كانت صادراتها (منسوبة إلى عدد السكان) لا تزال ضعفى صادرات أكبر الأمم المنافسة لها تقريبا . على أن ما فقدته من تجارتها الخارجية إذا رجع بعضه إلى خطأ ارتكبته فلا يرجع كله أو جله إلى ذلك الخطأ . ذلك بأنها فى أثناء الحرب اضطرت أن تضحى بمعظم أسواقها الخارجية لكى تركز جميع قوتها القومية فى الأعمال الحربية ؛

وذلك الفراغ الذى تركته شغلت بعضه أمم أخرى (كاليابان والولايات المتحدة) لم يُنْقِض ظهرَها عبء الحرب، وشَغَل البعض الآخر ما قام من الصناعات القومية على أنقاض الواردات البريطانية. فلما وضعت الحرب أوزارها أقيمت لحماية هذه الصناعات حواجز من الضرائب الجمركية العالية، وأخذت الأمم جميعها فى داخل أوربا وخارجها تعمل «للاكتفاء بنفسها»، فأدى ذلك العمل إلى النتيجة السالفة الذكر. وكان من جراء ذلك أن بريطانيا، التى لا أمل لها فى أن تكتفى بنفسها والتى لا تستطيع أن تحيا إلا بالاتجار مع العالم أجمع تجارة واسعة، انحطت إلى المنزلة التى انحطت إليها مدينة ويانة (Vienna) بعد الحرب. لقد كانت بريطانيا كما كانت ويانة تعتمد فى رخائها على موقعها فى ملتقى الطرق التجارية الكثيرة، فنالها ما نال ويانة بعد أن أقيمت الحواجز المتعددة فى هذه الطرق التجارية، وإلى هذا يرجع معظم السبب فى ازدياد عدد العمال المتعطلين. وقد بلغ من خطورة

هذه الحال الجديدة أن أخـذ قسم كبير من الرأى العام يدعو إلى ترك نظام الحرية التجارية الذى تسير عليه بريطانيا ، واتباع سياسة « الاكتفاء بالنفس » التى تتبعها البلدان الأخرى . ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تكتفى بنفسها إلا إذا تخلصت من نصف سكانها ، فقد قويت فيها الدعوة إلى التوسل لتلك الغاية — غاية الاكتفاء بالنفس اكتفاء تاما — بتوحيد الإمبراطورية من الناحية الاقتصادية . فاذا ما رضيت أجزاء الإمبراطورية بأن تتخلى عن مسعاها للاكتفاء بنفسها — وبعيد أن ترضى بذلك فى القريب العاجل — كان معنى رضائها أن بريطانيا تضعف باختيارها ، أو قل تعطل ، ثلثى تجارتها الخارجية لكى تتفرغ إلى إنماء الثلث الباقى . وإذا فعلت ذلك فانها تكون قد تحولت تحولا تاما عن السياسة التى قام عليها النظام الاقتصادى البريطانى حتى الآن .

هذه التطورات تعد فى مجموعها انقلابا خطيراً

فى مركز بريطانيا ومبادئها ، يتطلب تعديلا فى سياستها القومية . ولا شك فى أن بريطانيا تجتاز الآن أزمة بل خطراً قوميا شديداً . على أن كل تغيير بمفرده لا يعد خطيراً فى ذاته . فاذا كان مركز بريطانيا الجزرى لم يعد يكفل لها السلامة ، فان سياسة عالمية رشيدة تكفل لها سلامة أبقى وأعظم . ولا يزال موقع هذه الجزيرة فى وسط أهم الطرق التجارية البحرية وفى قلب العالم المتمدين تقريبا خير موقع جغرافى يتمتع به بلد على وجه الأرض . وإذا لم تكن بريطانيا الآن سيدة البحار بلا منازع ، فان ذلك لا أهمية له إذا بقيت البحار فى سلام . وإذا لم تكن لها « السيطرة » على إمبراطورية ، فان خيراً من هذه السيطرة أن تكون هى القلب النابض لمجموعة من الأمم الحرة ، على شريطة أن تنظم هذه المجموعة تنظيما يمكنها من أن تتعاون تعاونا حرا . وقد تكون بريطانيا وراء غيرها من الأمم فى اتباع أحسن وسائل التنظيم الصناعى ، ولكن هذا أمر يستطاع تداركه بالعمل والحكمة . وأن

اندماج أجزاء مقاطعاتها الصناعية ، وقربها من الثغور التى تستمد منها حاجياتها ومن مصادر القوى اللازمة لها ، كل ذلك يكسبها ميزات عظيمة إذا أحسن الانتفاع بها . وقد لا تجد بريطانيا فى بلادها حاجتها من الزيت أو القوى المائية ، ولكن العلم والعمل كفيلان باستخراجهما من مناجم فحمها الغنية . وربما كان النقص قد اعترى قدرتها المالية ، ولكن هذه القدرة لا تزال عظيمة رغم هذا النقص ، وفى الإمكان زيادتها إذا اتخذت الوسائل الكفيلة بتشجيع الادخار . وإذا أحسن توحيد مجهودها القومى بقيادة رشيدة فإن هذا المجهود خليق بتخفيف عبء الضرائب الذى لا يزيد كثيراً على ما كان عليه منذ مائة عام إذا روعيت النسبة بين العهدين . كذلك لا يرجى أن تحتفظ بريطانيا بما كان لها من تفوق عظيم فى التجارة العالمية ، ولكن إذا أيقن عمالها والمشرفون على الصناعة فيها أن الواجب يقضى عليهم بأن يقاوموا كل منافسة شريفة بكفاياتهم وحدها ، وأن يكونوا أنداداً

لمنافسيهم ، وأن ينظموا بيوتهم ، إذا أيقنوا بذلك استطاعت بريطانيا أن تستعيد من الأسواق ما يضمن لأهلها ارتقاءً مطرداً فى مستوى معيشتهم ، وأن تنمى مواردها وموارد الإمبراطورية نماءً عظيماً .

ولكن يلوح أنها إذا شاءت أن تنال هذه الأغراض فإن عليها أن توجه إليها مجهوداً قومياً عاماً شبيهاً بالمجهود الذى أنالها النصر فى الحرب ، ولا بد لها أن تتغلب على روح الاستسلام والقنوط وما يؤدى إليه من خور فى العزيمة . وأخيراً إن بلوغ هذه الغاية موقوف على نوع الحكومة القائمة فى البلاد وصفاتها ، وذلك لأن واجبات الحكومة فى الوقت الحاضر أكبر شأناً وأعظم أثراً مما كانت فى الماضى ، وأن للطريقة التى تؤدى بها هذه الواجبات أثراً بليغاً فى نفوس الشعب لا يعادله أثرها فى الماضى . ولذلك يهمنا أن نعرف كيف عدل نظام الحكومة البريطانية ذى الشهرة العالمية الكبيرة لكى يتفق مع مقتضيات العهد الذى أعقب الحرب .

ليس الجواب عن هذا السؤال مما يسر له الخاطر . فإننا إذا حكمنا على الأشياء بنتائجها تبين لنا أن نظام الحكم البريطانى أقل نجاحًا من النظام الفرنسى أو الألمانى الحديث فى بعث روح النشاط القومى الموحد ، وفى قيادة الأمة فى هذه الأوقات العصيبة . وإذا حكمنا على هذا النظام بأثره فى أخلاق الناس من كافة الطبقات ، رأينا أنه لم يخلق زعماء أنجاد قادرين على التفكير والإنشاء ، ينالون ثقة الأمة ، ويتحملون التبعات ، أمثال شترزمان فى ألمانيا ، وپوانكريه (Poincaré) وبريان (Briand) فى فرنسا (رغم ما فيهم من نقص) . وقصارى القول أن هذا النظام لم يفلح فى إشعار الأمة بحاجتها إلى توحيد جهودها ، وخلق الزعماء الذين يقودونها فى بذل هذه الجهود .

وقد يكون سبب هذا العجز أن بريطانيا الآن تواجه عهداً جديداً بأداة حكومية لا تستطيع أن تعالج ما فيه من المشاكل . ويلوح أن السياسة البريطانية يسيطر عليها أكثر مما يجب التنافس الدائم على السلطة

بين الأحزاب المختلفة التى لا يبذل كل منها جهده فى العمل الإنشائى المنتج ، بل فى التشهير بغيره وكشف عيوبه ونقائصه . لسنا ننكر أن الأحزاب السياسية أداة ضرورية للحكم الدمقراطى ، ولكن يلوح أن نظام الأحزاب البريطانية جامد خال من المرونة ، يجعل المشرفين على سياستها شرذمة قليلة من الزعماء المطلقى التصرف ، يستقلون بوضع خطط الحزب ، ولا يَنْفَكُّ أتباعهم أنفسهم يضمرون فى نفوسهم الثورة عليهم ، وإن أطاعوهم فى إعطاء أصواتهم ؛ وذلك لأن هؤلاء الزعماء ينكرون عليهم حرية المناقشة بَلْهَ حرية العمل .

لقد تكلمنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب على ما طرأ على نظام الحكم البريطانى من تغير ، وقلنا إن أهم مظاهر هذا الحكم مظهران : أولهما تركيز السلطة جميعها من تشريعية ومالية وإدارية فى يد وزارة حزبية قليلة العدد ، أوقرت ظهرها المسئوليات الجسيمة التى أخذتها على عاتقها ، فأصبحت عاجزة عن النظر إلى

حاجيات الأمة نظرة واسعة المدى . وثانيهما حرمان البرلمان من كل سلطة ، إلا من إشراف صورى محض ، على أعمال الحكومة حتى صار عمله فى الحقيقة مقصوراً على نقدها . إن فى وسع البرلمان أن يُشَهِّر بأعمال الحكومة ويعطلها ، ولكنه ممنوع من أن يعمل شيئاً من عنده لإصلاحها . فلا عجب والحالة هذه إذا لم يكن فى الإمكان مواجهة الطوارئ القومية الخطيرة وعلاجها علاجًا ناجحاً . وإذا شاءت بريطانيا أن تنازل الصعاب التى قامت بعد الحرب وهى واثقة من النجاح ، فإن عليها كما يلوح أن تبدأ بإصلاح زعامتها وأداتها الحكومية .

٢ — الإمبراطورية البريطانية

تتألف الإمبراطورية البريطانية من ثلاثة عناصر مختلفة : أولها الأملاك العظيمة التى تحكم نفسها بنفسها ، وهى أملاك كانت منذ زمن طويل ولا تزال حتى الآن دولا مستقلة ، كل ما بينها وبين بريطانيا من روابط أنها تدين معها بالطاعة لتاج واحد ، وأنها تشترك معها فيما

تتمتع به من نظم الحرية . وثانى هذه العناصر هو البلدان الشرقية ذات الحضارة القديمة وهى الهند وسيلان وبلاد الملايو ، وهى بلاد للحكومة البريطانية عليها إشراف مباشر أكبر مما لها على البلدان الأولى ، وإن كانت هذه البلدان أيضاً أخذت تطالب بحقها فى حكم نفسها بنفسها ، ونالت بعض هذا الحق فى السنين الأخيرة . والعنصر الثالث أجزاء الإمبراطورية المحكومة ، وتشمل أصقاعا واسعة فى إفريقية لم تنضم إلى الإمبراطورية إلا فى خلال الخمسين سنة الأخيرة . وهـذه الأملاك تسيطر عليها الحكومة البريطانية سيطرة فعلية بأشكال مختلفة . هـذه الإمبراطورية العجيبة التكوين التى تشمل ربع مساحة المعمورة وربع سكانها ليست موحدة التركيب ولا النظام ، وليست لها قوة مركزية فعالة ، تفرض طاعتها على هـذه الأجزاء ، اللهم إلا قوة الأسطول . ولقد أخذت هـذه الإمبراطورية منذ عام ١٨٣٠ يتغير شكلها تغيراً مضطربا حسب الظروف ، ويتحول بالتدريج

من إمبراطورية بالمعنى الصحيح إلى ما يسمونه الآن أُسرة من الأمم .

على أن هذه الإمبراطورية كانت إلى ماقبل الحرب بقليل وحدة متماسكة من ناحيتين مهمتين على أقل تقدير . فقد كان لها سياسة خارجية واحدة تسيرها كلها هويت هول[1] ؛ وكانت جميع أجزائها حتى الأملاك المستقلة التي كانت الروح القومية تضطرم فيها راضية بترك العلاقات الخارجية في يد وزارة الخارجية البريطانية ، وذلك لقلة دراية هذه الأجزاء وقلة اهتمامها بمشاكل أوربا ، واعتقادها أن لاشأن لها بهذه المشاكل . ولم يؤخذ رأى مندوبى الأملاك المستقلة فى السياسة الخارجية إلا فى السنين المضطربة التى سبقت الحرب عند ما اشتد الخطر الألمانى ، فعقد المؤتمران الإمبراطوريان فى عامى ١٩٠٧ ، ١٩١١ . على أنه حتى فى ذلك الوقت لم تتخذ وسائل رسمية لتنظيم طرق هذه الاستشارة أو الإدارة العامة ،

---

(١) Whitehall مقر الحكومة البريطانية

وبقى وزير خارجية بريطانيا هو نفسه وزير خارجية الإمبراطورية جميعها . كذلك كانت الإمبراطورية كلها تعتمد على نظام مشترك للدفاع عن جميع أجزائها ، وكان عبء هذا الدفاع يكاد يقع كله على عاتق بريطانيا ، كما كانت أداته الفعالة بطبيعة الحال هى الدستور الذى يحفظ طرق المواصلات البحرية بين مختلف أجزاء الإمبراطورية مفتوحة . والذى جعل للأسطول هذه الأهمية أن الإمبراطورية البريطانية لا يستطاع غزوها برا إلا من مكان واحد هو حدود الهند الشمالية الغربية . فلما بدأت بريطانيا تخاف ألمانيا قبيل الحرب تبادلت أجزاء الإمبراطورية الرأى لأول مرة فى شؤون الدفاع ، واشتركت الأملاك المستقلة بعض الاشتراك فى نفقات الأسطول ، واتبع فى تنظيم القوات الحربية القليلة التى كانت هذه الأملاك تحتفظ بها نظام الجيش البريطانى . وكان هذا الجيش قد أعيد تنظيمه قبل ذلك الوقت على يد اللورد هلدين ، ولكنه مع ذلك لم توضع خطة للدفاع

الإمبراطورى ، كما أنه لم تكن ثمة استشارة إمبراطورية في الشؤون الخارجية .

وكان كثير من الناس يتوقعون أن الإمبراطورية ستنهار وتتقطع أوصالها إذا مالاح شبح الحرب بسبب ما هي عليه من ضعف في النظام . وكانت ألمانيا بوجه خاص تتوقع أن تنفض الأملاك المستقلة يدها من النزاع ، وأن يندلع في الهند لهيب الثورة ، وأن الأملاك الجديدة في إفريقية وغيرها من القارات سيحتاج الاحتفاظ بها إلى قوى كبيرة . لكن مجرى الحوادث بدد هذه الأوهام ، وكان من أعجب مظاهر الحرب ما تجلى من روح الإخلاص الإجماعى الحماسى في كل جزء من أجزاء الإمبراطورية تقريباً ، وما ضحت به هذه الأجزاء من أنفس وأموال تقدمت بها الشعوب في أطراف الأرض عن رضا وطيب خاطر . فقد جندت كندا وزيلندة الجديدة وأستراليا جميع رجالها تقريباً ، ولما تمردت طوائف البوير المشاكسة في جنوب إفريقية أخمد البوير

أنفسهم هـذا التمرد على الفور ، ثم بذل الشعبان اللذان تتكون منهما تلك البلاد جهداً عظيما فى الاستيلاء على المستعمرات الألمانية وأرسلا كتائب من بلادهما إلى خنادق فرنسا . وفى الهند سكن الاضطراب السياسى الذى كان منتشراً قبل الحرب ، وأُرسلت منها إلى فرنسا وفلسطين والعراق والصين جيوش لم ترسل الهند مثلها من قبل إلى ميادين القتال ؛ ولاح أن الحرب ومحنها أثبتت صلاحية نظام الإمبراطورية الحر الطليق على الرغم من تراخيه وقلة تماسكه .

لكن ضخامة هـذه التضحيات بدل موقف الإمبراطورية بإزاء مشاكل الدفاع والسياسة الخارجية ، وأحدث فى بناء هـذه الإمبراطورية تطورات غاية فى الأهمية . فلم يعد فى الإمكان بعدئذ أن تعالج هذه الأمور وكأنها لا تعنى الأجزاء النائية من الإمبراطورية ، بل كان لا بد من استشارة ممثليها بوسيلة من الوسائل إذا أريد أن تبقى هذه الإمبراطورية قائمة .

وفضلاً عن ذلك فقد شعرت الهند، وكان لابد أن تشعر، أنها بعد أن اضطلعت فى الحرب بهذا العمل الخطير قد قويت حجتها فى أن يؤخذ رأيها عن طريق الموظفين البريطانيين الذين يديرون دولاب حكومتها، وأن يعترف بأنها وحدة قائمة بذاتها، وأن تتمتع بما يتمتع به غيرها من أجزاء الإمبراطورية من حقوق الاستقلال الداخلى. وبذلك كانت الحرب سبباً فى تقوية الحركة القومية فى الهند وفى غيرها من أجزاء الإمبراطورية، كما رأينا ذلك فى أحد الفصول السابقة.

وفى أيرلندة أيضاً لاح أن الحرب قد أتاحت لها فرصة العمل على نيل ما كانت تطلبه منذ زمن بعيد من تقرير حقها فى الحكم الذاتى. وكانت أيرلندة هى الجزء الوحيد من أجزاء الإمبراطورية الذى انتهز فرصة الحرب للثورة، مع أن هذه البلاد كانت من الوجهة القانونية جزءاً من المملكة المتحدة ممثلاً فى البرلمان البريطانى أتم تمثيل. وقد فعلت أيرلندة ذلك من قبل فثارت فى

كل حرب من الحروب الأوربية الثلاث التى اشتبكت فيها بريطانيا فى القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . شبت الثورة فيها علناً سنة ١٩١٦ ثم أخمدت ، ولكن الحكومة شعرت أن من الخطر أن تطالب أيرلندة بما كانت تطالب به إنجلترا واسكتلندة وويلز من الرجال ؛ ومع أن كثيرين من الأيرلنديين قد تطوعوا للحرب باختيارهم ، فقد بقى الشعب الأيرلندى بوجه عام فى معزل عنها يدعو الله أن يخذل بريطانيا . ولما وضعت الحرب أوزارها شبت فيها من جديد نار الثورة التى كان يلوح وميضها خلل الرماد ، ودارت فيها رحى حرب أهلية طاحنة انتهت بإذعان بريطانيا وتسليمها للقوة بما لم ترض أن تسلم به للنزاع الدستورى ، فأعطت الأيرلنديين أكثر مما كانوا يرتضونه قبل ذلك الحين . ذلك أنها قبلت فى سنة ١٩٢١ أن تتكون من أربعة أخماس أيرلندة « دولة أيرلندة الحرة » وهى دولة ذات استقلال داخلى تام ، تتمتع بنظام « الأملاك المستقلة »

وبحق تقرير ضرائبها الجمركية وإنشاء جيشها وسن قوانينها وسك عملتها . وبذلك كان جزء الإمبراطورية الوحيد الذى ظل طلبه الحكم الذاتى يرفض على الدوام ، جزءها الوحيد الذى نبذ كل فروض الطاعة والولاء أثناء الحرب . وكان أعظم النتائج السياسية للحرب وأعجبها أن انتهى بهذه الطريقة الحاسمة ذلك الكفاح الطويل الذى دام أربعة قرون . وتلك مقارنة ذات مغزى جليل تثبت أن الحرية لا الإرغام هى التى تمسك أجزاء الإمبراطورية وتمنعها من التصدع والانهيار ، وهى أول إمبراطورية قامت فى تاريخ العالم ينطبق عليها هذا المبدأ .

وأول ما نشأ عن مطالبة أجزاء الإمبراطورية أن تشترك اشتراكاً أوسع من ذى قبل فى الإشراف على شؤونها ، أن دُعيت طائفة من الساسة يمثلون الأملاك المستقلة والهند لينضموا إلى عضوية « المجلس الحربى » . وكان لهؤلاء الأعضاء شأن كبير فى تقرير السياسة التى

اتبعت فى آخر أدوار الحرب ، وكان يظن أن هذا سيؤدى إلى وضع نظام للتعاون بين أجزاء الإمبراطورية أدق وأوفى بالغرض من النظام القديم . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل لسبب رآه المتتبعون لسير الحوادث نذيراً بانحلال الإمبراطورية فى المستقبل . ذلك أنه لما عقد مؤتمر الصلح حضره مندوبون عن الأملاك المستقلة والهند ، ولكنهم لم يحضروه من حيث هم أعضاء فى وفْد الإمبراطورية البريطانية فحسب ، بل من حيث هم ممثلون لبلادهم أيضاً ؛ ثم وقعوا المعاهدات كممثلين لدول مستقلة . ولما تكونت عصبة الأمم ظهرت الأملاك المستقلة والهند مرة أخرى ، وإن كان ظهورها فى هذه المرة اختلف بعض الاختلاف عنه فى المرة السابقة . فقد جعلت الإمبراطورية البريطانية من حيث هى وحدة قائمة بذاتها عضواً دائماً فى مجلس العصبة ، لكن كندا وأستراليا وزيلندة الجديدة وجنوب إفريقية والهند أصبحت كلها أعضاء فى الجمعية العمومية للعصبة ، لها

ما للدول المستقلة ، وأصبحت كندا بالفعل عضواً من أعضاء المجلس غير الدائمين . ويرى البعض فى هذه الظواهر دليلاً على أن الإمبراطورية لا ينظر إليها فى هذه الهيئة العالمية كما ينظر إلى وحدة سياسية ، بل يعامل كل جزء من أجزائها معاملة دولة مستقلة ذات سيادة . ويعزز هذا أن تلك الأملاك أعطيت حقها كاملاً غير منقوص فى بحث المسائل الدولية داخل العصبة أو عن طريقها ، وأن الذى تبحثه ليس هو السياسة التى يجب أن تسير عليها الإمبراطورية المؤلفة من هذه الأملاك ، بل هى تشترك فى البحث اشتراك الدول المستقلة .

وهكذا أظهرت الحرب ولاء أعضاء الإمبراطورية لها ولكنها أعقبها ضعف ظاهر فى الروابط التى تؤلف بين هؤلاء الأعضاء . فالأملاك المستقلة تطلب لنفسها حق تعيين سفراء من قبلها لدى الدول الأجنبية ، وأصبحت تتمتع بهذا الحق دون معارضة ، فقد عينت كل من كندا وأيرلندة سفيراً لها فى واشنجتن .

وتطالب هذه الأملاك أيضاً بحق عقد المعاهدات مستقلة مع الدول الأجنبية ، وقد عقدت جنوب إفريقية بالفعل معاهدة مع ألمانيا . واعترفت بريطانيا نفسها بهذا الانحلال التدريجى ، وبتفكك وحدة الإمبراطورية السياسية ، فقد نص فى معاهدات لوكارنو صراحة على أن بريطانيا وحدها هى التى ترتبط بالتعهدات المدونة فى هذه المعاهدات ، وأن الأملاك المستقلة لا شأن لها بها . ووضع هذا النص بناء على طلب الأملاك المستقلة نفسها ، لأن السياسة التى قامت عليها هذه المعاهدات لم تكن وليدة اتفاق عام بين أجزاء الإمبراطورية ، بل قررتها بريطانيا بمفردها ، إذ لا توجد أداة لوضع سياسة عامة تسير عليها الإمبراطورية .

وبهذه الطريقة أصبحت الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب هيئة سياسية مفككة العرى ؛ فليست هى دولة واحدة إلا فى خضوعها خضوعا اسميا لتاج واحد ، وليست هى دولة تعاهدية أو حلفاً قانونيا أو عصبة مجتمعة

معترفا بها ، وذلك لأنه لا توجد معاهدة تحتم على أعضائها الاشتراك فى العمل . وإنما هى شركة مفككة مكونة من دول مستقلة تربطها بعضها ببعض عاطفة ومصالح مشتركة ، ولكل عضو فيها كامل الحرية فى أن يختط لنفسه الخطة التى تلائمه فى أى وقت شاء . واعترف بهذا اعترافا كاملا صريحا فى المؤتمر الإمبراطورى الذى عقد فى عام ١٩٢٦ ، والذى كانت قراراته من أهم الحوادث البارزة فى تاريخ الإمبراطورية البريطانية . وقد يرى فيها المؤرخون فى المستقبل تسجيلا نهائيًّا لترك كل محاولة ترمى إلى تدعيم وحدة الإمبراطورية السياسية ، واعترافا بانحلال هذه الإمبراطورية انحلالاً وديًّا نهائيا . والدليل على ذلك أن الأملاك المستقلة أعضاء فى عصبة الأمم تربطها بها روابط وثيقة ، وليست أعضاء مرتبطة فى جسم الإمبراطورية .

ومع هذا فإن الأملاك المستقلة (مع جواز استثناء دولة أيرلندة الحرة وجنوب إفريقية) تعد نفسها مرتبطة

بالإمبراطورية برباط أقوى مما بينها وبين العصبة . وإنما الفارق بين الهيئتين أن العصبة أوجدت أداة للاستشارة المشتركة والعمل المشترك أحكم من كل ما فكرت فيه الإمبراطورية . فللعصبة جمعيتها العمومية التى تنعقد بانتظام فى كل عام ، والتى تدور فيها المناقشات العامة ، وللعصبة مجلسها الذى يجتمع ثلاث مرات فى السنة ؛ أما الإمبراطورية فليس لها إلا المؤتمر الإمبراطورى الذى يجتمع مرة فى كل أربع سنوات ، والذى حددت له واجباته . وللعصبة سكرتارية بديعة النظام ذات هيئات خاصة من الخبراء تبحث المشاكل الحربية والاقتصادية ومسائل العمال والصحة وما إلى ذلك ؛ أما الإمبراطورية فليست لها هيئة مركزية إلا وزارة المستعمرات التى هى جزء من الأداة الحكومية لعضو واحد من أعضائها ، وهى لذلك لا تستطيع أن تعمل معتمدة على تأييد جميع الأعضاء .

ويرى الجنرال اسمطس ، الذى ربما كان أعظم

ساسة الإمبراطورية كلها ، والذى كان منذ ثلاثين عاماً يقاومها بقوة السلاح ، يرى هذا الجنرال أن الحركة اللامركزية فى الإمبراطورية وصلت إلى أبعد حد حتى أصبحت انحلالاً حقيقياً . وهو قوىّ الاعتقاد بأن الرابطة السياسية التى نشرت لواء السلام على ربع بلاد العالم هى رابطة جليلة القدر يجب أن لا يسمح لها بالانحلال تدريجاً ، ولذلك يدعو إلى العمل فوراً لتقوية هذه الرابطة بوسيلة لا تنقص من استقلال أجزاء الإمبراطورية كما لا تنقص عصبة الأمم من هذا الاستقلال .

فإذا ما شرع فى العمل لهذه الغاية فإن أربعة أمور تجب مراعاتها بنوع خاص : أولها أن توجد وسيلة للتشاور الدائم فى السياسة الخارجية تضمن اتحاد الإمبراطورية كلها فى العمل داخل دائرة العصبة ؛ وبهذه الوسيلة يتسنى للإمبراطورية (التى هى أكبر قوة لنشر لواء السلم فى العالم) أن تضطلع بقسط كبير فى تقوية دعائم السلم العالمى . والأمر الثانى أن توضع سياسة

مشتركة للدفاع الإمبراطورى يمكن بواسطتها تنفيذ العهود التى قد يلقيها على عاتقها ميثاق العصبة ، ونشر لواء السلم والقانون فى الأصقاع الواسعة المتأخرة غير المستثمرة داخل حدود الإمبراطورية . والأمر الثالث أن توجد وسيلة للتشاور والاتفاق على الطريقة التى تعامل بها الشعوب المتأخرة التى تكوّن الآن قسما كبيراً من سكان الإمبراطورية . ذلك بأن تبعة حكم هذه الشعوب المتأخرة يقع معظمها الآن على عاتق بريطانيا ؛ غير أن إفريقية الجنوبية تقع عليها أيضا تبعات كبيرة من هذا القبيل . كذلك انتدبت أستراليا وزيلندة الجديدة بعد الحرب لإدارة أرضين واسعة فى غانة الجديدة وجزائر المحيط الهادى . وتعانى كندا مشاكلها الخاصة فى كيفية حكم الهنود الحمر فى غربها والإسكيمو فى شمالها . ومع أن الشعوب البريطانية أخذت على عاتقها هذه التبعات العظيمة وهى إرشاد الشعوب المتأخرة ونشر المدنية بينها ، فانها لم تعن إلا عناية قليلة بدراسة المشاكل الناشئة من

هذا الواجب دراسة علمية ، ولم تحاول الشعوب البريطانية أن تتبادل الرأى للاتفاق على المبادئ التى يجب أن تسير عليها فى تحضير هذه الشعوب . وأخيراً إن الإمبراطورية فى حاجة شديدة إلى اشتراك أجزائها فى العمل فى الميدان الاقتصادى . لقد أخذت الشعوب البريطانية على عاتقها القيام بعمل عظيم هو تنمية موارد أصقاع واسعة فى العالم لم تُنَمَّ بعد ، حتى تنتفع الإنسانية بهذه الموارد ؛ ولكنها لم تعر هذا العمل ما يستحقه من العناية . وليس لها أن تعده مجرد وسيلة لاستغلال هذه البلاد ، أو تتركه للظروف والأقدار ، أو تكله لإشراف الاتحادات التجارية الكبيرة غير المنظمة ؛ بل يجب عليها أن تفكر فيه وتنظمه على قاعدة تعاونية بالاتفاق مع جميع الدول الداخلة فى دائرة الإمبراطورية ، والتى تشترك معها فى تحمل تبعته ؛ كما أن عليها عند ما تقوم بهذا الواجب أن تراعى جانب العدل فى معاملة الشعوب الهمجية .

إن المجال لا يتسع هنا لبحث ما يُتَّبَع من الوسائل

فى أداء هذه الواجبات أو الأداة اللازمة لأدائها ؛ ولكن الذى لا مرية فيه أنه إذا لم يشرع العاملون على تنمية موارد الإمبراطورية فى عملهم بمثل هذا الروح الذى وصفناه وهم عالمون بما فى وسعهم أن يصلوا إليه بجهودهم ، إذا لم يفعلوا ذلك فإن الأمل قليل فى بقاء الإمبراطورية البريطانية كهيئة سياسية عاملة . لقد أخذت هذه الإمبراطورية تسير بعد الحرب نحو الانحلال السلمى بخطى سريعة ، وإذا ظلت تسير فى هذه السبيل كان ذلك دليلاً على إفلاس السياسة البريطانية .

ولقد كان من نتائج شعور الإمبراطورية بحاجتها إلى سياسة تعاون قومية ، أن وضعت عدة اقتراحات ترمى كلها إلى تدعيم وحدتها بتقوية الروابط المالية بين أجزائها المختلفة . ومن هذه الاقتراحات أن تترك الأملاك المستقلة والهند سياسة الاكتفاء بالنفس من الناحية الاقتصادية أو تعدلها بعض التعديل ، على أن تعود الإمبراطورية مجتمعة إلى السياسة التى كانت تسير عليها

بين عام ١٦٦٠ وثورة المستعمرات الأمريكية ، فتبدأ بإقامة سياج جمركى حول الإمبراطورية كلها يصد تجارة البلاد غير البريطانية ، ثم يتبع فى داخل هذا السياج بالتدريج نظام التجارة الإمبراطورية الحرة . ويرجو أنصار هذا الرأى أن تؤدى هـذه الوسائل إلى تمكين الإمبراطورية البريطانية بصفة عامة من الاكتفاء بنفسها ، وهو ما تعجز عنه بريطانيا وحدها بطبيعة الحال . وبذلك تصبح الإمبراطورية وحدة مالية على نمط الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحقق الفكرة التى يدعو إليها بعضهم لتكون علاجا لما نزل بأوربا من الكوارث ، وهو إنشاء ولايات متحدة أوربية ، وإن كان الأمل فى تحقيق هذه الفكرة ضعيفاً . على أن الصعاب القائمة فى وجه المشروع البريطانى كبيرة جمة : منها أن الأملاك المستقلة والهند لم تظهر دليلاً على استعدادها لترك سياسة الاكتفاء بالنفس التى تسير عليها ، أو تسمح بدخول البضائع البريطانية التى تنافس منتجاتها إلى بلادها .

ومنهـا أن الرخاء الذى تتمتع به معظم البلاد التابعة للإمبراطورية ناشىء من قدرتها على الاتجار بكامل حريتها مع جميع بلاد العالم ، وأن الأمم التجارية الأخرى تعارض فى نقض هـذه السياسة . وزيادة على ذلك فإن المعاهدات تحتم على كثير من الأملاك البريطانية وبخاصـة ما كان منها تحت الانتداب أن تسوى بين بضائع جميع الأمم فى بلادها . وحتى إذا أمكن التغلب على هذه الصعاب ، فان كثيرين من الناس يعتقدون أن الإمبراطورية البريطانية إن استحالت وحدة مالية مستقلة عن غـيرها أصبحت سبباً للاحتكاك والحرب بدل أن تـكون عاملا من عوامل السلم ، وأن أتباع سياسة الاكتفاء بالنفس والاستقلال عن الغير إلى هـذا الحد الـكبير يجر الخراب على العالم . ومن الناس من يعتقد أن بريطانيا نفسها لا تستطيع وهى آمنة أن تغامر هذه المغامرة الخطرة فتضحى بثلثى تجارتها مع البلدان الأجنبية لـكى تنمى الثلث الباقى ، وهو تجارتها مع سائر أجزاء الإمبراطورية .

على أن الجدل الذى قام حول هذه المشكلة المالية لايمت بصلة إلى المشكلة الأخرى الكبيرة التى قد تطغى عليها المشكلة المالية وهى : هل يسمح أن تستمر عملية التفكك التى يلوح أنها أخذت تدب فى جسم الإمبراطورية بعد الحرب دون أن تتخذ الوسائل لوقفها عند حد ؟ وهل تستمر الإمبراطورية على أنها أخوة من الأمم لا يرتبط بعضها ببعض إلا برباط العواطف ، وأن يكون ما فيها من أداة للتعاون أقل صلاحا للعمل من أداة عصبة الأمم وهى الهيئة التى ليس بين أعضائها من الروابط ما بين أجزاء الامبراطورية ؟ أو هل يستطاع إيجاد وسائط للتشاور والاشتراك فى السياسة الخارجية والدفاع وحكم الشعوب المتأخرة ، وما اضطلعت به من إنماء موارد البلاد الواسعة ، من غير أن يمس ذلك استقلال أعضائها الداخلى بحال من الأحوال ؟ إن هـذا النظام إذا أنشئ لا يتعارض بطبيعة الحال مع الأغراض التى قامت من أجلها عصبة الأمم بل يقوى بناءها ويمكن أساسها ، كما أنه

لا يزيد فى أخطار الاحتكاك والنزاع إلا إذا اتبعت فيه سياسة العزلة التجارية . ولن يكون له إلا معنى واحد ، وهو أن أكبر إخاء من الشعوب المختلفة رآه العالم فى تاريخ حياته ، يستخدم مايخوله التعاون من قوة فى استثمار موارد ربع أنحاء المعمورة ، وتهيئة هذه الموارد لخير هذا الإخاء ، ولخير العالم المتمدين كله ، ولترقية الشعوب المتأخرة .

ليس بين المشاكل التى خلفتها الحرب وتركتها من غير تسوية ما هو أعقد من هذه المشكلة وأعصى منها على الحل .

الفصل السابع[1]

العالم بين يونيه سنة ١٩٣٠ ، يونيه سنة ١٩٣٦

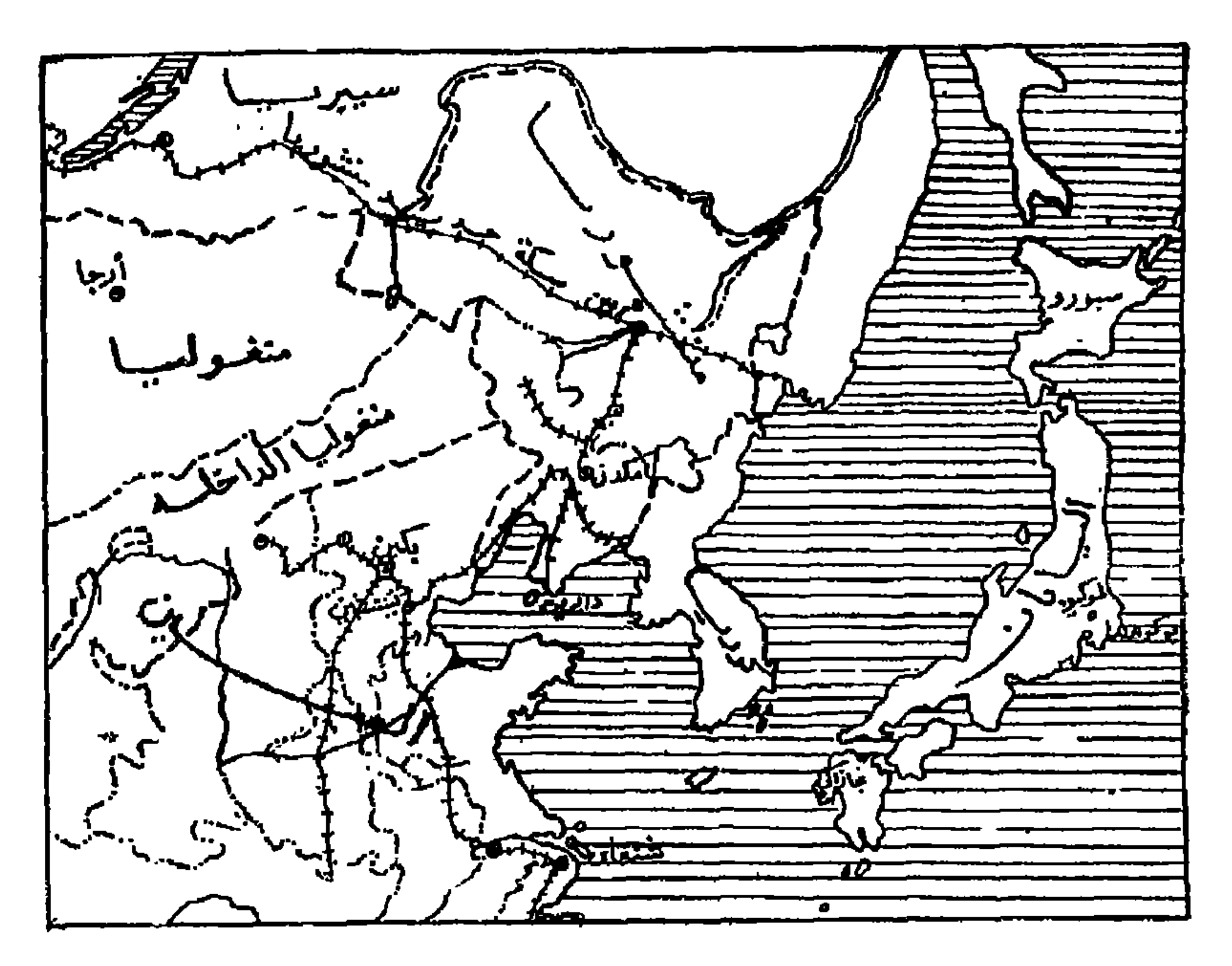
وقعت فى العالم فى هذه الست السنين حوادث خطيرة سيكون لها أكبر الأثر فى مصيره . ومعظمها إن لم تكن كلها نتائج طبيعية للحرب العظمى ، وللتسوية التى أعقبتها ، والروح الذى ساد هـذه التسوية . وقد وقعت هذه الحادثات فى ثلاث قارات : آسيا وإفريقية وأوربا ، وكان من آثارها القضاء على دولة مستقلة قديمة ، ظلت تكافح الاستعمار زمناً طويلاً ، واقتطاع جزء من دولة أخرى تكونت منه دولة شبه مستقلة ، وتقرير حق دولة ثالثة فى سيادتها التامة فى بلادها . وثمة حوادث أخرى فى الدرجة الثانية من الأهمية ؛ وسنحاول فى هـذا الفصل شرحها كلها بغاية الإيجاز .

---

(١) هذا الفصل من عندنا (المترجم)

١ — النزاع بين الصين واليابان

منشوريا وجيهول



إن المشكلة الكبرى التى تواجه اليابان فى الوقت الحاضر هى زيادة السكان زيادة سريعة مطردة ، لا تتسع لها بلادها الضيقة الرقعة القليلة الموارد . ذلك بأن اليابان الأصلية لا تزيد مساحتها على ١٤٣٫٥٥٨ ميل مربع ، يسكنها فى الوقت الحاضر ٦٦ مليونا من الأنفس ، يزيدون بنسبة مليون فى كل سنة بوجه التقريب .

ولا تزيد مساحة الأراضى الزراعيـة فى اليابان على ١٨ ٪ من مساحة الجزائر ، مع أن اليابانيين زراع قبل كل شىء ؛ والهجرة غير ممكنة لأن الأوربيين قد امتلكوا كل الأقطار الصالحة للسكنى والاستثمار ، وحرموا الهجرة إليها على غير الأوربيين .

ولم تحل الحرب الكبرى هذه المشكلة ، لأن اليابان لم تنل بعدها إلا قليلاً من الجزائر الصغرى لا تسمن ولا تغنى من جوع . والحق أن الحرب قد جعلت المشكلة اليابانية أعقد مما كانت . ففى خلالها نمت صناعة اليابان وتجارتها ، واستولت على الأسواق التى خلت من بضائع الدول الأوربية . وزاد قدرة اليابان على منافسـة هذه الدول رخصُ الأجور الناشئ عن انخفاض مستوى معيشة العامل اليابانى ، وانخفاض قيمة العملة اليابانيـة انخفاضاً كبيراً فى السنين الأخيرة ، والتنظيم الصناعى الحديث فى اليابان ، وأخذها بأسباب التجديد فى كل شىء حتى فاقت فى ذلك أعظم الأمم الأوربية .

واليابان منذ تبوأت مكانها بين الدول العظمى تضع عينها على الصين أو على أجزاء منها . ذلك بأن الصين مورد للمواد الأولية لا ينضب معينه ، والصين سوق للمصنوعات اليابانية لا تستطيع دولة من الدول أن تنافس اليابان فيه ، إذا نظمت تلك البلاد واستتب فيها الأمن والنظام .

وقد أدى النزاع بين الصين واليابان فى أواخر القرن الماضى (١٨٩٤ — ١٨٩٥) إلى حرب بين الأمتين ، انتهت بانتصار الجيوش اليابانية . لكن الدول الأوربية تدخلت فى الأمر وحرمت اليابان ثمرة انتصارها ، فخضعت اليابان مرغمة ، لأنها لم تكن مستعدة للاشتباك مع هذه الدول فى حرب لا تعلم نتيجتها . ومن ذلك الحين أصبحت الحرب بين اليابان والروسيا أمراً لا مناص منه ، وأخذت كلتا الدولتين تستعد لها بتنظيم مواردها فى الداخل وعقد المعاهدات فى الخارج . ثم نشبت الحرب التى انتهت سنة ١٩٠٥ بانتصار اليابان كما هو معروف ، واستيلائها

على شبه جزيرة كوانتنج (Kwantung) بما فيها پورت آرثر (Port Arthur) وشبه جزيرة ليوتنج (Leotung) التى كانت قد انتزعتها منها الدول عام ١٨٩٥ .

وظلت الصين بعد ذلك تحقد على اليابان ؛ واشتد النزاع بين الدولتين حتى قدمت اليابان فى عام ١٩١٥ بلاغاً للصين شديد اللهجة ، تطلب إليها فيه عدة مطالب عرفت فيما بعد باسم « المطالب الواحدة والعشرين » ، لا تزال حتى الآن مثاراً للنزاع بين البلدين . وقد قبلت الصين هذه المطالب ، لكنها لا تنفك تعلن أنها لم تقبلها إلا مرغمة ، واليابان تصرح أن الصين قبلتها طائعة مختارة بعد أن استبعدت منها مالم تقبله الصين . وإذا ذكرت اليابان حقوقها فى منشوريا وعلاقاتها بالصين فهى تشير إلى هذه المطالب الواحدة والعشرين .

وبهذا وجدت لليابان فى منشوريا مصالح مادية عظيمة ، تشمل سككا حديدية ومنشآت بحرية ومناجم للفحم والحديد ومصانع للقاطرات وغيرها ؛ وأنشأت

فى منشوريا مستشفيات ومدارس ، جعلت لها فى هذه البلاد حقوقا فى الدرجة الأولى من الأهمية .

غير أن الصين فى أثناء الحرب وبعدها كانت مسرحا للاضطراب والفوضى ، وكان القواد يتنازعون السلطة ، والدسائس الأجنبية توغر صدورهم بعضهم على بعض ؛ وكانت اليابان بطبيعة الحال مضطرة إلى الدفاع عن مصالحها . وبلغ الاضطراب غايته فى عام ١٩٣١ ، حينما ثار الشبان الصينيون ، وأخذوا يحضون على مقاطعة البضائع اليابانية ؛ وأخذت العصابات تعيث فى منشوريا فساداً ، وانتشر فيها حكم الإرهاب على يد القواد العسكريين .

عندئذ رأت اليابان أن لابد لها من التدخل فى الأمر للدفاع عن مصالحها العظيمة فى منشوريا ، وأبلغت عصبة الأمم استعدادها لمفاوضة الصين مباشرة لتسوية النزاع بين الدولتين ، وقدمت لها بالفعل خمسة مطالب قبلتها الصين إلا المطلب الخامس ، الخاص باحترام الحقوق

التى خولتها المعاهدات القائمة لليابان فى منشوريا .

وأبت الصين أن تعترف بأن لليابان فى منشوريا حقوقا ، ولجأت إلى عصبة الأمم لأن الدولتين كانتا من أعضائها ، واعتقد الصينيون أن العصبة قادرة على رد الأذى عنهم ، وتسوية النزاع على أساس الحق الذى كانوا يرونه فى جانبهم . وبالفعل تدخلت العصبة فى الأمر وأرسلت إلى الصين بعثة للتحقيق برياسة لورد لتون (Lytton) . ثم أخذت الجيوش تغزو بلاد منشوريا وتحرض أهلها على طلب الاستقلال . وما وافى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ حتى أعلنت اليابان اعترافها بدولة منشوكو الجديدة ، المكونة من الولايات الثلاث الواقعة فى الجزء الشرقى من بلاد الصين مجاورة لكوريا وسيبيريا .

وظلت الجيوش اليابانية وجيوش دولة منشوكو الجديدة تواصل زحفها جنوبا ، حتى دخلت مقاطعة چيهول الواقعة فى شمال السور العظيم فى شهر يناير سنة ١٩٣٣ ، وتم إخضاع المقاطعة كلها فى أوائل مارس من السنة

نفسها ، وضمت إلى دولة منشوكو (Manchukuo) .

وكانت لجنة لتون قد فرغت من عملها وقدمت تقريرها ، وأحيل على لجنة التسعة عشر لدراسته ؛ وأعلنت هذه اللجنة فى ١١ يناير سنة ١٩٣٣ عجزها عن حل المشكلة حلا سلميا . وفى ١٧ فبراير نشرت تقريرها الذى اعترفت فيه أن منشوريا جزء من الصين ، وأن عمل اليابان فى هذه البلاد لا يمكن تبريره بحجة الدفاع عن النفس ، وأن حركة الاستقلال فى منشوريا ليست حركة طبيعية قائمة من تلقاء نفسها ، وأنها لا تعترف بالنظام الذى أقيم فيها . ووافقت العصبة على هذا التقرير ، فانسحب الوفد اليابانى منها ؛ وفى ٢٧ مارس أبلغت اليابان العصبة انسحابها منها رسميا مع احتفاظها بالجزائر المحيطية التى انتدبت لإدارتها نائبة عن عصبة الأمم .

فهل سيكون هذا الدور آخر أدوار النزاع بين الصين واليابان ؟ وهل تكتفى اليابان ببلاد منشوريا التى بسطت عليها سلطانها ؟ أو لا تزال ترنو بطرفها إلى

مقاطعات أخرى غنية من بلاد الصين ؟ أكبر ظننا أن استيلاء اليابان على منشوريا ليس إلا حلقة من سلسلة الاستعمار اليابانى فى الصين . فقد تجدد النزاع بين الصين واليابان ، وتغلغل النفوذ اليابانى فى منغوليا ، وامتد هذا النفوذ حتى شمل جميع البلاد الواقعة فى شمال النهر الأصفر . وقد تضطر اليابان إلى امتشاق الحسام للدفاع عن مصالحها فى هذه الأقطار ، كما فعلت من قبل فى منشوريا وكما فعلت قبل ذلك فى كوريا . وليس أدل على نية اليابان من ذلك الإنذار الذى وجهته إلى الدول بإعلانها فى عام ١٩٣٤ أنها تحتفظ لنفسها بمركز خاص فى الصين ، وأنها تقاوم كل تدخل من جانب الدول الغربية فى شؤونها ، وأنها تسير فى سياستها فى هذه البلاد على مبدإ منرو (Monroe) الذى تسير عليه الولايات المتحدة فى أمريكا .

وثم سؤال ثان لا بد أن يدور بخلد القارئ ، وهو هل يؤدى تجاور المصالح اليابانية والسفييتية فى آسيا إلى نزاع فحرب بين الدولتين ؟ فأما النزاع فلا مفر منه ،

وأما الحرب فبعيدة الاحتمال فى الوقت الحاضر ، لأن اليابان أعلم الدول بما للجيش الأحمر من قوة وبأس . فليس هـذا الجيش بعدده الهائل ، ومعداته الحديثة ، وتنظيمه الذى يقذف الرعب فى قلوب العالم أجمع ، ليس هذا الجيش كالجيش الإمبراطورى الفاسد الذى قضت عليه اليابان فى عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ . وهل لليابان مطامع فى سيبيريا الشرقية فى الوقت الحاضر ؟ وإذا كان لها هناك مطامع فهل تستحق أن تشتبك من أجلها فى حرب طاحنة مجهولة العواقب مع اتحاد جمهوريات السفييت الاشتراكية ؟

٢ — المسألة الحبشية

ليست المسألة الحبشية إلا نتيجة أخرى من نتائج الحرب الأوربية والتسوية التى أعقبتها . ذلك بأن الحرب لم تحقق الآمال التى علقتها عليها إيطاليا ، والتى دفعتها إلى الخروج على حليفتيها القديمتين . فلم تعط إيطاليا شيئاً من مستعمرات ألمانيا الغنية فى إفريقية ، ولم تنل

من يوم أن وقعت معاهدات الصلح حتى الآن إلا تعديلاً يسيراً فى حدود طرابلس والصومال ، ولذلك ظلت تشكو حرمانها ما جناه غيرها من الحرب التى قتل فيها نحو ثلاثة أرباع المليون من أبنائها .

وإيطاليا تتطلع إلى الحبشة وتسعى إلى امتلاكها منذ أواخر القرن الماضى . ولذلك عقدت مع منليك معاهدة أكسيالى (Ucciali) (١٨٨٩) التى جعلت لها السيادة على شؤون الحبشة الخارجية . لكن هذه المعاهدة ألغيت بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة عام ١٨٩٦ ، واعترفت إيطاليا بعدها باستقلال الحبشة التام . ولم تكد إيطاليا تخرج من الحرب ظافرة حتى اقترحت على الحكومة البريطانية أن تساعد كلتاهما الأخرى على نيل امتيازات فى بلاد الحبشة ، وتجددت المفاوضات لهذا الغرض فى عام ١٩٢٥ ، وعلمت بها الحبشة فاحتجت عليها لدى العصبة .

ثم عقدت إيطاليا والحبشة فى عام ١٩٢٨ معاهدة

صداقة وتحكيم ، تعهدتا فيها أن تسويا بطريق التحكيم كل ما يشجر بينهما من خلاف . وفى يناير من عام ١٩٣٥ نزلت الحكومة الفرنسية لإيطاليا عن ٢٥٠٠ سهم من أسهمها فى سكة چيبوتى الحديدية ؛ ويقال إن رئيس الوزارة الفرنسية والسنيور موسولينى قد بحثا وقتئذ فيما تنوى إيطاليا عمله فى الحبشة . واشتدت رغبة إيطاليا فى الفتح والاستعمار منذ تولى أمرها موسولينى ، وأقام فيها النظام الفاشستى الذى قوى فيها النزعة القومية والروح العسكرية والاستعمارية .

وللدول الأخرى مصالح كثيرة فى بلاد الحبشة . فلفرنسا الجزء الأكبر من أسهم سكة چيبوتى وأديس أبابا ، ولبريطانيا ومصر والسودان مصالح مادية مهمة فى مياه النيل ، وللسودان محطة تجارية (جمبيلا) داخل الأراضى الحبشية ، والحبشة تجاور المستعمرات البريطانية فى الصومال وكينيا وأوغندة والسودان .

الحبشة بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٣٤ : اضطربت

أحوال الحبشة بعد موت منليك فى عام ١٩١٣ اضطرابا شديدا دام حتى عام ١٩١٦ ، ولم ينجها من الوقوع فى مخالب الاستعمار إلا الحرب العظمى . فلما خبت نارها وأنشئت عصبة الأمم طلبت الحكومة الحبشية فى عام ١٩٢٣ الانضمام إليها ، رغبة فى المحافظة على استقلالها وسلامة بلادها ؛ فأجيبت إلى طلبها ، وكانت الحكومتان الإيطالية والفرنسية أشد الحكومات تعضيداً لها .

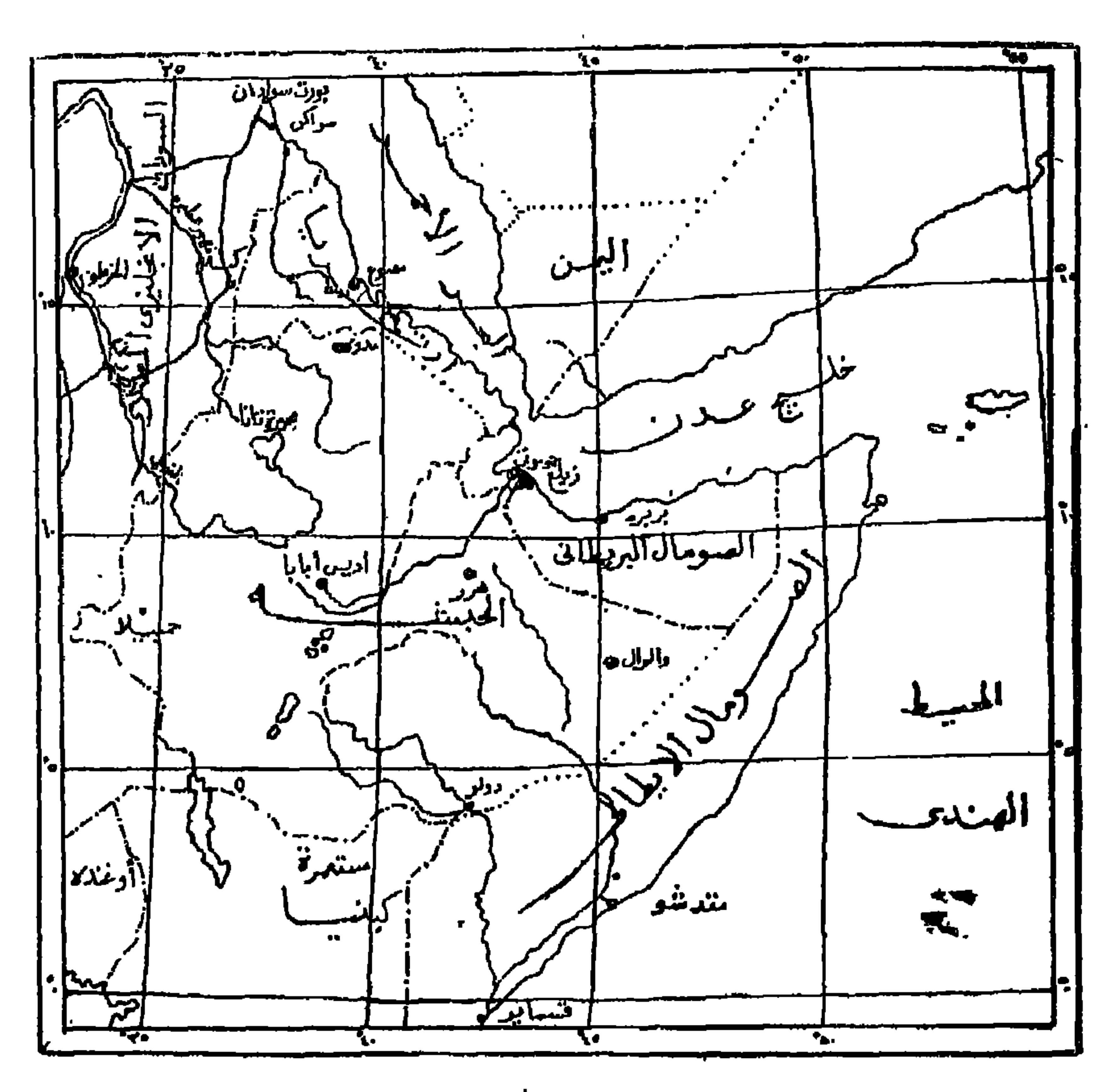
وفى عام ١٩٣٠ تولى الرأس طفرى إمبراطوراً على الحبشة باسم الإمبراطور هيلاسلاسى ، وأخذ منذ توليته يعمل على توحيد الحبشة وتقوية سلطانه فى أجزائها النائية ، وترقية شؤونها وتنظيم أداتها الحكومية مستعيناً على ذلك بالخبراء من الأجانب ، وبخاصة السويديين والسويسريين والبلجيكيين .

النزاع الحالى بين إيطاليا والحبشة : منشأ النزاع الأساسى بطبيعة الحال رغبة إيطاليا فى امتلاك الحبشة وحرص الحبشة على استقلالها ؛ وعجل قيام النظام

الفاشستى سير هذا النزاع . وليست الحوادث الأخيرة إلا حلقات من سلسلته .

وأول هـذه الحوادث حادثة والوال . وسبب وقوعها أن من عادة القبائل الضاربة فى بلاد الصومال البريطانى أن تنتقل فى أوقات من السنة إلى داخل البلاد لارتياد المراعى ومنابع المـاء ، تشاركـ فيهما قبائل أوجادين (Ogaden) الحبشية .

وأرادت الحـكومتان البريطانية والحبشية تعيين الحدود بين البلدين ؛ فأرسلتا فى شهر نوفمبر من عام ١٩٣٤ لجنة بريطانية حبشية إلى هذا الغرض . ولمـا وصلت إلى والوال وجـدت فيها قوة إيطالية تحرس الآبار مع أنها حسب نصوص جميع المعاهدات القائمة فى أرض حبشية . وأظهر ضابط القوة كثيراً من الجفاء والعـداء نحو البعثة ، وحامت طائرات إيطالية حربية حول معسكرها ، فأظهر المندوب البريطانى امتعاضه من هـذه المظاهرة العدائية التى لا مبرر لهـا ، وأعلن عزم اللجنة على



اليمن
خليج عدن
زيلع
بربرة
الصومال البريطانى
اديس ابابا
هرر
الحبشة
المحيط
الهندى
مقدشو
قسمايو
مستعمرة
كينيا
جيبوتى

بلاد الحبشة

الانسحاب لكيلا يسبب وجودها متاعب للحكومة الحبشية . وانسحبت اللجنة بالفعل تاركة وراءها حرسها الحبشي في والوال . وفي اليوم الخامس من ديسمبر وقع تصادم بين القوتين أدى إلى احتجاج الحكومتين ؛ وطلبت الحبشة التحكيم مستندة إلى معاهدة عام ١٩٢٨ كما طلبت إيطاليا الاعتذار والتعويض ومعاقبة المعتدين. ولما أصرت الحكومة الإيطالية على رفض التحكيم أبرقت الحبشة إلى عصبة الأمم في ١٤ ديسمبر تلفت نظرها إلى خطورة الموقف ، وطلبت إلى العصبة في ٣ يناير سنة ١٩٣٥ أن تتدخل في النزاع كنص المادة الحادية عشرة من ميثاقها . لكن العصبة أجلت النظر في طلبها لكي تفسح المجال لتسوية النزاع تسوية ودية . غير أن الأمور تحرجت بوقوع تصادم آخر في والوال في ٢٩ يناير ، وبأمر القيادة الإيطالية بتعبئة فرقتين من الجند .

ثم توالت الاستعدادات الحربية في البلدين ، وبخاصة في إيطاليا التي أخذت ترسل الجند وعدد القتال إلى

إفريقية الشرقية ، ووضحت نيتها فى فتح الحبشة . وكانت بريطانيا أكثر الدول اهتماماً بهذا النزاع لعدة أسباب : منها مصالحها المهمة فى بلاد الحبشة التى ذكرنا بعضها ، ومنها تأثر مستعمراتها الإفريقية بما يحدث فى تلك البلاد ، ومنها وقوع الحبشة فى طريق مواصلاتها البحرية إلى الهند واستراليا وشرق إفريقية . وكان من حسن حظها أو من سوئه أن مصالحها الخاصة فى هذا الظرف متفقة مع مصالح الحبشة وميثاق العصبة ، ومع قواعد العدل والإنصاف ؛ وبرزت بريطانيا تنصر الضعيف المظلوم ، وتعلن أنها لن تكون ثانية الدول التى تدافع عن ميثاق العصبة إلى النهاية . واختلف المستر إيدن (Eden) وزيرها لدى العصبة بين رومة وباريس عدة مرار يعرض مقترحات لتسوية الخلاف ؛ وبلغ من أمر بريطانيا أن عرضت النزول للحبشة عن ميناء زيلع وممر إليها فى الصومال البريطانى ، نظير نزول الحبشة لإيطاليا عن جزء من أرضها ومنحها عدة امتيازات سياسية واقتصادية

هامة . لكن إيطاليا رفضت ذلك كله ؛ وعجزت لجنة التوفيق عن القيام بمهمتها بسبب تصلب المندوبين الإيطاليين ، وتبين من استعدادات إيطاليا الهائلة وتصريحات السنيور موسوليني ولهجة الصحف الإيطالية أن إيطاليا قد عقدت النية على الحرب ، وأنها لا ترجع عن غرضها الأكبر وهو السيطرة على الحبشة جميعها .

وبذلت عصبة الأمم ولجانها كل ما تستطيع من الجهد لمنع الحرب ؛ وعقد مجلسها وجمعيتها العمومية لهذا الغرض عدة جلسات ، امتازت إحداها بخطاب جامع ألقاه فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ السير صمويل هور (Sir Samuel Hoare) وزير الخارجية البريطانيـة ، وأعلن فيه تصميم حكومته على تأييد العصبة ، ودعا الأمم الأخرى إلى الوقوف فى وجه المعتدى . وضرب المسيو لافال (Laval) رئيس الوزارة الفرنسية على هذه النغمة ، وأعلن تمسك حكومته بعهد العصبة ، وردد صداها مندوبو سائر الدول الكبرى والصغرى .

ووقفت ألمانيا فى أول الأمر موقف الحياد ، ثم بدأت تظهر دلائل الود نحو إيطاليا ، وأخذت صحفها تنتقد خطة العصبة . ويلوح أن الهر هتلر بدأ حينئذ يفكر فى كيفية الاستفادة من هذا النزاع . وتوترت العلاقات بين بريطانيا وإيطاليا ، وأرسلت الثانية فرقاً من جيشها إلى لوبيا ، وعززت الأولى أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط ، وسيرت الجند إلى حدود مصر والسودان الغربية ، وبدا فى وقت من الأوقات أن الحرب واقعة بين بريطانيا وإيطاليا لا محالة .

لكن إيطاليا لم تعبأ بذلك كله ؛ ويلوح أنها كانت واثقة من أن فرنسا إذا ما جد الجد ستنفض يدها من النزاع كما دل على ذلك ترددها ، وأن الدول الأخرى لن يصل بها الأمر إلى امتشاق الحسام للدفاع عن العهود والمواثيق ، وأن بريطانيا لن تخوض غمار الحرب منفردة لنصرة الحبشة أو الدفاع عن ميثاق العصبة ، بل ستضطر آخر الأمر إلى الاتفاق مع إيطاليا على مصالحها المادية

فى الحبشة ، وإلى إرجاء يوم الفصل بين الدولتين الاستعماريتين .

ولما أكملت إيطاليا استعدادها زحفت جيوشها فى اليوم الثالث من شهر أكتوبر سنة ١٩٣٥ على أرض الحبشة من إرتريا والصومال . وفى اليوم السابع من ذلك الشهر أعلنت عصبة الأمم أن إيطاليا معتدية ، وقررت توقيع العقوبات الاقتصادية عليها . لكن ذلك لم يثن من عزمها وأعلنت أنها سائرة إلى غايتها ولو وقف العالم كله فى وجهها . ولما لم تكف العقوبات الاقتصادية بدأت العصبة بزعامة بريطانيا تفكر فى حظر البترول عنها ، وفرض عقوبات عسكرية عليها ؛ فأعلنت إيطاليا أنها تعد حظر البترول عملا عدائيا تقابله بمثله .

وبينما العالم يترقب تشديد العقوبات إذا به يفاجأ فى ٢ ديسمبر بمقترحات للصلح يعرضها السير صموئيل هور والمسيو لافال ، تعطى إيطاليا نصف بلاد الحبشة تقريباً وتبسط نفوذها على النصف الباقى وعندئذ ثارت

ثائرة الرأى العام فى داخل العصبة وخارجها ، لأنه رأى فى المقترحات المعروضة مكافأة للمعتدى على اعتدائه . ومع هذا رفضت إيطاليا هـذه المقترحات لأنها لا تحقق أغراضها ، كما رفضتها الحبشة لأنها تقضى على استقلالها ، واضطر السير صمويل هور إلى الاستقالة من منصبه والانسحاب من مسرح السياسة الرسمية إلى حين .

وظلت رحى الحرب دائرة ، ولم تغن عن الأحباش شجاعتهم ومعاقلهم الطبيعية ، فتقدمت الجيوش الإيطالية تؤيدها جميع معدات الحرب الحديثة مشروعة وغير مشروعة ، وانهارت قوة الدفاع الحبشية ، وغادر الإمبراطور عاصمة ملكه إلى جيبوتى فى اليوم الثانى من شهر مايو . وبعد أيام قلائل دخلت الجيوش الإيطالية أديس أبابا ، وأعلن موسولينى ضم الحبشة إلى إيطاليا .

وهكذا نالت إيطاليا مبتغاها وضربت بقرارات العصبة عرض الحائط ؛ ولم يفد الحبشة عطف الرأى العام فى العالم كله على قضيتها ؛ وتبين مرة أخرى أن المعاهدات

قصاصات ورق ، وأن عصبة الأمم لا تستطيع حماية الضعيف . ولما اجتمعت العصبة فى أوائل شهر يوليه من عام ١٩٣٦ لتنظر فى المشكلة بعد تطورها الأخير ، أعلنت عجزها عن تنفيذ عهدها ، وجهرت بضرورة تعديله حتى يتفق مع قوتها ، وقررت إلغاء العقوبات التى فرضتها من قبل على إيطاليا ، وخابت الآمال التى كان يعلقها العالم على وجودها .

وإلى الآن لم تعترف الدول بضم الحبشة إلى إيطاليا ؛ لكن عدم اعترافها لن يغير من الأمر الواقع ، وهو أن إيطاليا قد استولت على بلاد الحبشة ، وكادت توقع أوربا من أجلها فى حرب طاحنة . وأصابت العصبة ضربة شديدة زعزعت أركانها ولربما كانت سبباً فى انهيارها .

٣ — الحركة النازية فى ألمانيا

نقض معاهدة ڤرساى وميثاق لوكارنو

انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم بعد أن وقعت ميثاق لوكارنو وانتظرت ما سوف تفعله لها چنيڤا . ولم

تكن تتوقع أن تعدل حدودها بقرار من الجمعية العمومية للعصبة التى لا تصدر فيها القرارات إلا بالإجماع ، لكنها كانت تتوقع على الأقل أن تسوى مسألة نزع السلاح التى هى من أهم أغراض العصبة . وظلت تلك الأمة العسكرية بعد معاهدة فرساى منزوعة السلاح بين أمم مدججة به من قمة رأسها إلى أخمص قدميها ؛ وظل الألمان يرون بلادهم ذليلة لا حول لها ولا قوة أمام الطائرات والدبابات والمدافع الضخمة والجيوش الجرارة ، يرونها رأى العين فى پولندا وتشكوسلوڤاكيا وفرنسا .

ولم يكن حل هذه المسألة بالأمر اليسير ، لأن نيران الأحقاد التى ولدتها الحرب لم تكن قد خبت على الرغم مما بذله شتريزمان والمعتدلون من جهود لإثبات حسن نية ألمانيا ، ولأن الصحافة الألمانية أخذت تشتد لهجتها ، ولأن بعض الدول الأوربية ، وبخاصة فرنسا ، كانت تعتقد أن ألمانيا جادة فى تسليح نفسها سرًّا .

ومرت السنون ومات شتريزمان فى عام ١٩٢٩ ،

وخسرت قضية السلام بموته خسارة كبرى ، وضعفت قوة الدمقراطيين الاشتراكيين الذين كانوا يرون أن مصلحة ألمانيا فى الوفاء بعهودها وبالتضحية فى سبيل السلام . وظلت ألمانيا بعد موته تخطب ود چنيڤا سبع سنين ، وچنيڤا إما عاجزة أو ممتنعة لا تمد لألمانيا يداً .

ثم حلت الأزمة الاقتصادية فكانت فى ألمانيا كارثة وطنية من أشد الكوارث ؛ سحبت فيها أمريكا أموالها ، وأغلقت المصارف أبوابها ، وطردت المصانع عمالها ، وأربى عدد المتعطلين على ستة ملايين ، وبلغ الاضطراب غايته ، وخفقت الراية الشيوعية الحمراء علناً فى شوارع المدن ، وعجزت حكومة الدمقراطيين الاشتراكيين عن معالجة الأزمة ، وتلفت الشعب يمنة ويسرة يبحث عن زعيم ينقذه مما هو فيه ، حتى وجده فى أدلف هتلر (Adolf Hitler) .

لا تتسع هذه الصحائف لتفصيل القول فى تاريخ هتلر . وحسبنا أن نقول إنه لما رأى ما تقاسيه بلاده

من المتاعب ، أيقن أن لا نجاة لها إلا إذا أخذت بنظام الحكم الفاشستى ، الذى أقال عثرة إيطاليا ورفعها إلى مركزها الحالى . فوضع أساس هذا الحزب ، وسمى هو وأنصاره بالاشتراكيين الوطنيين أو « النازى Nazi » . وبدأت حركتهم فى باڤاريا (Bavaria) ، وحاولت فى عام ١٩٢٣ أن تقلب حكومة الجمهورية بالعنف فلم تفلح ، وأخمدت الحكومة الحركة وقضت على هتلر بالسجن خمس سنين . لكنه أفرج عنه بعد بضعة أشهر ، وأخذ يعمل للوصول إلى الحكم بالطريق الدستورى . وكانت الأزمة الاقتصادية سبباً فى تقوية الحركة ، حتى إذا وافت سنة ١٩٣٢ كان للنازى فى الريشتاغ ٢٣٠ مقعد ، وحتى نالوا فى الانتخاب ثلاثة عشر مليوناً وثلاثة أرباع المليون من الأصوات . وفى فبراير من عام ١٩٣٣ عين هتلر مستشاراً للامبراطورية الألمانية فى عهد رياسة هندنبرج . ولما مات هذا الرئيس فى أغسطس سنة ١٩٣٤ اختارت أغلبية الشعب الساحقة هتلر رئيساً للدولة ، ومنحته

السلطة التامة التى كان يتوق إليها منذ زمان طويل ، ونسيت ما يحوم حول ماضيه من شكوك ، ولم تر فيه إلا رمزاً للدولة الألمانية العظيمة العزيزة المتحدة القوية .

والغاية التى يسعى هتلر لإدراكها فى الداخل هى توحيد ألمانيا وإبلاغها منتهى القوة والعظمة ، وجعل الشعب الألمانى صاحب السيادة الكاملة على بلاده ، وتطهيره من كل دم دخيل . وللوصول إلى هذه الغاية قضى هتلر على جميع الأحزاب والنقابات والدول شبه المستقلة فى ألمانيا ، وجعل البلاد كلها دولة واحدة ذات حكومة مركزية نازية ، وأمة موحدة العقيدة تدين كلها بالطاعة لرئيسها الأعلى . وتستمد الحركة النازية قوتها من الطبقات الوسطى الفقيرة ، ومن الزراع وضباط العهد القديم وأبناء الأشراف القدماء ، والصناع الذين أوذوا فى الأزمة الاقتصادية . وهى شديدة العداوة لليهود الذين تعتقد أنهم كانوا سبب هزيمة ألمانيا ، ولأرباب المصارف والمضاربين ، وأتباع كارل ماركس الذين كانوا

فى اعتقادها يحكمون ألمانيا متحالفين مع اليهود . وتمتاز الحركة الهتلرية بتطرفها فى العقيدة القومية والجنسية ، فلا ترى فضلا لغير الجنس الآرى ، وتريد أن تحافظ على نقائه ؛ وقد حرم اليهود كل حقوقهم المدنية ، وعرضوا لأنواع من الاضطهاد المنظم ، ولم يغن عنهم مركزهم العلمى والمالى حتى اضطر الكثير منهم إلى مغادرة البلاد .

وتعتقد الهتلرية أن الألمانى ليس خادم الدولة فحسب بل هو عبدها الخاضع ، وهى تنكر الفضائل المسيحية كلها ، ولا تؤمن بالمبدإ الدمقراطى القائل : إن غاية الدولة أن تهيئ أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد ، بل استبدلت به مبدأ آخر هو أن غاية الفرد أن يقدم أكبر قسط من القوة المادية للدولة . وترى أن واجب المرأة أن تربى أولاد الأمة ، كما أن واجب الرجل أن يحارب من أجلها . وأفضل الفضائل فى اعتقادها الشجاعة ومواجهة العدو وتحمل آلام الحرب ، وأفضل ميتة أن يموت الإنسان فى ساحة الوغى مدافعاً عن وطنه .

أما أغراضها الخارجيــة فهى جمع الألمان كلهم فى ألمــانيا وخارجها تحت لواء حكومة مركزية واحدة ، وإلغاء معاهدة ڤرساى التى أذلت الشعب الألمانى ، وعدم الاعتراف بمعاهدات لوكـــارنو ، وتقرير حق الشعب الألمــانى فى التسلح ، ورفع كلمة ألمــانيا فى شؤون العالم السياسية ، وتوسيع حدود الدولة ، واستعادة المستعمرات التى انتزعت منها فى الحرب العالمية .

ويتذرع هتلر بكل وسيلة لبلوغ هذه الأغراض . فلم يكد يستتب له الأمر فى ألمــانيا حتى بدأ فيها حكم إرهاب لا يفترق فى شــدته ووسائله عن حكم بلاشفة الروسيا وفاشست إيطاليا ؛ فقضى على كل معارضة ولو كانت من أنصاره ، واضطهد اليهود والدمقراطيــين الاشــتراكيين والشيوعيين ، وطهر الإدارة من كل الموظفين الذين لا يعطفون على النظام الجديد ، وحــل النقابات ، واستبدل بها إدارة حكومية للعمال ؛ وحتى الــكنيسة جعل قساوستها من أتباعه ، وأنشأ فى البلاد

جاسوسية محكمة استخدمها فى القضاء على كل من تحدثه نفسه بالتذمر أو الاستياء ، حتى لم يبق فى ألمانيا كلها هيئة دينية أو دنيوية تستطيع أن تقاوم سلطان النازى أو تؤمن بغير مبادئهم .

وقد نفذ النازى حتى الآن جزءاً كبيراً من برنامجهم الخارجى . وكان أول نذير بخطة ألمانيا المستقبلة انسحابها من مؤتمر السلاح ومن عصبة الأمم فى عام ١٩٣٣ . وبعد أن عادت منطقة السار إلى ألمانيا لم يكن باقياً من الشروط المذلة للشعب الألمانى إلا الشروط العسكرية الخاصة بتحديد قوة البلاد الحربية وتجريد منطقة الرين ؛ وكانت ألمانيا تتحين الفرص للتخلص من هذه القيود . ففى ربيع عام ١٩٣٥ حينما قررت فرنسا إطالة مدة الخدمة العسكرية فى بلادها ، اتخذت ألمانيا ذلك العمل ذريعة لإلغاء النصوص الخاصة بالتسليح فى معاهدة ڤرساى ، وقررت الخدمة العسكرية الإلزامية بعد أن ظلت تتسلح فى السر عشر سنين ، وبرزت أمام العالم دولة عسكرية

فى الدرجة الأولى من القوة .

وفى شهر مايو من العام نفسه عقدت فرنسا مع اتحاد جمهوريات السفييت ميثاقا حربيا ، عدته ألمانيا موجهاً ضدها بالذات ومناقضاً لميثاق لوكارنو ، فاحتجت على عقده وقتئذ ، وصبرت حتى أبرم الميثاق فى هذا العام (١٩٣٦) . وأخيراً أتيحت لها الفرصة التى كانت تتحينها لمقابلة هذا الميثاق بعمل خطير مثله . فلما رأت انهماك الدول فى النزاع الإيطالى الحبشى ، ووقوف فرنسا من هذا النزاع موقف التردد ، انتهزت هذه الفرصة السانحة فسيرت فصائل من جيشها لاحتلال منطقة الرين الحرام فى ٧ مارس من هذا العام . وكان الهر هتلر فى الوقت نفسه يعلن من فوق منبر الريشتاغ موقف ألمانيا إزاء فرنسا وأوربا ، وإنكارها نصوص ميثاق لوكارنو ، وعودة سيادة الشعب الألمانى كاملة على منطقة الرين .

واستشاطت فرنسا غضباً من هذا الاعتداء الجديد

على حرمة المعاهدات والمواثيق ، واحتجت لدى الدول الموقعة على ميثاق لوكارنو ، وطلبت إليها أن ترد هذا الاعتداء . لكن الدول لم تكن مستعدة لإرغام ألمانيا على سحب جنودها من منطقة الرين ، وظهرت بوادر الخلاف فى الرأى بين فرنسا وبقية الدول وبخاصة بريطانيا . واكتفت العصبة كعادتها بتأجيل النظر فى الموضوع .

وهكذا حطمت ألمانيا آخر الأغلال العسكرية فى معاهدة فرساى ، وحققت سيادتها كاملة فى بلادها ؛ فهل تقف عند هذا الحد ؟ كلا إنها لن تكتفى بما نالته لأن برنامج النازى لم يحقق كله . قد لا يكون من أغراضهم الاشتباك فى الحرب مع بريطانيا لانتزاع صولجان السيادة البحرية أو التجارية من يدها ، كما فعل وليم هوهنزلرن . وقد لا يكون منها أن يوقدوا نار الحرب مع فرنسا لينتقموا لأنفسهم أو لينتزعوا منها الألزاس واللورين . ذلك بأن فرنسا الآن أقوى دولة

حربية فى غرب أوربا ، وقد تبقى كذلك عدة سنين .
لكن من أغراض النازى بلا شك توسيع الدولة بضم جميع الألمان المقيمين فى خارج حدودها إليها . وقد يتبعون خطة الاستفتاء التى سنتها دول أوربا فى مقاطعة السار وأرجعتها إلى أحضان الدولة الألمانية ، فيطلبون إذا حان الوقت استفتاء الألمان فى النمسا وفى سويسرا الألمانية وفى شلزوج وسيليزيا . ولن يتأخروا كذلك عن أن ينازعوا البولنديين المجاز البولندى وامتلاك دانزج (Danzig) . بل إن هذا النزاع قد بدأ بالفعل (يولية سنة ١٩٣٦) .

لكن يلوح أنهم لن يقدموا من أجل ذلك — فى الوقت الحاضر على الأقل — على حرب شعواء لا يثقون بنتائجها ، بل يفضلون أن يصلحوا شؤونهم وينظموا قواهم قبل أن يقذفوا بها فى أتون الحرب . ولا بد لهم قبل ذلك من حلفاء يستعينون بهم عند الحاجة . وقد يجدون فى إيطاليا الفاشستية حليفاً طبيعيًّا لهم إذا استطاعوا

الاتفاق معها على مسألة النمسا ؛ وليس هذا الاتفاق بالأمر العسير . فإذا جذبت ألمانيا إيطاليا إليها ، وأفلحت فى ضم النمسا ، تكونت فى وسط أوربا كتلة فاشستية تحول بين فرنسا فى الغرب وحلفائها فى الشرق ، وانقسمت أوربا غير البلشفية شطرين : بريطانيا وفرنسا والدول الغربية الأخرى من جهة ، وپولندا ودول التحالف الصغير من جهة أخرى . والروسيا الآن واقفة فى الشرق تنظر بعين القلق إلى هذه الاحتمالات المنذرة بتجدد الأحلاف المتعادية فى أوربا الرأسمالية . وقد تصبح هذه الكتلة الفاشستية إذا تكونت حصناً يقى أوربا شرور البلشفية ، ويحول بينها وبين أغراضها فى غرب أوربا ووسطها ؛ وذلك لأن الفاشستية والبلشفية عدوان لا يتفقان فى المبادئ والأغراض وإن اتفقا فى بعض الوسائل

٤ — حوادث البلقان والشرق الأدنى

لم تخل بلاد البلقان والشرق الأدنى من أحداث هامة فى الفترة الواقعة بين يونيه سنة ١٩٣٠ ويونيه سنة ١٩٣٦ ،

وكلها ذات صلة وثيقة بالحرب العظمى ومعاهدات الصلح .

ففى سوريا ولبنان تجدد القلق والنزاع بعد التسوية التى تمت بين بريطانيا والعراق . ثم هدأت الأحوال هدوءاً مكّن السوريين واللبنانيين من جهة والفرنسيين من جهة أخرى أن يفكروا فى طريقة لتسوية المشاكل القائمة بينهم . ووضع بالفعل مشروع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا ، وأرسل هذا المشروع لمجلس النواب السورى . وقد وصفت فيه سوريا بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وخولت حق تعيين ممثل لها فى باريس والانضمام إلى عصبة الأمم بعد أربع سنين ، وحددت مدة المعاهدة بخمس وعشرين سنة تقدم فرنسا إلى سوريا فى خلالها ما تحتاجه من المساعدة والإرشاد . لكن هذه المحاولة فشلت وسحب المشروع من مجلس النواب السورى (نوفمبر سنة ١٩٣٣) . وتدور الآن مفاوضات فى باريس بين السوريين والفرنسيين لوضع تسوية جديدة ؛ وتدل مخايل الأمور على أن هذه التسوية ليست بعيدة الاحتمال .

وفى فلسطين تجدد النزاع بين العرب من جهة ، واليهود والحكم البريطانى من جهة أخرى ، وقامت منذ شهر أبريل الماضى (١٩٣٦) مظاهرات فى نابلس وبيت المقدس وسائر أنحاء فلسطين احتجاجاً على الهجرة الصهيونية والاستعمار اليهودى . وتطورت الأمور تطوراً سريعاً لم يكن متوقعاً ، فانقلبت المظاهرات إلى ثورة مسلحة عمت جميع أنحاء فلسطين ، وتوالى الهجوم على المستعمرات اليهودية وعلى القوى البريطانية فى البلاد ، واستماتت العرب فى الدفاع عن كيانهم ، وكثرت حوادث الاغتيال والتخريب . وليس هناك ما يدل على قرب انفراج الأزمة لأن الأحقاد قد بلغت مبلغاً لا يبشر بقرب هذا الانفراج .

وفى مصر تولت الأمر بعد حبوط المفاوضات الأخيرة عدة حكومات لا تؤيدها أغلبية الشعب ، وظلت البلاد هادئة هدوءاً نسبيا فى الظاهر ، ثم تبدلت السياسة الإنجليزية نحو مصر فجأة فرأيناها فى أواخر

عام ١٩٣٤ أصرح فى تدخلها فى السياسة المصرية العليا وأشد رغبة فى تغيير النظام القائم وقتئذ . وربما كان مرض المرحوم الملك فؤاد واضطراب العلاقات الدولية هما سبب هذا التدخل . ومهما يكن ذلك السبب فقد كانت نتيجته أن استقالت الوزارة القائمة وقتئذ ، وتألفت وزارة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا التى ألغت النظام القديم ، وظلت تحكم من غير دستور نحو عام كامل . وكانت العلاقات بين إيطاليا وبريطانيا قد توترت بسبب المسألة الحبشية ، ولاح شبح الحرب بين الدولتين وظُن أن مصر ستنساق إليها دون أن يكون للمصريين فى ذلك رأى . وبدا من تصريحات رجال الحكومة البريطانية أن هذه الحكومة تعارض فى عودة الحكم الدستورى ؛ ووقعت عدة اضطرابات فى البلاد ، وطلبت الأمة إلى الزعماء أن يتحدوا لمعالجة ذلك الموقف . فلبى الزعماء دعوتها ، وتألفت فى ديسمبر من عام ١٩٣٥ جبهة وطنية برياسة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا . وعندئذ أمسكت

بريطانيا عن معارضتها فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، فأعيد هذا الدستور ، واستقال نسيم باشا ، وألفت وزارة جديدة برياسة دولة على ماهر باشا مهمتها إجراء الانتخابات . ولم تر بريطانيا أمام هذا الاتحاد إلا أن تجيب الجبهة إلى ما طلبته من إجراء مفاوضات لتسوية المشكلة القائمة بين الأمتين على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ؛ وصدر فى ١٣ فبراير مرسوم بتعيين المفاوضين المصريين .

وبدأت المحادثات بالفعل فى أوائل شهر مارس ، ورؤى أن تحل المشكلتان الرئيسيتان — المشكلة العسكرية والسودان — بادئ الأمر . ونحن نكتب هذه السطور فى منتصف يوليه بعد أن تم الاتفاق أو كاد على المسائل العسكرية ، وبدأت المحادثات تدور فى مسألة السودان . ويلوح أن الطرفين شديدا الرغبة فى الوصول إلى اتفاق ، تسوى به المشاكل القائمة التى سببت كثيراً من الأزمات .

وفى بلاد اليونان تولت الحكم بعد عام ١٩٣٠ عدة

حكومات ضعيفة ، لم تنقطع فى أيام حكمها القلاقل والاضطرابات ؛ وبدأ الرأى العام يميل إلى إعادة الملكية بعد أن قاسى فى ظلال الحكم الجمهورى كثيراً من المتاعب والآلام . فاشتد ساعد الأحزاب الملكية ؛ وأخيراً استفتى الشعب اليونانى فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٥ فى نظام الحكم الذى يرتضيه ، فاختارت النظام الملكى أغلبيته الساحقة التى تقرب من الإجماع . وعلى أثر ذلك استدعى الملك من منفاه فى لندن ، وأجلس على العرش فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر بين مظاهر الفرح والابتهاج . ويلوح أن أنصار الحكم الجمهورى لم يعد يخشى بأسهم ، وبخاصة بعد موت زعيمهم فنيزيلوس فى مارس سنة ١٩٣٦ .

وفى تركيا انتهزت الحكومة فرصة النزاع الإيطالى الحبشى وإقدام ألمانيا على احتلال منطقة الرين ، فعرضت على الدول الأوربية تعديل مواد معاهدة لوزان الخاصة بالمضيقين . ولم تسلك إلى هذه الغاية السبيل التى سلكتها

ألمانيا ، فتجابه الدول بأمر واقع ، وتعلن إلغاء هذه المواد ، وتشرع فى تسليح المنطقة ؛ بل فضلت أن تسلك طريق المسالمة والاتفاق . وعقد مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة لوزان فى منترو (Montreau) بسويسرا لبحث هـذا الموضوع . وقد وافق المؤتمر (١٨ يوليه) على حق تركيا فى تسليح منطقة المضيقين حالاً ، وشرعت الجنود التركية فى مساء اليوم نفسه فى احتلالها ، وستبدأ أعمال التحصين على الفور .

وهكذا نرى معاهـدات الصلح تنقض موادها واحدة بعد أخرى . فالدول المغلوبة تحطم الأغلال التى قيدتها بها هذه المعاهدات ، والدول الغالبـة التى لم تنلها هذه المعاهدات بغيتها تخرج هى الأخرى عليها ، وتسعى لإدراك أغراضها بالحرب تارة وبالسـلم تارة أخرى . والدول الأخرى واقفة موقف العاجز أو المترقب . فهل تـكفى السبعة عشر عاما التى مضت بعـد الحرب لإزالة ما ولدته من أحقاد ، فيعرض الأمر برمتـه على بساط

البحث من جديد ؟ أو هل تفضل الدول ترك الأمور تجرى فى المستقبل كما جرت فى الماضى ؟

وماذا يخبئه المستقبل لعصبة الأمم . لقد أثبتت التجارب أن العصبة لاتقوى على كبح جماح الدول القوية إذا ما بدا لها أن تنكث عهدها . فهل تقتدى الدول الصغرى بالكبرى فتخرج هى أيضاً على قرارات العصبة إذا ما رأت ذلك فى مصلحتها ؟ أو هل تبقى العصبة أداة فى يد الدول الكبرى ترهب بها الصغرى ؟ أو هل قدر لهذا البناء العالمى أن ينهار من أساسه ، وتضيع كل المجهودات التى بذلت لإقامته ، وتذهب بذهابه كل المؤسسات الدولية التى ترتبط به والتى أدت إلى الإنسانية أجل الخدمات ؟

لا ندرى ولكن إذا حدث هذا كان كارثة من الكوارث البشرية ، ودليلا على أن العالم قد نسى ما قاساه فى الحرب العظمى من أهوال ، وأن الإنسانية لم ترتق بعد الرقى الكافى . إن العصبة أداة مادية وفكرة معنوية .

أما من حيث هى أداة فقد ثبت أنها أداة عاجزة غير صالحة ، وأنها خادمة لعدة دول تمدها بالمال وتسيطر على إرادتها وتسيرها كيفما تشاء . وأما من حيث هى فكرة فانها من أعظم الأفكار التى وصلت إليها العقول البشرية فيما تبذله من الجهود لمنع الحروب الطاحنة ، التى إذا استمرت قضت لامحالة على مدنيات الشرق والغرب . إن العصبة عاجزة وضعيفة ، وإن فى قواعدها نقصاً وعيوباً ؛ ولكن هل من السنن الكونية أن يبدأ الشئ كاملاً ؟ وهل تعجز العقول التى أنشأت العصبة عن تكملة ما فيها من نقص أو إصلاح ما فيها من عيوب ؟ ليست قواعد العصبة فى حاجة إلى الهدم بل هى فى حاجة إلى الإصلاح والترميم ؛ وجدير بالساسة أن يحتفظوا بهذا البناء ويقووا دعائمه ، ويجعلوا إصلاحه أهم أغراضهم وأكبر أمانيهم .

الدليل

استدراك

نرجو أن يصحح القارئ هذه الأغلاط المطبعية :

ص	سطر	خطأ	صواب
٥٠	١٣	نحو	نمو
٦٢	١٤	ربع	أربعة أخماس
٩٩	١٣	قضت	نصت
١٥٦	١٥	مضطرده	مطّردة
٣١٢	٥	الدستور	الأسطول


Bibliotheca Alexandrina
04402810